

واقع مراكز البحوث والفكر في المنطقة العربية

الاحتياجات، الفعالية والأثر

2021

واقع مراكز البحوث والفكر في المنطقة العربية

الاحتياجات، الفعالية والأثر

ساهم في تأليف هذا الكتاب:

- د. صادق حجال
- د. عبد الحق دحمان
- د. سمر سحقي
- د. ليندة طرودي
- ذ. اسماعيل الرزاوي

2021



من إشراف و تنسيق: المعهد العربي للبحوث والسياسات –نواة-

الإخراج التقني: طاقم معهد نواة

الإخراج الفني: طاقم معهد نواة

رقم الإيداع القانوني: 2022MO0015

الترقيم الدولي: 978-9920-34-871-3

الموقع الإلكتروني: nawatinstitute.org

البريد الإلكتروني: info@nawatinstitute.org

الفايسبوك: NawatInstitute

التويتر: Nawat_Info

الأنستغرام : nawat_institute

عن المعهد

معهد «نـواة» شـبكة عربيـة بحثيّـة علميـة وفكريّـة مسـتقلّة تُعنـى بإنتـاج البحـوث وتحليـل وتطويـر السياسـات في المجـالات التنمويـة، والاجتماعيـة، والسياسـية، والفلسـفية، والحقوقيـة، وبنـاء قـدرات المؤسسـات البحثيـة العربيـة.

الرؤيـــة

تطويـر نظريـات بحثيـة عربيـة نابعـة مـن واقعنـا، وذلـك بإعـادة النظـر في طريقـة تعاطـي الباحثين العـرب مـع عملهـم، وهـذا سـيحدث ببنـاء منظمـة «نـواة» لتسـهل وتوجـه وتقـوم بـدور الحاضنـة لعمليـة إعـادة توجيـه الباحثـين في العـالم العـربي لتطويـر نماذج بحثيـة نابعـة مـن واقعنـا المعـاصر.

رسالة المعهد

• نـشر هـذه الرؤيـة بـين المراكـز الفكريـة ودعـم المراكـز الناشـئة في العـالم العـربي وإنجـاز برنامـج منـح بحثيـة تصـب في تحقيـق هـذا الهـدف
• مراجعة وتنفيذ تدريبات وتقديم استشارات العمل الجاد على إنجاز أنظمة بحثية مرجعية
• إنشـاء منصـة تفاعليـة الكترونيـة متطـورة مـن أجـل تخزيـن واتاحـة المعلومـات، وفتـح المجـال أمـام المراكـز الفكريـة في العـالم العـربي للتواصـل والمشـاركة والتشـبيك وتبـادل الخـبرات

الأهـــداف

المساهمة في:
• تنظيـم وتنسـيق جهـود مختلـف مراكـز البحـث في العـالم العـربي تطويـر وتجويـد مهاراتهـم وقدراتهـم وتعزيـز تبـادل الخـبرات
• التشبيك مع الجامعات والمعاهد والمؤسسات الأكاديمية والبحثية داخل وخارج العالم العربي
• صياغة وتطوير مقترحات مشاريع قوانين وسياسات تشجع على البحث
• تمكـين الباحثـين العـرب، وتأهيلهـم وفقـا للمعايـير الأكاديميـة الدوليـة للرفـع مـن المنسـوب وضـمان الموضوعيـة في توجهاتهـم البحثيـة.
• نشر الوعي بأهمية ربط البحث بالتنمية في أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية
• ترسيخ وتشجيع تقاليد البحث ووصلها بالحاجات والمطالب المرتبطة بالمجتمع
• مساعدة الدول العربية على بلورة حلول تنموية للنهوض بالمجتمعات العربية

المــــــــــواد:

الفصل الأول
1

تقرير حول احتياجات مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية

-دراسة تشخيصية-

د. سمر سحقي
د. ليندة طرودي

محاور الدراسة:

- مــــقدمـــــة
- I- تصنيف مراكز الفكر والبحوث العربية -نظرة عامة-
- II- مصادر تمويل مراكز الفكر والبحوث العربية والاستقلالية الفكرية
- III- الإطار التأسيسي والقانوني لمراكز الفكر والبحوث العربية
- IV- مخرجات مراكز الفكر والبحوث العربية
- V- التحديات والفرص.
- الخاتمة: استنتاجات وتوصيات

تــقديــم:

تشكل مراكز الفكر والمؤسسات البحثية في المنطقة العربية جزءًا ضئيلاً من مجموع مراكز الفكر العالمية، وبنسبة 6٪ من العدد الإجمالي العالمي، أي ما يقارب 140 مركزاً في المنطقة العربية والمتمركزة في (شمال إفريقيا، الشرق الأوسط والخليج العربي)، بينما تملك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي 2200 مركز بحث حسب آخر إحصائيات لمراكز الفكر الصادرة سنة 2021 في التقرير المعنون ب «مراكز الفكر والمجتمع المدني» والذي يصدر دورياً عن جامعة بنسلفانيا، ما يؤكد على الأهمية البالغة لأدوار هذه المراكز في رسم وصنع وتوجيه السياسات العامة للدول الكبرى، خصوصا في ظل عالم يعاني من أزمات متغيرة ومعقدة، ما يجعل من هذه المراكز حتمية ضرورية للمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، نظراً لكونها تتمتع بالمرونة التي لا تتمتع بها المؤسسات السياسية الرسمية، وهو الدور الذي لا يزال محتشماً في منطقتنا العربية، أي لا تزال هذه المراكز ذات تأثير محدود نسبياً Low-impact مقارنة مع نظيرتها الغربية.

إن النقص الحاد في الوسائط والقنوات التي تربط بين مشكلات المواطن/ة وصانع القرار تضع المزيد من الضغوط على مؤسسات ومراكز الفكر والبحوث في منطقتنا العربية للعديد من الأسباب، من بينها ضعف منظمات المجتمع المدني التي لا تتعدى أدوارها إجمالاً الأعمال الخيرية والتطوعية والتوعوية، بعيداً عن تقديم أدوار تنموية ونهضوية للمجتمع، وهذا راجع بالأساس إلى العديد من العراقيل القانونية والبيروقراطية والمالية والسياسية، فنجد على سبيل المثال أن أغلب هذه المنظمات والمؤسسات تعمل تحت قانون الجمعيات الصادر عن وزارة الداخلية لكل بلد، والذي يضع شروطاً معقدة تعرقل تأسيس مراكز فكر والبحوث في ظل غياب إطار قانوني أو تشريعي محدد يحدد عمل هذه المراكز وينظم أدوارها، أو أن هذه المنظمات والمراكز تعمل حسب قانون إنشاء مؤسسات اقتصادية الصادر عن وزارة التجارة أو المالية وغيرها، والتي تحصر العمل في الجانب التجاري والربحي، كما أن تسجيل مؤسسات الفكر كمنظمات غير حكومية وغير هادفة للربح يعاني أيضًا من بيروقراطية الإجراءات العملية الأخرى المتعلقة بنماذج الإشراف والتمويل، ما يشكل ضغوطات إضافية في وجه هذه المراكز ليس من الناحية القانونية والمؤسساتية فقط، بل يتعداها ليصل إلى تقييد الحرية الفكرية واستقلالية هذه المراكز.

كل هذه التحديات التنظيمية والسياسية والتمويلية يضاف إليها غياب الاهتمام الفعلي بأدوار هذه المراكز، وما يمكنه أن تقدمه هذه المؤسسات في مجال صنع ورسم السياسات العامة للدولة، كفواعل للتغيير في تقديم بدائل السياسات للنهوض بالتنمية المحلية، وبالتالي

فإننا أمام تحدي كبير يفرض علينا ضرورة التعاون والتكاثف في وجه الأزمات التي تعاني منها منطقتنا العربية.

رغم ذلك سعت مؤسسات الفكر العربية-سواء كانت تابعة للحكومات أو القطاع الخاص أو المؤسسات الأكاديمية أو المستقلة-إلى المساهمة بشكل هادف في المناقشات السياسية الهامة ذات الصلة بتحقيق التطور والتنمية المجتمعية رغم كل التحديات التي تقف في وجهها، إلا أن هناك حاجة ماسة لفحص الإطار التنظيمي الذي يحكم مراكز الفكر العربية وتحديد نقاط الضعف الحالية وتداركها لتقديم خارطة طريق بأفضل الممارسات والتوصيات. وهو الأمر الذي دفعنا إلى تطوير هذا التقرير بناءً على تقييم كامل للمراكز والمؤسسات الفكرية العربية لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومن ثم تقديم رؤية شاملة حول احتياجات مراكز الفكر والبحوث العربية.

وعليه نأمل أن تضيف نتائج وتوصيات هذا التقرير قيمة إيجابية إلى خلية مراكز الفكر والمؤسسات البحثية المتواجدة في المنطقة العربية، بما في ذلك صناع السياسات والجهات المانحة والمنظمات الدولية، التي تهتم بمجال تطوير مراكز الفكر العربية وإيجاد حلول للتحديات التي تعاني منها.

د. سمر حقي

د. ليندة طرودي

منهجية التقرير:

يمكن القول أن البيانات والمعلومات المتوفرة حول المراكز والمؤسسات الفكرية والبحثية العاملة في المنطقة العربية شحيحة جداً، ففي حين شكلت شفافية البيانات وتوافرها عقبة رئيسية في إعداد هذا التقرير -حيث أن العديد من مراكز الفكر لا تفصح عن المعلومات الرئيسية الخاصة بها، أو المتعلقة بالجانب المالي، وحتى تكوين مجلس الإدارة سواء من خلال الاستطلاع أو في الموقع الإلكتروني الخاص بها إما باللغة الإنجليزية أو العربية، ما يطرح مشكلة أخرى متعلقة بالشفافية- يضاف إلى ذلك غياب مؤشرات محددة لقياس مدى كفاءة وفعالية هذه المنظمات على غرار مؤشر بنسلفانيا العالمي الذي يستخدم في الدول المتطورة لقياس مدى المساهمة الفكرية الفعالة لمنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر في تقديم المشورة العامة، غير أن الجهود المبذولة للوصول إلى عينة من المراكز الفكرية العربية قد أثمر عن صدور تقرير شامل يعطي للقارئ نبذة عن مدى فاعلية وأدوار مراكز الفكر والمؤسسات البحثية العربية، أي تم أخذ عينة 16 مركز بحث ومؤسسة فكرية من أصل 120 مركز تم التواصل معها في أكثر من تسع دول عربية.

لقد تم نشر استطلاع يتألف من حوالي 19 عشر سؤالاً، استطعنا من خلاله تحديد أهم المعطيات الخاصة بالتقرير، بحيث استهدفنا 16 مؤسسة فكرية (ترد قائمة بهذه المراكز والمؤسسات في الملحق الأول) نشطة تعمل في جميع أنحاء المنطقة العربية على نحو محدد، وقد قمنا بالتركيز على العديد من المعايير بما في ذلك تأثير هذه المراكز والمؤسسات وموظفيها وميزانيتها لفحص ممارسات الشفافية والكفاءة الخاصة بها، على الرغم من أنه لم يتم اعتبار جميع المراكز على أنها مؤسسات فكرية نظرًا لأنشطتها المستقلة عن البحث بشكل كبير وملفها المؤسسي الصغير.

كما قمنا بتغطية مجموعة من القضايا بما في ذلك تصنيف مراكز الفكر والبحوث العربية، مصادر تمويل مراكز الفكر والبحوث العربية ومسألة الاستقلالية الفكرية، الإطار التأسيسي والقانوني لمراكز الفكر والبحوث العربية من حيث تكوين مجلس الإدارة والشفافية وهيكل الإدارة والمساءلة والعلاقة مع أصحاب المصلحة، مخرجات مراكز الفكر والبحوث العربية، والتحديات والفرص التي تواجه عمل هذه المراكز على المستوى العربي.

وعليه فقد أجرينا تحليلًا مفصلاً لفحص هذه المراكز والمؤسسات على المستوى العربي ومدى فاعليتها والتحديات التي تواجهها باستخدام منهجية متكاملة تم تطويرها بناء على معطيات هذا التقرير بالاستناد إلى المعلومات التي كشفت عنها المراكز المشاركة في الاستطلاع علنًا.

كما استندنا بشكل أساسي إلى التقارير السنوية المحدثة، والتي نشرت خصيصا من قبل أكبر مؤشرات قياس فعالية مراكز البحوث والفكر على المستوى العالمي على غرار مؤشر Global Go To Think Tank Index Reports، وبرنامج Think Tanks and Civil Societies Program، إضافة إلى المعطيات الصادرة عن منظمات دولية مختصة في مجال عمل مراكز الفكر والبحوث على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي، خصوصاً فيما يتعلق بمنطقتنا العربية.

I- تصنيف مراكز الفكر والبحوث العربية:

يقدم هذا الجزء مدخلاً عاماً لتصنيف مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية، من حيث تمركزها الجغرافي، مجالات تركيزها والموضوعات التي تهتم بها والتي تتراوح ما بين السياسي الاجتماعي والاقتصادي وكذلك الثقافي، إضافة إلى الإطار القانوني والتأسيسي لعمل هذه المراكز، وأخيراً أنواعها ومصادر تمويلها وعلاقاتها بأصحاب المصلحة.

1. التوزيع الجغرافي لمراكز الفكر والبحوث العربية:

يشير الاستطلاع أن غالبية مراكز الفكر والبحوث العربية تتمركز في مصر والمغرب والأردن، وهذا ما يعكس التراث الثقافي الغني للمنطقة، حيث كانت دول مثل مصر ومنطقة الشام مهد الحضارات تاريخياً وبالتالي تعتبر أكثر نشاطاً من حيث البحث والإنتاج الثقافي.

احتلت الأردن المركز الأول من حيث عدد المراكز الفكرية (إستناداً إلى الاستطلاع) بنسبة 31% من بين هذه المراكز نجد على سبل المثال (مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، مركز الدراسات الاستراتيجية-الجامعة الأردنية، مركز ابن خلدون للبحوث والدراسات، مركز البديل للدراسات والأبحاث، مؤسسة الحوار للبناء والاعلام) .

تلتها فلسطين في المرتبة الثانية بنسبة 19%، بحيث نجد مراكز ومؤسسات مثل (مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية- قياس، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية -شمس، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية- المرصد) والتي تتمركز في فلسطين.

أما المرتبة الثالثة، فكانت بين المغرب بحيث نجد تنوعاً في المراكز والمؤسسات الفكرية على سبيل المثال (مركز باحثون للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية ومعهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية) وفي مصر نجد (منتدى البدائل العربي للدراسات، المركز المصري للسياسات) بنسبة13% لكل منهما على حدا، ثم بالمرتبة الرابعة نجد تجمعاً للمراكز الفكرية بنسبة 6% من المجموع الكلي للمراكز المشاركة في الاستطلاع في كل من تونس والعراق وليبيا وموريتانيا.

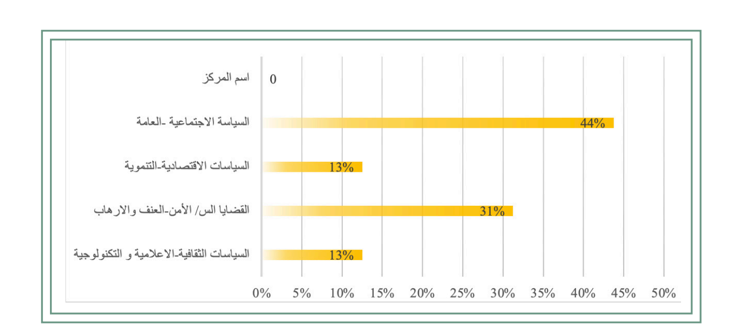

الرسم البياني رقم 01: التوزيع الجغرافي لمراكز الفكر والبحوث العربية[1]



2.مجال عمل مراكز البحوث العربية:

تعتبر مراكز الفكر والبحوث العربية حديثة النشأة في مجملها، ويمكن القول بأنّها تتبّعت الموجة الغربية التي كانت لها الانطلاقة الأولى في وضع اللبنة الأولى للمراكز الفكرية في العالم، والتي ساهمت في تطور المجتمعات وإثراء مختلف جوانب الحياة التي تهتم بالفرد باعتباره رأس مال بشري مهم في عملية التطوير والبناء، وكذا مختلف الممارسات التي من شأنها تحسين الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسة، ومن هنا تفرعت اهتمامات مراكز الفكر والبحوث بين الاجتماعي والاقتصاد والسياسي والبيئي إلى غير ذلك، وفي محاولة منا لتصنيف أهم مجالات عمل مراكز ومؤسسات الفكر في المنطقة العربية توصلنا إلى الآتي:


الرسم البياني رقم 02: مجال عمل مراكز الفكر والبحوث العربية[2]



1-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة بالاستناد إلى المعطيات المقدمة من طرف مراكز الفكر والبحوث المشاركة في الدراسة، 2020-2021، (العدد 16 مركز).

2- المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021)

يحدد التركيز الجغرافي للمراكز البحثية إلى حد ما، توجهها الموضوعي، ويوضح الاستطلاع الذي قمنا به، أنه في حين أن الغالبية العظمى من المراكز متعددة التخصصات بطبيعتها، إلا أن معظمها يركز على السياسات الاجتماعية والعامة، تليها القضايا السياسية والأمنية الحساسة، كما هو موضح في الشكل رقم 02، فيما يركز عدد قليل من المراكز على القضايا المتعلقة بالسياسات المالية، العلوم والتكنولوجيا والبيئة.

أ. السياسات الاجتماعية:

السياسة الاجتماعية هي أداة تطبقها الحكومات لتنظيم وإكمال مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية، وغالبًا ما يتم تعريفها على أنها خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة والتوظيف والضمان الاجتماعي، كما تتمحور حول إعادة التوزيع والحماية والعدالة الاجتماعية، وجلب الأفراد إلى مراكز صنع السياسات، وتعميم احتياجاتهم والتعبير عن آرائهم عبر القطاعات المختلفة، وتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتكمن فائدة السياسة الاجتماعية حينما تستخدمها الحكومات بشكل عملي لتأمين الدعم السياسي للمواطنين، ولتعزيز النتائج الاقتصادية الإيجابية من خلال تعزيز رأس المال البشري والعمالة المنتجة.[3]

من خلال هذا التعريف يمكن القول بأنّ الحكومة هي الجهة المنوطة بمختلف السياسات الاجتماعية، إلا أن مراكز الفكر والبحوث اليوم أصبحت تعمل بمثابة خزانات تفكير تلعب دورا أكثر مرونة في النقاشات السياسية وتساهم جنباً إلى جنب في رسم السياسات العامة للدول. والواضح من خلال الاستطلاع (أُنظر الرسم البياني رقم 02)، أنّ مراكز الفكر والبحوث العربية أصبحت اليوم تتشارك مع مختلف الحكومات في رسم السياسات الاجتماعية العامة ولو كان الأمر نسبياً وبشكل محدود، بالرغم من أنّ مراكز الفكر العربية ما تزال محدودة المشاركة والتأثير إلا أن أدوارها بدأت تتزايد تدريجياً في إطار النقاشات الاجتماعية الكبرى للمجتمعات العربية، بحيث نجد أنّ ما يقارب 44% من المراكز تهتم بمجال السياسة الاجتماعية العامة على سبل المثال نجد (مركز باحثون للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، منتدى البدائل العربي للدراسات، مركز الدراسات الاستراتيجية-الجامعة الأردنية، مركز قياس للاستطلاعات والدراسات المسحية- قياس، الجمعية الليبية لبحوث الرأي العام، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية- المرصد)، كلها أشارت إلى تركيز اهتماماتها ونشاطاتها على السياسات العامة من خلال تحسين الخدمات المحلية وإيصال المشكلات المجتمعية لصانع القرار باعتبار أن السياسة الاجتماعية تمس مختلف جوانب الحياة كوجه من أوجه العدالة الاجتماعية التي تُساهم بطريقة أو بأخرى في دفع عجلة التنمية المجتمعية.

3-Isabel Ortiz, “SOCIAL POLICY”, (UNITED NATIONS, 2007), p.6.

ب. القضايا السياسية والأمنية (السياسة العليا):

تعتبر قضايا السياسة العليا مثل قضايا الأمن والدفاع، الإرهاب والتطرف الفكري ومسائل السياسة الخارجية من أهم القضايا البحثية التي تهتم بها مختلف المراكز الفكرية على المستوى العالمي والعربي على حد سواء، وتشير النسب المئوية البارزة في الاستطلاع إلى أن عدد المراكز والمؤسسات التي تهتم بالقضايا السياسية الحسّاسة التي تهدد أمن واستقرار الدول والأفراد والجماعات يقدر ب31%، على سبيل المثال نجد (مركز ابن خلدون للبحوث والدراسات بالأردن، والمركز المصري للسياسات بمصر)، ما يعبر عن مدى أهمية القضايا السياسية الحساسة التي أصبحت تشغل جل اهتمامات المراكز والمؤسسات الفكرية العربية خصوصاً في ظل الأوضاع الحالية التي تعيشها المنطقة العربية بعد موجة الحراك الشعبي أواخر 2010 وبداية 2011، والتي أدت إلى حدوث مأزق أمني خطير وفوضى سياسية دفعت إلى زيادة التركيز على القضايا السياسية والإيديولوجية والأمنية الشائكة في المنطقة.

ج. السياسات الاقتصادية التنموية:

السياسة الاقتصادية هي جزء من سياسة الدولة، وتحدد عبارة «السياسة الاقتصادية (Economic Policy)» بوسائل العيش في المجتمع مع التركيز على تنظيم وتوجيه الموارد داخل الدولة، أمّا في مجال النظرية الاقتصادية، يستخدم مفهوم السياسة الاقتصادية للدلالة على ظاهرتين[4]:

- كنشاط متنوع للدولة وأصحاب القرار الاقتصادي والسياسي (أي مواضيع الاقتصاد الكلي_ Macro-economic) والغرض منه هو خلق بيئة اجتماعية مناسبة للتنمية الاقتصادية المثلى.
- كنظام علمي ضمن نظام العلوم الاقتصادية يتعامل مع إيجاد وتحليل العلاقات والأنماط فيما يتعلق بعمل الدولة وموضوعات الاقتصاد الكلي الأخرى في تنظيم العلاقات الاقتصادية.

وبالرجوع إلى النسب الواردة في الاستطلاع نجد أن 13% فقط من المراكز البحثية العربية تركز على السياسات الاقتصادية والمالية والتنموية، هذه النسبة التي تعتبر متوسطة مقارنة بالمسائل السياسية والسياسات الاجتماعية.

د. السياسات الثقافية، القضايا الاعلامية والتكنولوجية:

عرّف أوجستين جيرارد (Augustin Girard) السياسة الثقافية (cultural Policy) بأنّها: «نظام من الأهداف النهائية والوسائل العملية، تتبعه مجموعة ما وتطبقه السلطة مجتمعة في نظام

4-Ljiljana Stosic Mihajlovic, "CONDITIONALITY ECONOMIC POLICY AND ECONOMIC SYSTEM", Journal of Process Management – New Technologies, International, Vol. 3, No.1, 2015, p.77.

متماسك بشكل واضح» [5]. بمعنى أنّ «السياسة الثقافية» هي ما تصوره الحكومات (بالإضافة إلى الكيانات الأخرى) وتصدره فيما يتعلق بالشؤون الثقافية، وتُفهم الأخيرة على أنّها تتعلق «بأعمال وممارسات النشاط الفكري، وخاصة الفني[6]» . فيما يقع مجال السياسات الإعلامية (Media Policy) ضمن عملية صنع السياسات الأوسع، أي بيئة تشمل مجالات موضوعية مثل التنظيم والسياسة المتعلقة بالبنى التحتية للاتصالات، والوصول إلى المعلومات والتعبير الثقافي، كما أنّه من الضروري إدراك أنّ الحدود التي تفصل بين هذه المفاهيم ليست دائمًا واضحة بل تزداد ثغراتها لأنّ رقمنة وتقارب وعولمة تقنيات الاتصالات تطمس الفروق التكنولوجية والتنظيمية التقليدية[7].

أمّا فيما يخص السياسات التكنولوجية، فتشير إلى القرارات السياسية حول كيفية استخدام موارد الأمة لتحقيق أقصى فائدة في المجال التكنولوجي، فالسياسة أداة إدارية لرعاية وتوزيع وحصاد إبداع العلم والتكنولوجيا، والتقاط الابتكارات للصالح العام، كما يبدو أنّ تقدم العلم والتكنولوجيا أمر لا مفر منه لدرجة أن دور الخيارات السياسية لا يتم تسليط الضوء عليه في كثير من الأحيان، إذ تبدو المعرفة وكأنّها تتكشف في مسار «طبيعي»، لكن الرعاية والإشراف المتزايد لعبا دورًا رئيسيًا في القرن العشرين[8].

من خلال هذه التعريفات، نفهم بأنّ السياسات الثقافية والإعلامية والتكنولوجية تقوم على أساس المعرفة وسهولة الوصول إلى المعلومة وكيفية اتخاذ القرارات الصحيحة، هذه الثلاثية أصبحت تحتل حيزاً كبيراً من الاهتمام والبحث لدى مختلف المراكز والمؤسسات البحثية في ظل عالم معولم يتسم بالسرعة الهائلة لانتشار المعلومات وقدرة تأثيرها الكبير على الرأي العام.

لكن لو نرجع إلى الإحصائيات التي توصلنا إليها من خلال الاستطلاع نجد أنّ المراكز الفكرية العربية التي أكدت اهتمامها بهذه المجالات لم تتجاوز 13%، بحيث نجد على سبل المثال (مركز الوجدان الثقافي، ومؤسسة الحوار للبناء والإعلام)، يهتمان بمختلف السياسات الثقافية والمسائل الاعلامية والتكنولوجية التي من شأنها أن تحدث قفزة مجتمعية نوعية.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن قدرة المؤسسات الفكرية على تغطية مجالات موضوعاتية متعددة ومتفرعة لا تزال مقيدة بسبب عدة عوامل مثل: قلة الموظفين المتخصصين ونقص الخبرة (في مجالات محددة مثل العلوم والتكنولوجيا)، والانشغال التاريخي بالقضايا الاجتماعية والسياسية والأوضاع المحلية للمجتمعات، إضافة إلى نقص الموارد المالية للمراكز البحثية العربية، والتي تكون في معظم الحالات أقل بكثير من نظيراتها في أوروبا وأمريكا الشمالية.

5- Yudhishthir Raj Isar, "Cultural Policy: Towards a Global Survey", Culture Unbound, Volume 1, 2009, p.52.

6 -Ibid

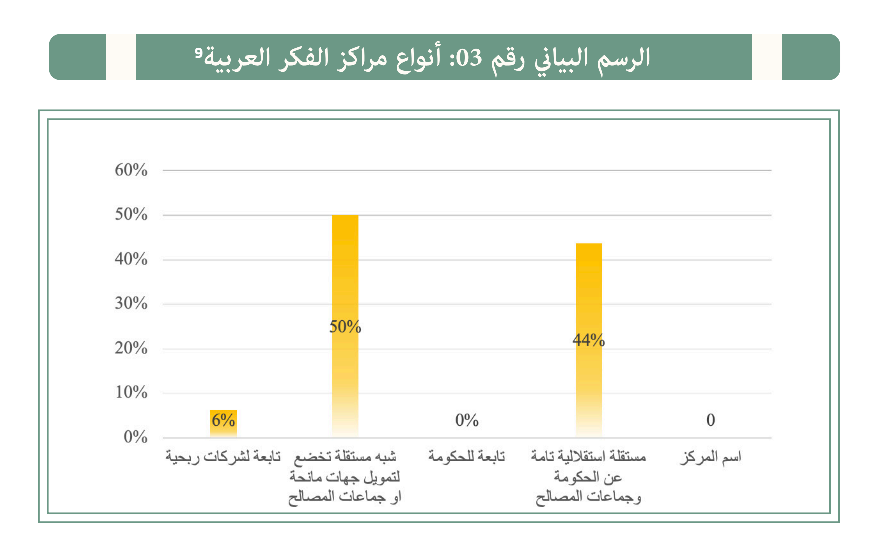
7- Philip M. Napoli, "Media Policy: An Overview of the Field", (Bronx: y the Donald McGannon Communication Research Cente, 2007), p.2.

8- "SCIENCE AND TECHNOLOGY POLICY: PAST AND PROLOGUE, A Companion Science and Engineering Indicators_2000", Permit No. G-69 (National Science Foundation, 2000), p.3.

3. أنـواع المراكز الفكرية العربية:

توصلنا في إطار هـذا التقريـر إلى تحديـد أربعـة أنـواع مـن مراكـز الفكـر العربيـة، (أُنظـر الرسـم البيـاني رقـم 03)، وسـنتناولها تِباعـاً كالتـالي:

الرسم البياني رقم 03: أنواع مراكز الفكر العربية[9]



أولاً: مراكز مُستقلة

هـي مجمـوع المراكـز المسـتقلة اسـتقلالية تامـة عـن الحكومـة وجماعـات المصالـح، بمعنـى أنّهـا قائمـة بحـد ذاتهـا ولا تسـتند إلى أيّـة تمويـلات، ولا تتبـع أيـة سياسـات سـواء كانـت تابعـة للحكومـة أو لجهـات أخـرى، واسـتناداً إلى الاسـتطلاع نجـد أن نسـبة 44% مـن مراكـز الفكـر والبحـوث العربيـة أشـارت إلى أنهـا مُسـتقلة اسـتقلالية تامـة عـن الجهـات الحكوميـة وكـذا جماعـات المصالـح، وغـير خاضعـة للسياسـات الخاصـة بالجهـات الممولـة، بحيـث نجـد عـلى سـبيل المثـال (جمعيـة التنميـة والدراسـات الاسـتراتيجية، مركـز الفينيـق للدراسـات الاقتصاديـة والمعلوماتيـة، معهـد الدراسـات الاجتماعيـة والإعلاميـة، مركـز الوجـدان الثقـافي، الجمعيـة الليبيـة لبحـوث الـرأي العـام...).

ثانياً: مراكز تابعة للحكومة

وهـي مجمـوع المراكـز التـي تسـتند إلى السياسـات الحكوميـة، وتكـون مقيـدة بسلسـلة مـن الإجـراءات الحكوميـة فيـما يخـص التمويـل والتعيـين وغيرهـا، بحيـث لم نسـجل أي مشـاركة لمركـز حكومـي معنـا في الاسـتطلاع مـا يجعلنـا نتسـاؤل عـن أسـباب غيـاب / قلـة مشـاركة مثـل هـذا النـوع مـن المراكـز في اسـتطلاعات الـرأي وتقاريـر مراكـز البحـوث عـلى المسـتوى العالمـي وليـس العـربي فقـط.

9-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

ثالثاً: مراكز شبه مُستقلة

تخضع هذه المراكز لتمويل الجهات المانحة أو جماعات المصالح، وهذه النوعية من المراكز منتشرة بشكل كبير ليس في المنطقة العربية فقط، وإنما في الدول الغربية أيضا، لأنّها تعتمد على مصادر خارجية تُغطّي نفقاتها المتعددة، وقد توصلنا من خلال الاستبيان إلى نسبة 50% من مراكز الفكر العربية شبه مستقلة، نجد من بينها (مركز باحثون للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، منتدى البدائل العربي للدراسات، مركز الدراسات الاستراتيجية-الجامعة الأردنية، المركز المصري للسياسات، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية -شمس، مركز إنماء للبحوث والدراسات، مؤسسة الحوار للبناء والاعلام، مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية-المرصد).

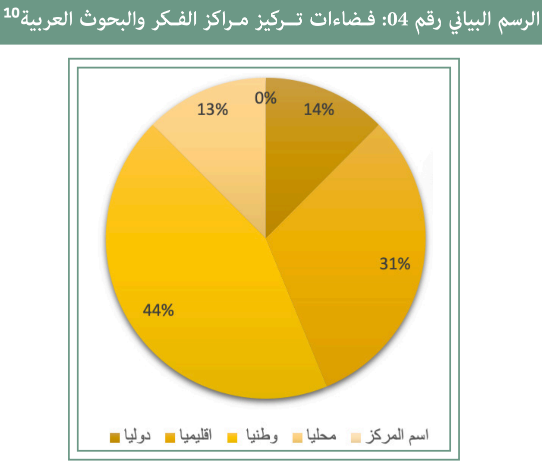
رابعاً: مراكز تابعة لشركات ربحية

في أغلب الأحيان الشركات الربحية لا تسعى وراء الجانب العلمي والمعرفيّ بقدر ما تهتم بالمشاريع التجارية، رغم ذلك هناك فئة قليلة تهتم بالبحث الفكري وتعسى للربح من خلاله أو لتحقيق أهداف مجتمعية مختلفة، وقد توصلنا من خلال الاستبيان إلى نسبة 6% من المراكز التي تجاوبت معنا اعتبرت نفسها مراكز ذات أهداف ربحية.

4. فضاءات تركيز مراكز الفكر العربية

تختلف المجالات الحيوية التي تتواجد بها مراكز الفكر العربية (أُنظر الرسم البياني رقم 04)، حيث أنّ البعض من لم يتجاوز الحدود الوطنية، وبعضها الآخر تفرّع محلياً، والبقيّة توسّعت إقليمياً، فيما اختارت أخرى عبور الحدود الدولية باهتماماتها البحثية.

الرسم البياني رقم 04: فضاءات تركيز مراكز الفكر والبحوث العربية[10]



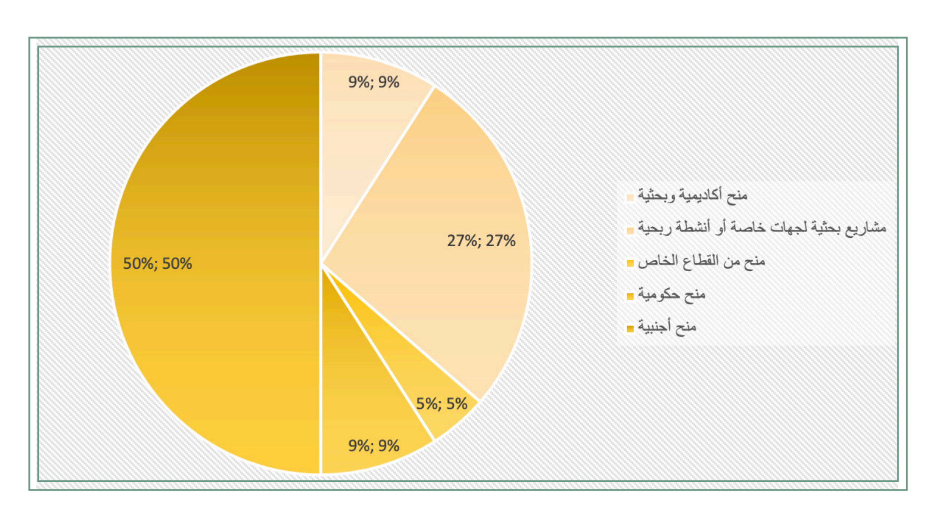
10-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

مـن خـلال النسـب الموضحـة في الشـكل أعـلاه نجـد أن معظـم المؤسسـات البحثيـة في المنطقـة لهـا توجـه محـلي ووطنـي، بحيـث أن عملهـا يركـز بالكامـل عـلى الأولويـات الوطنيـة، عـلى الرغـم مـن أن القليـل منهـا لديهـا طموحـات إقليميـة وحتـى دوليـة. وخـلال مـن إجـمالي العينـة التـي فحصناهـا، كانـت 31٪ فقـط مـن المراكـز ذات تركيـز إقليمـي و13٪ مراكـز ومؤسسـات تهتـم بالقضايـا الدوليـة بحيـث نجـد عـلى سـبيل المثـال مركـز ابـن خلـدون للبحـوث والدراسـات الـذي يهتـم بمختلـف القضايـا الوطنيـة الاقليميـة والدوليـة. في حـين بلغـت النسـبة %44 وطنيـاً، مـن بـين هـذه المراكـز نجد (مركـز باحثـون للدراسـات والأبحـاث في العلـوم الاجتماعيـة، مركـز الفينيـق للدراسـات الاقتصاديـة والمعلوماتيـة، مركـز قيـاس للاسـتطلاعات والدراسـات المسـحية-قياس، الجمعيـة الليبيـة لبحـوث الـرأي العـام، المركـز المـصري للسياسـات، مركـز إعـلام حقـوق الإنسـان والديمقراطيـة –شـمس، مركـز إنمـاء للبحـوث والدراسـات)، وهـذا يعكـس طبيعـة إنشـاء هـذه المؤسسـات والمراكـز الفكريـة إمـا ككيانـات مسـتقلة وشـبه مسـتقلة أو كيانـات ممولـة مـن جهـات معينـة، وبالتـالي تركـز عـلى قضايـا محليـة محـددة.

II-مصادر التمويل والاستقلالية الفكرية:

يمكن القول إن القيود المالية المفروضة على الموارد البشرية شكلت عائقاً أساسيًا لجميع مراكز ومؤسسات الفكر التي شملها الاستطلاع تقريبًا، وحسب المعطيات الواردة ومن خلال التحليل توصلنا إلى حقيقة أن الميزانيات المقيدة للمراكز الفكرية العربية ترجع للعديد من العوامل أهمها أنها تعتمد على التمويل المخصص من المانحين الدوليين، ما يؤثر في النهاية على إدارة واستقلالية المركز على حد سواء.

الرسم البياني رقم 05: مصادر تمويل مراكز الفكر والبحوث العربية[11]



وقد بلغت نسبة المراكز التي تعتمد على المنح الأجنبية 50% ، فيما بلغ تمويل مراكز الفكر والبحوث من خلال المشاريع البحثية لجهات خاصة أو أنشطة ربحية نسبة 27%، أما نسبة الاعتماد على المنح الأكاديمية والبحثية فقد بلغ نسبة 9%، في حين بلغت نسبة المراكز التي تحصلت على المنح الحكومية نسبة 9% أيضاً، أما المراكز والمؤسسات التي تعتمد على منح القطاع الخاص فقد حازت على نسبة ضئيلة قدرت ب 5%، ما يؤكد فرضية بُعد القطاع الخاص عن المجال المعرفي والذي من المفروض أن يلعب دوراً كبيراً في خدمة أجندات المراكز البحثية المختلفة.

يمكن القول إجمالاً أن استقلالية الميزانية هي مسألة شائكة تتعلق بسياسة الحكومة في كل بلد، خصوصاً بالنسبة للمراكز والمؤسسات الفكرية التي لا تنتمي أو تمول من قبل القطاع

11-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

العـام. فبالنسـبة للعـدد الأكـبر مـن المراكـز المسـتقلة وشـبه مسـتقلة المتواجـدة في دول مثـل مـصر والأردن وغيرهـا، يخضـع تلقـي التمويـل فيهـا لعمليـة موافقـة الحكومـة ويمكـن أن يرفـض أو يأخـذ وقتـاً طويـلاً، يضـاف إلى ذلـك مشـاكل الاسـتدامة الماليـة التـي تعتـبر أكـثر خطـورة خصوصـاً في ظـل وجـود تنافـس كبـير عـلى التمويـل.

وعليـه، فضعـف التمويـل الحكومـي والقيـود التـي تفرضهـا الدولـة عـلى مسـائل التمويـل تشـكل عائقـاً كبـيراً في وجـه المراكـز والمؤسسـات الفكريـة الناشـطة في المجـال، مـا يدفعهـا للبحـث عـلى التمويـل الخارجـي الـذي لا يقـل خطـورة عـن تعقيـدات التمويـل الحكومـي، بحيـث يمكـن أن يطـرح مشـكلا آخـر متعلقـا بالحريـة الفكريـة واسـتقلالية المركـز في الدفـاع عـن القضايـا والأهـداف التـي يتبناهـا، وتحديـد أجندتـه الخاصـة، وعليـه تبـدو الصـورة قاتمـة فيـما يخـص مسـألة تمويـل مراكـز الفكـر والبحـوث العربيـة، وبالتـالي تشـكل العائـق الأكـبر في وجـه عمـل هـذه المراكـز والمؤسسـات.

أنواع التمويل:

- المعتمـدون عـلى المسـاعدة Aid dependent: حيـث يتـم توفـير الأمـوال الخاصـة بمراكـز الفكـر بسـهولة.

- التمويـل المتوسـط أو تمويـل مـا بعـد الـصراع Newly middle income or post-conflict: أيـن تنفـذ الأمـوال المخصصـة للمؤسسـات الفكريـة بسرعـة، ولا توجـد خيـارات متاحـة بسـهولة.

- تمويـل متوسـط وأكـثر نضجًـا More mature middle income: حيـث يقـوم مجتمـع خـيري محـلي يتطـور أو وكالات الاسـتثمار أو التنميـة الإقليميـة بـدور تمويـل البحـوث، لكـن التحـدي الـذي يواجـه الممولـين هنـا هـو تجنـب نفـاذ التمويـل بسرعـة.

يمكـن القـول عمومـا أن التمويـل أكـثر مـن مجـرد تأمـين المشـاريع القادمـة، مؤسسـات ومراكـز الفكـر تحتـاج إلى تكويـن احتياطيـات أو منحـة قـد تسـمح لهـا باتخـاذ قـرارات اسـتراتيجية بشـأن أجندتهـا البحثيـة ومشـاركتها في السياسـة[12].

12- ENRIQUE MENDIZABAL, "Addressing think tanks' governance and management challenges to take full advantage of new funding and support opportunities", In: THINK THANK GOVERNANCE & MANAGEMENT edited by Erika Perez-Leon, p.14

التمويل المؤسسي العام والمستقل : أمر أساسي لمراكز الفكر والبحوث للحفاظ على الوظائف الأساسية التي يقوم عليها، غير أن مؤسسة الفكر التي تعتمد على الممول / المانح محدودة للغاية في استقلاليتها الفكرية وقيمتها البحثية، وعليه فالوصول إلى مصادر تمويل وحده لا يكفي، بل يجب أن يكون مركز الفكر قادرًا على استخدام هذه الأموال لابتكار مبادراته الخاصة، وهذا يتطلب استراتيجية موارد بشرية ومادية مبتكرة للوصول إلى نوع من الاستقلالية، غير أن الملاحظ أن أغلب المراكز الفكرية العربية تستخدم التمويل لتغطية الخدمات المركزية أو كحوافز صغيرة للباحثين للقيام بمشاريع بحثية شخصية فقط.

استدامة التمويل: الاستدامة هنا أكثر ارتباطًا بالمرونة التنظيمية أكثر من الوصول إلى مصادر تمويل جديدة، فمؤسسات ومراكز الفكر والبحوث تعتبر كفواعل سياسية تخضع لتقلبات السياسة والحياة التنظيمية، وعليه يجب أن تكون قادرة على التعامل مع الهجمات السياسية، قطع التمويل المفاجئ، الرقابة، التغييرات في الأجندة السياسية -لصالح أو ضد مصالحهم- الاستقالات غير المتوقعة لكبار الموظفين وحتى المديرين التنفيذيين، وما إلى ذلك، وعليه فالطاقم الإداري ومجلس الإدارة القوي والمختص والملتزم سيتمكن من تخطي هذه التحديات[13].

13-MENDIZABAL, oP-cit, p.19.

III- الإطار الإداري والقانوني لمراكز الفكر والبحوث العربية

عادة ما يكون التمويل والهيكل القانوني للمؤسسات الفكرية مترابطين بشكل وثيق، ما يؤثر بدوره على الهيكل الإداري والتأسيسي للمؤسسات والمراكز الفكرية، وعليه فإنّ المشهد في المنطقة العربية متباين ومعقد بشكل كبير، فالشكل القانوني لمراكز الفكر في المنطقة العربية المسجلة في أشكال متنوعة بما في ذلك (المؤسسات الفردية، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، المؤسسات غير الهادفة للربح، المنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك) يؤثر على كيفية تسيير الطاقم الإداري لأهداف ورؤى وتوجهات المراكز على المدى المتوسط والبعيد.

1.الإطار الإداري:

أ-مجلس الإدارة:

هناك أنواع كثيرة من مجالس الإدارة، بحيث يتكون البعض منها من باحثي مركز الفكر (مجالس داخلية) والبعض الآخر خارجي، يتم إنشاء البعض من قبل مراكز الفكر والبعض الآخر من قبل المانحين فيما يتم تعيين البعض الآخر من قبل المؤسسين قبل إنشاء مركز الفكر بحد ذاته، ومهما كان شكل هذه المجالس الإدارية فإنها تعتبر المسؤولة في النهاية عن عمل هذه المؤسسات والمراكز، لذلك يجب أن تكون قوية وذات كفاءة، ومن بين أهم التحديات التي تعاني منها المجالس الإدارية ما يلي:

- مجالس ضعيفة فيما يتعلق بالمدير التنفيذي Weak Boards: غالبًا ما يتمتع المدير التنفيذي بكامل السلطة ويتم استدعاء المجالس فقط لإضفاء الشرعية على قراراته.

- مجالس قوية للغاية بالنسبة للمدير التنفيذي: وهو أمر غير سوي، بحيث يجب أن يشارك مجلس الإدارة في عمل المركز بشكل معتدل وليس مفرط، وهذا هو التحدي الذي تواجهه مراكز الفكر ذات المجالس الداخلية.

- المزيج الصحيح من المهارات والخبرات: تتكون معظم المجالس من أفراد لديهم معرفة وخبرة في قضايا السياسة والبحث الرئيسية التي تقع تحت اختصاص مراكز الفكر، بحيث يتم جلبهم لمؤهلاتهم «الأكاديمية» أو لسمعتهم البارزة وبروزهم في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع. لكنهم لا يعرفون بالضرورة كيف يصبحون أعضاء

في مجلس إدارة مؤسسة فكرية؛ بحيث لا يمكنهم المساعدة عندما يتعلق الأمر بالشؤون المالية أو الاتصالات أو إدارة الموظفين، خصوصا فيما يتعلق بالميزانيات العمومية لمركز الفكر والمناقشات الضرورية حول العقود والتشريعات الضريبية وقانون المنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك، وعليه تحاول بعض المؤسسات والمراكز الفكرية والبحثية معالجة هذا الأمر من خلال تشجيع الرؤساء التنفيذيين المتقاعدين أو رواد الأعمال على الانضمام إلى مجالس إدارتها.

• المجالس غير الملتزمة: العديد المجالس غير قادرة على تخصيص الوقت اللازم للمراكز الفكرية التي تديرها، فغاليا ما يمثل العثور على طرق لإشراك هذه المجالس في العمل تحديًا للمديرين التنفيذيين[14].

ب-المديرون التنفيذيون:

عادة ما يكون المديرون التنفيذيون في العديد من مراكز الفكر والبحوث من كبار الباحثين، ونتيجة لذلك طور القليل منهم المهارات القيادية والإدارية التي تحتاجها مثل هذه المؤسسات والمراكز الفكرية، في هذا الصدد اعتبر سايمون ماكسويل Simon Maxwell أن مديري مراكز الفكر محكوم عليهم بالفشل لأن توصيفاتهم الوظيفية واسعة جدًا، قد يكونون قادة ومفكرين، ولكنهم قد لا يزالون يفتقرون إلى المهارات والخبرة للقيام ببعض من أهم جوانب الوظيفة والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

• **إدارة المانحين والعملاء:** إن جمع الأموال لإجراء بحث لا يماثل جمع الأموال لمنظمة أو مؤسسة ما، فهذه الأخيرة تتطلب إدارة مستمرة واستراتيجية للعلاقة مع الممولين والمانحين، وعليه فالمدراء التنفيذيون بحاجة إلى فهم ممتاز لجدول الأعمال البحثي بأكمله لمركز الفكر، والانخراط مع مجتمع أوسع بكثير من الممولين والمانحين.

• **الإدارة المالية:** تتحدث العديد من مؤسسات الفكر والبحوث عن التمويل بمدلول المحاسب، فمعظم «الفرق المالية» تتعامل فقط مع المحاسبة، لذا يتعين على المديرين التنفيذيين التعامل مع التمويل والاستفادة منه: الاستخدام الاستراتيجي لرأس مال المؤسسة (المخزونات والتدفقات)، وعدم اختزال الموضوع في مسألة المحاسبة فقط Accounting.

14-MENDIZABAL, op-cit, pp.16-18.

•**إدارة المواهب:** أهم مكتسبات مؤسسات الفكر والبحوث تتمثل في موظفيها، بحيث يمكن للموظفين صنع هذه المراكز أو تدميرها، ومع ذلك، فإن توظيف أبرز الباحثين والخبراء وحده لا يكفي، بحيث يجب أن يتم دعمهم من قبل فريق موارد بشرية ذو كفاءة عالية، إضافة إلى مديرين متمكنين ورؤية متماسكة لكيفية ملاءمة كل هؤلاء الأفراد والعمل معًا.

•**إدارة مجلس الإدارة:** يمثل العمل مع مجالس الإدارة والاستفادة منها تحديًا للعديد من المديرين، باعتبار أن المجالس نفسها ليست دائمًا قادرة على دعم مديريها، وعليه لا يزال نقص المهارات والخبرات في هذا الصدد سببًا رئيسيًا للمشكلة.

•**الاتصالات:** يهتم مركز الفكر بالتواصل بقدر ما يهتم بالبحث، فلن تكون هناك مؤسسة فكرية فاعلة إذا كان كل ما تفعله هو توصيل عمل وأفكار الآخرين، كما لن تكون هناك مؤسسة فكرية إذا كان كل ما تفعله هو البحث التجريبي، وهنا يأتي دور المدير التنفيذي الذي يقف على رأس اتصالات المؤسسة، بحيث يكون بمثابة الوجه العام، أين يشارك دائمًا في صياغة الحجج الرئيسية للمؤسسة وأسلوبها وقنوات الاتصال الخاصة بها.

مما سبق يمكن القول أن الجمع بين القيادة الفكرية «لمديري المراكز» مع المزيد من الكفاءات الإدارية لنواب المديرين أو الرؤساء التنفيذيين هو الحل الأمثل لضمان سلاسة وكفاءة العمل التنظيمي لمراكز الفكر والبحوث[15].

ج-تنوع مجلس الإدارة:

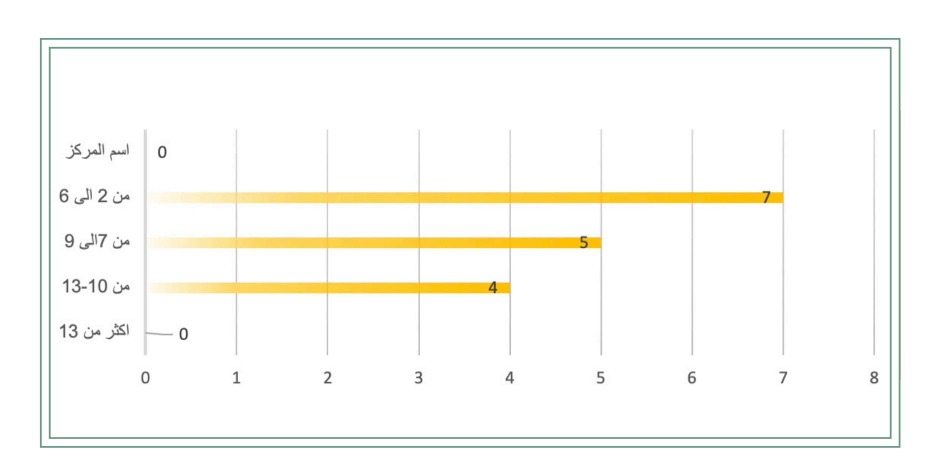
يمكن القول بأنّ مجلس الإدارة أو الأمناء هو الجهاز الإشرافي الأكثر أهمية، سواء كانت المراكز الفكرية غير حكومية أو امتداداً لكيان مؤسسي حكومي، فهو الجهاز المسؤول في نهاية المطاف عن تنفيذ مهمة المركز والوفاء بالالتزامات تجاه المانحين والمستفيدين الآخرين. كما أوضح تقريرنا، يبدو أن 70٪ من المؤسسات والمراكز البحثية في عينتنا لديها مجلس وتكشف عن تكوينها ونظامها الأساسي للعمل على الموقع الالكتروني الخاص بها[16].

15-MENDIZABAL, op-cit, P.18.

16-The King Abdullah Petroleum Studies and Research Center Authored by GOVERN Center, "Governance of Arab Think Tanks for Stakeholder Impact and Sustainability": Flagship Report for the T20 Analysis and Recommendations, January 2020, pp.28-31.



الرسم البياني رقم 06: حجم أعضاء مجلس الإدارة/المدراء[17]



تجدر الإشارة إلى أنّ حجم مجلس الإدارة لمراكز الفكر العربية متباين، حيث يتراوح من 11 عضوًا لمنتدى البدائل العربي للدراسات في مصر ومركز البديل للدراسات والأبحاث في الأردن إلى مجلس إدارة مكون من 2 أعضاء لمؤسسة الحوار للبناء والإعلام في الأردن.

كما نلاحظ أنّ هيكل مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء أو المجلس الاستشاري حسب كل مؤسسة فكرية أو مركز بحثي يميل إلى أن يكون أكبر في المراكز شبه المستقلة أو المستقلة تماماً عن الحكومة وجماعات المصالح، مما يعكس تمثيل مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات المانحة والباحثين والشخصيات الاجتماعية البارزة، كما لا يطلب المانحون عمومًا التواجد في هيكل مجلس الإدارة لمراكز الفكر، وبدلاً من ذلك يُمارسون رقابتهم من خلال شروط أو قيود محددة، أو من خلال مراجعة التقارير السنوية والدورية إلى غير ذلك، على عكس مجالس المؤسسات والمراكز الفكرية التابعة للحكومة فعادة ما يتم تعيين أعضائها من خلال مرسوم وزاري يصدر دورياً في الجرائد الرسمية.

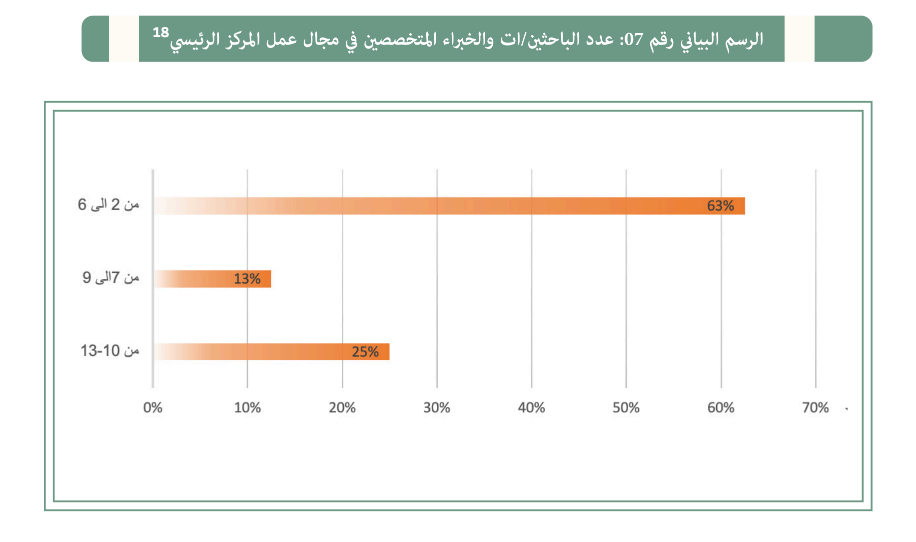
د-خبرة الطاقم الإداري بين المسؤوليات والأدوار:

كما هو موضح في الشكل أدناه، فإنّ عدد الخبراء والباحثين المتخصصين في مجال عمل المركز أو المؤسسة الفكرية الرئيسي يعتبر مقبولا نسبياً مُقارنةً مع العدد الإجمالي للموظفين، بحيث نجد أن (63%) من المراكز يتراوح عدد الخبراء لديها ما بين 2 إلى 6 خبراء، و (13%) من المراكز لديها 7 خبراء أو أكثر، في حين (25%) من المراكز لديها عدد خبراء يصل إلى 13 خبير بالمقارنة

17-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2021-2020).

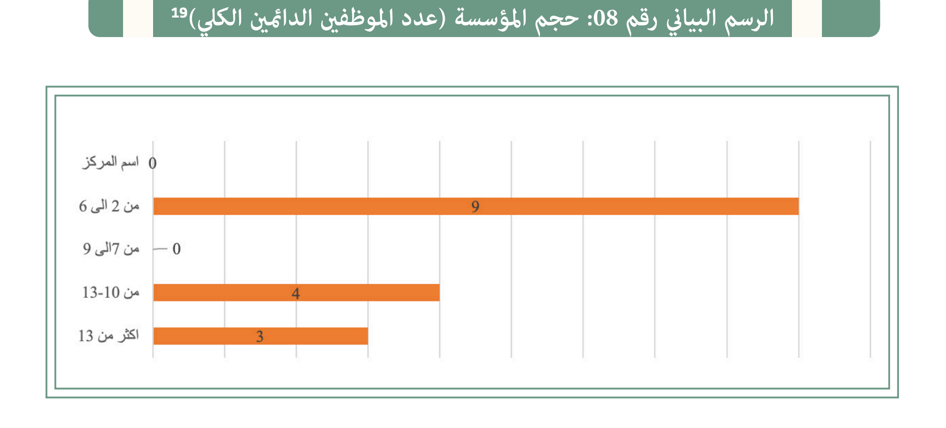
مع عدد الموظفين الدائمين الكليّ، ما يدل على تنوع خبرة الطاقم الإداري، والاعتراف المتزايد بأهمية مشاركة الباحثين والخبراء في تقديم الاستشارات والبدائل وتطوير الحلول والمقترحات.

الرسم البياني رقم 07: عدد الباحثين/ات والخبراء المتخصصين في مجال عمل المركز الرئيسي[18]



من خلال المعطيات الواردة لدينا، نلاحظ أن مؤسسات ومراكز البحوث في المنطقة العربية لا تميل إلى التنوع في هيكلها الإداري نظراً لعدم وجود ممثلين من خارج الدولة التي ينتمي إليها المركز، ففي عيّنتنا المكونة من 16 عشر مركزاً، لم تفصح أي مؤسسة بحثية أن لديها أعضاء مجلس إدارة دوليين سواء مراكز الأبحاث المستقلة أو شبه المستقلة أو غيرها على خلاف مراكز الفكر والبحوث الدولية.

الرسم البياني رقم 08: حجم المؤسسة (عدد الموظفين الدائمين الكلي)[19]

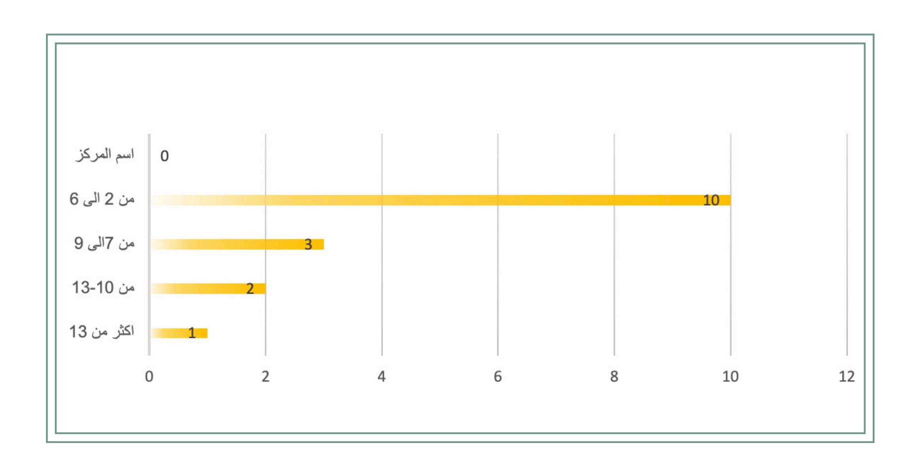


18-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

19-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

ووفقًا للمسح الذي تمّ إجراؤه لهذا التقرير، فإنّ عدد الباحثين الشباب المتحصلين على مؤهل جامعي عالي (ماجستير فما فوق) يشكل عدداً قليلاً مُقارنةً بالحجم الكليّ للموظفين الدائمين، حيث نجد حوالي (10%) من المؤسسات البحثية لديها ما بين 2 إلى 6 باحثين متحصلين على شهادات جامعية عليا، و(3%) لديها ما بين 7 و9 باحثين بمؤهلات عليا، في حين نجد (2%) من المؤسسات الفكرية لديها ما يفوق 13 باحث بمؤهل عالي، فعلى سبيل المثال: نجد بأنّ مركز باحثون للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية بالمغرب يمتلك ما يقارب 16 باحثاً بمؤهلٍ جامعيّ عالٍ، وهي أرقام كبيرة تعطي صورة إيجابية وتعكس الاعتراف المتزايد بأدوار الباحثين ذوي المؤهلات الأكاديمية العليا في المؤسسات البحثية والمراكز الفكرية العربية، والتي أصبحت بحاجة متزايدة إلى خبرات وكفاءات مؤهلة جيداً للقيام بدور أكثر نشاطًا في النهوض بالمجتمعات العربية.

الرسم البياني رقم 09: (عدد الموظفين الحاصلين على مؤهل جامعي عالي ماجستير فما فوق)[20]



2.الشكل القانوني:

يمكن القول أنّه من خلال المُعطيات الواردة لدينا وبعد الاطلاع على الموقع الالكتروني الخاص بمراكز الفكر والمؤسسات البحثية المُشارِكة في الاستطلاع أنّ هناك افتقار لوجود إطار تأسيسي رسمي يُوضِّح الشكل القانوني لتأسيس المراكز الفكرية ومهامها بشكل واضح.

20-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2021-2020).

لاحظنا أيضاً الترابط الوثيق بين الشكل القانوني للمؤسسات الفكرية العربية وكيفية تسجيلها سواء كانت مستقلة أو شبه مستقلة أو منظمات غير حكومية أو شركات ذات طابع ربحي والهيكل الإداريّ القائم، ما يوحي بضرورة الفهم الأفضل لمراكز الفكر فيما يتعلق بالاختلافات بين المشرفين Supervisory والمانحين وأصحاب الثقة Trustee ومجلس الإدارة Board of Directors مما يسهل تقسيم المسؤوليات فيما بينهم، وهو ما يؤثر بدوره على مخرجات هذه المراكز وأدوارها على المدى البعيد.

IV-مخرجات المراكز الفكرية العربية وأدوارها

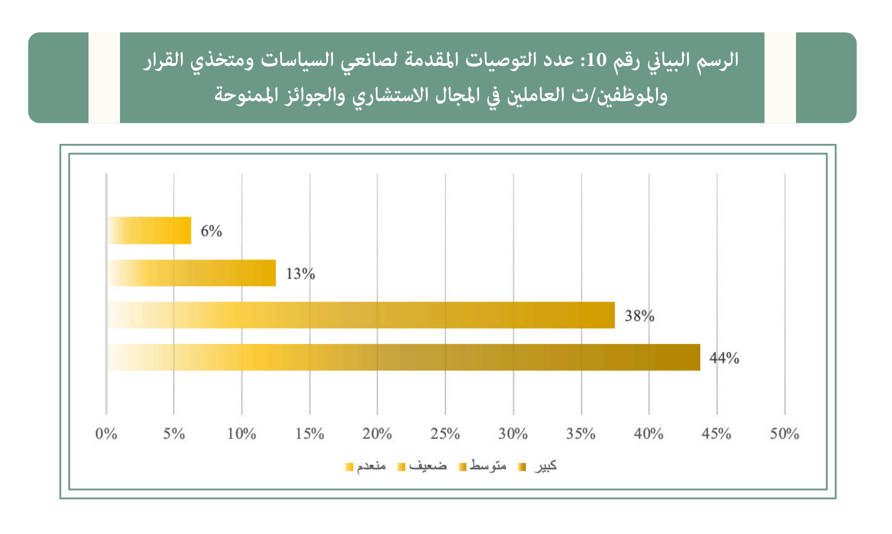
ترتكز جودة مراكز الفكر والبحوث ومختلف الأدوار المنوطة بها على التوصيات والمخرجات التي تحدّد مدى فاعليتها، وعلى هذا الأساس جاء الجزء الرابع من هذا التقرير ليوضّح أهمية هذه النقاط أكثر.

1.التوصيات:

تلعب التوصيات (أُنظر الرسم البياني رقم 10) التي تقدمها مراكز الفكر لصانعي السياسات ومتخذي القرار دورا محورياً ليس فقط في تطوير البحث العلمي وإيصال المشكلات المجتمعية لدائرة صنع القرار، وإنّما تُسهّل على الجهات الرسمية إيجاد الحلول بأسرع وقت وأقل تكلفة، وقد بلغت أعلى نسبة توصيات مقدمة لصانعي السياسات ومتخذي القرار والموظفين/ت العاملين في المجال الاستشاري 44% وهي نسبة مقبولة بشكل كبير، في حين أنّ متوسط نسبة التوصيات السنوية المقدمة من طرف المراكز والمؤسسات المشاركة في الاستطلاع للجهات الرسمية قد بلغ 38%، في حين بلغت نسبة المراكز التي لم تقدم أية توصيات سنوية ب 6%.

وعليه نُلاحظ بأنّ مراكز الفكر العربية نشيطة من حيث عدد التوصيات المرفوعة إلى صانعي السياسات وبالتالي لها تأثير مقبول جدا رغم أنّها لا تحصل على الدعم والتمويل الكافيين لتحقيق نتائج أفضل.

الرسم البياني رقم 10: عدد التوصيات المقدمة لصانعي السياسات ومتخذي القرار والموظفين/ت العاملين في المجال الاستشاري والجوائز الممنوحة



2.الانتاج العلمي:

يمكن القول بأنّ فاعلية المراكز البحثية (أنُظر الرسم البياني رقم 11) تُقاس بمدى إنتاجيتها العلمية والفكرية وقوة مخرجاتها، التي تستطيع من خلالها التأثير على مختلف الجهات المانحة أو الممولة.


الرسم البياني رقم 11: عدد مخرجات مراكز الفكر والبحوث العربية لسنة 2019-2020[21]



أولاً: المساهمات البحثية العلمية لمراكز الفكر العربية

بلغت عدد الدراسات والأبحاث لمراكز الفكر العربية المشاركة في هذا الاستبيان نسبة 14%، أي ما مجموعه 150 مُساهمة بحثية، في حين بلغت عدد استطلاعات الرأي مجتمعة 90 استطلاع أي ما نسبته 8%، كما أنّ عدد أوراق السياسات قد حدد ب 87 ورقة سياسات أي ما نسبته 8%، أمّا عدد حملات المناصرة فقُدّر بنسبة 4%، بمجموع 42 حملة مناصرة.

أمّا على صعيد النشاطات العلمية التي تخص المؤتمرات فقُدّرت المشاركة بنسبة 9%، بمجموع 101 مشاركة، في حين بلغ عدد الورش والحلقات الدراسية 367 ورشة، أي بنسبة 34% وهي نسبة كبيرة مقارنة ببقية المُساهمات، ما يعني أنّ اللقاءات التفاعلية تلعب دور أكبر وأكثر حيوية من المشاركات الكتابية، دون أن ننسى النشر في المجلات المحكمة بالإضافة إلى الكتب والتقارير الصادرة دورياً، والتي حازت على نسبة 21%، ما مجموعه 228 مُساهمة،

21-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

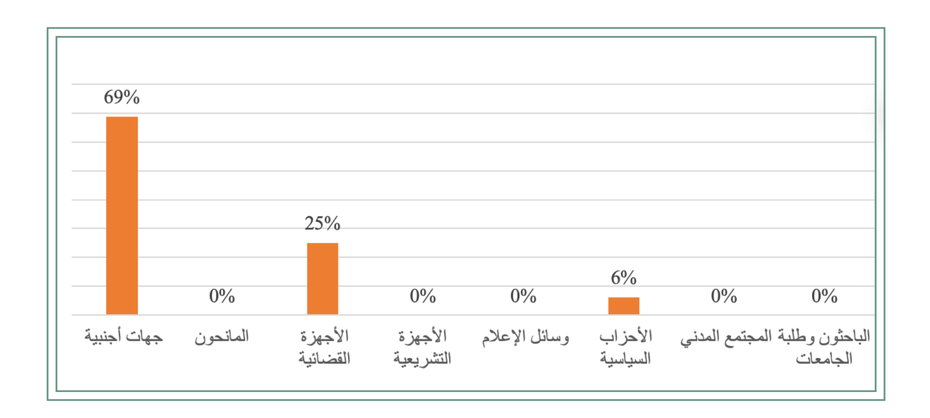
لتكـون بذلـك بالمرتبـة الثانيـة بعـد الـورش والحلقـات الدراسـية.

كل هـذه النسـب تُثبـت مـدى غـزارة إنتاجيـة مراكـز الفكـر والبحـوث العربيـة، والتـي رغـم التحديـات الداخليـة والخارجيـة التـي تُواجههـا إلاّ أنّهـا تعمـل بنشـاط مـن أجـل المُسـاهمة في إثـراء البحـث العلمـي وحـل المشـكلات المجتمعيـة بمختلـف جوانبهـا.

ثانياً: الجهات الأكثر استفادة من مخرجات مراكز الفكر العربية

تؤثـر مراكـز الفكـر والبحـوث بنسـب متفاوتـة عـلى مختلـف القطاعـات داخـل أو خـارج الدولـة (أُنظـر الرسـم البيـاني رقـم 08)، باعتبارهـا مؤسسـات فاعلة تسـاهم في بنـاء الوعي الفكري والمسـاهمة الجـادة في إيجـاد حلـول لمختلـف المشـكلات المجتمعيـة، مـن خـلال تقديـم البدائـل وطـرح الخيـارات المناسـبة، وفي الشـكل المـوالي نلاحـظ مـدى اسـتفادة الجهـات المختلفـة مـن مخرجـات مراكـز الفكـر والبحـوث المشـاركة في الاسـتطلاع.


الرسم البياني رقم 12: من يستخدم مخرجات المؤسسة أكثر؟[22]



نلاحـظ أن نسـبة الاسـتفادة مـن مخرجـات مراكـز الفكـر العربيـة لـدى الجهـات الأجنبيـة قـد بلغـت أكـبر نسـبة قـدرت ب 69%، هـذه النسـبة ترجـع بالأسـاس لنـوع المركـز أو المؤسسـة الفكريـة إن كانـت مسـتقلة، شـبه مسـتقلة أو خاضعـة لجهـات خاصـة، في حـين بلغـت نسـبة الاسـتفادة مـن مخرجـات مراكـز الفكـر العربيـة لـدى الأجهـزة القضائيـة 25%، أمـا نسـبة اسـتفادة الأحـزاب

22- المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2021-2020).

السياسية من مخرجات مراكز الفكر فقدرت ب 6%، ما يشير لمدى أهمية مخرجات هذه المراكز لدى دوائر الحكم الرسمية، والجهات غير الرسمية كالأحزاب السياسية، والاستفادة هنا مربوطة برغبة المركز الفكري وباهتمام الجهة المقابلة على حد سواء:

في حال كانت مراكز الفكر مستقلّة استقلالاً تاماً أو جزئياً فإنّ ما تُقدِّمه من مخرجات سيكون موضوعياً ويخدم احتياجات مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية، وهذه الأخيرة لا تحتكر الاستفادة لها فقط، فمراكز الفكر أيضاً تخدمها هذه الاستفادة وترجع عليها بالسمعة الجيدة، وكذا تجذب إليها تمويل أكبر وشُهرة واسعة.

إذا كانت مراكز الفكر غير مستقلة وتابعة لجهة مُعينة، فإنّ الاستفادة قد تكون حكراً على الجهات الممولة فقط، وبالتالي ستخضع لقوانين معينة تفرضها الجهات المانحة، وبهذا تعمل هذه الأخيرة على تقديم المعلومات التي تخدمها أكثر ما تخدم الأطراف الأخرى.

V- التحديات والفرص

1.قياس أداء مراكز الفكر والبحوث العربية:

يمكن القول إن معايير قياس أداء مراكز الفكر والبحوث سواء على المستوى العربي أو العالمي تختلف باختلاف العديد من المعطيات، ولن يكون تقييم الأداء ذو قيمة كبيرة إذا افترضنا أن بعض المراكز تهتم فعلاً بالبحث، في حين البعض الآخر يعتمد على الضغط من وراء الستار لتحقيق أغراض معينة. في حين ترتبط بعض المراكز بالجامعة والبعض الآخر ينتمي إلى حزب سياسي أو جهات سياسية معينة، أو تكون ممولة من جهات ومانحين دوليين، وعليه تلعب الاستقلالية والتمويل هنا دوراً كبيراً في تحديد كفاءة المركز ومدى فعاليته، وبالتالي فإن الافتقار إلى الموضوعية يضع أمامنا حاجزاً كبيراً لقياس كفاءة المراكز العربية بموضوعية.

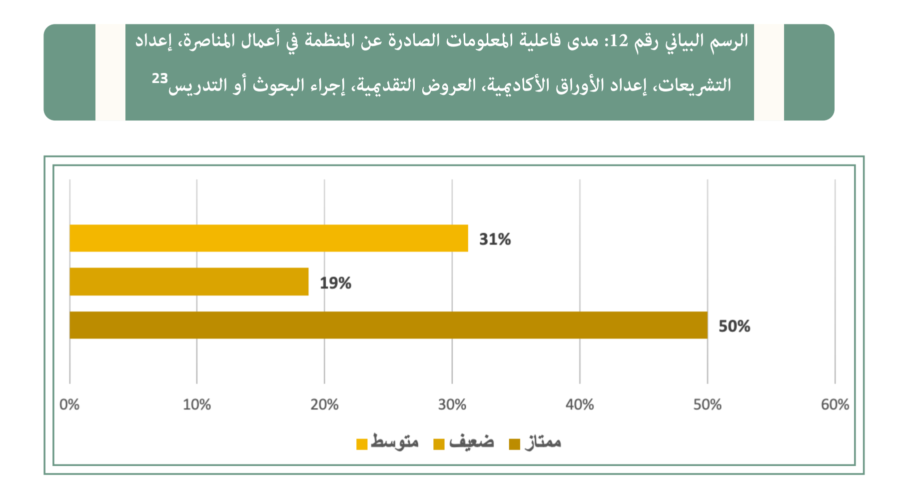
فمن الصعب قياس التأثير الذي قد يكون لمؤسسة فكرية على تفكير المجتمعات وصانعي السياسات، لكن ذلك لم يمنعنا من محاولة وضع أساليب مختلفة لقياس مدى كفاءة أداء وتأثير هذه المراكز عربياً، بالاعتماد على مقاييس الكمية والتقييمات نوعية وتصنيفات أهم المؤشرات العالمية بمزاياها وقيودها وتوصلنا إلى مجموعة من المعايير كالآتي:

أ.الانتاج العلمي والبحثي:

تعتبر مخرجات مراكز الفكر والبحوث آلية مهمة تستخدمها المراكز والمؤسسات الفكرية لزيادة تأثير عملها وأدائها، وعليه توفر هذه المخرجات مقاييس موضوعية لقياس كفاءة مراكز الفكر والبحوث، لكنها تبقى مقاييس محدودة وليست استشرافية بالدرجة الأولى، بالرغم من أنها مؤشر مهم لقياس لمصداقية مراكز الفكر والبحوث.

كما هو موضح في الشكل أدناه فإن مخرجات مراكز البحوث العربية حسب الاستطلاع تركز على جودة الأبحاث، وتأثيرها على مناقشات السياسة العامة والقدرة على تنفيذ المشاريع القائمة.

الرسم البياني رقم 12: مدى فاعلية المعلومات الصادرة عن المنظمة في أعمال المناصرة، إعداد التشريعات، إعداد الأوراق الأكاديمية، العروض التقديمية، إجراء البحوث أو التدريس[23]

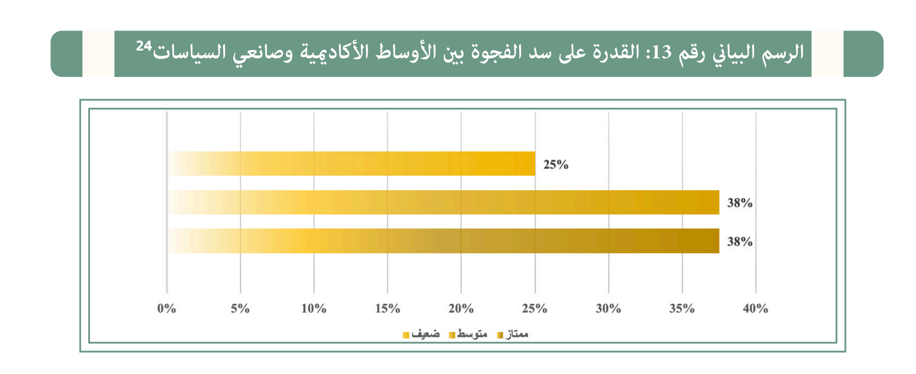


وحسب الاستطلاع فإن 50% من المراكز استطاعت أن تحقق أداء جيداً من خلال أعمال المناصرة ومشاريع القوانين والتشريعات، وفعاليتها في تقديم الحلول والبدائل لصانعي السياسات، في تمكن 31% من المراكز من إيصال اقتراحاتهم ومشاريعهم بنسبة متوسطة، فيما اعتبر أداء 19% من المراكز ضعيفاً، بحيث لم تتمكن هذه الأخيرة من إيصال مقترحاتها وتقديم البدائل والحلول وحملات المناصرة للجهات المسؤولة عن صنع القرار.

ب.القدرة على سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات:

فيما يوضح الشكل أدناه أنّ قدرة مراكز الفكر والبحوث العربية على سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات يتراوح بين الجيد والمتوسط بنسبة (38%)، في حين أنّ (25%) من المراكز تعتبر أنّ هذه المهمة الأساسية للمركز تبقى ضعيفة نظراً لوجود عدة عراقيل.

الرسم البياني رقم 13: القدرة على سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات[24]



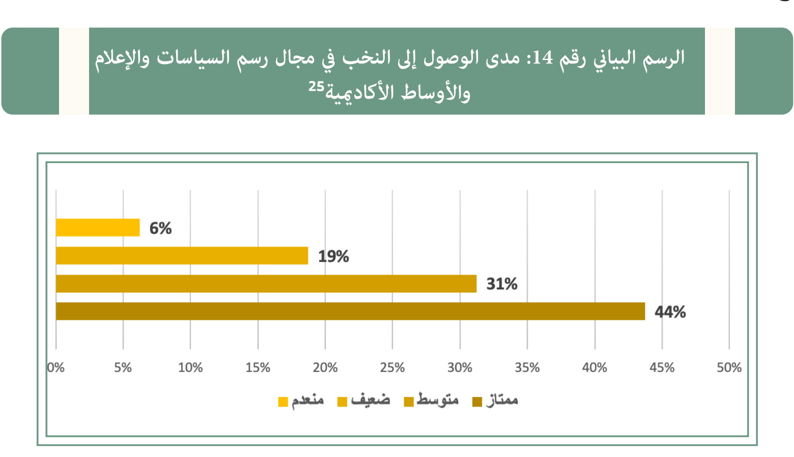
23- المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

24- المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

نلاحظ كذلك أن نسبة الإستشهادات العلمية لمخرجات المراكز المشاركة في الاستطلاع، وعدد زيارات صفحات هذه المراكز على الموقع الالكتروني تعتبر محدودة نسبيا، ما يلقي الضوء على مدى فعالية مخرجات هذه المراكز أكاديمياً.

ج. مدى الوصول إلى النخب وتحقيق الهدف المنشود من المركز:

الرسم البياني رقم 14: مدى الوصول إلى النخب في مجال رسم السياسات والإعلام والأوساط الأكاديمية[25]



من خلال الاستطلاع نلاحظ أنّ قدرة المراكز البحثية والفكرية العربية للوصول إلى النخب في مجال رسم السياسات والإعلام والأوساط الأكاديمية تتباين بين القدرة الكبيرة، المتوسطة والضعيفة، أي نجد حوالي (44%) من المراكز استطاعت أن تصل للنخب السياسية من خلال مُجمل المشاريع والمقترحات والتوصيات التي قدّمتها، في حين (6%) من المراكز تعتبر أنّ أدائها لم يكن بالقدر الكافي للوصول إلى الهدف المنشود.

د. الشفافية المالية:

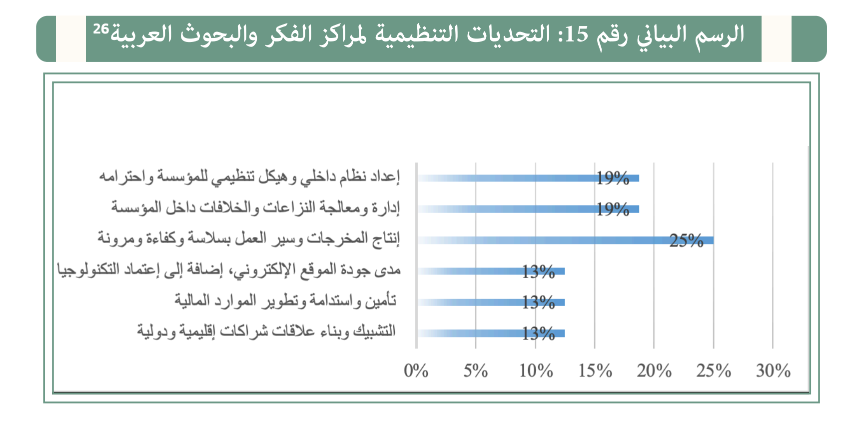
يستخدم التمويل والميزانية كمعيار تقييم مهم لمراكز الفكر من طرف العديد من المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال، بحيث لا يتم الحكم على مصدر التمويل نفسه، وإنما طريقة تسيير هذه الميزانية على المستوى التنظيمي، ولو قمنا بتطبيق هذا المعيار على قائمة المراكز المشاركة في الاستطلاع نجد أن أغلب المراكز اعتبرت أن تسييرها للميزانية متوازن لحد كبير بين الموظفين، الأبحاث والمنشورات، المؤتمرات وورش التدريب، رغم الامكانيات المحدودة لنسب هذه الميزانيات.

25-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

2.إدارة التحديات التي تعاني منها مراكز الفكر والبحوث العربية:

وفقًا للاستطلاع المُلخّص في الشكل أدناه، فإنّ التحديات التنظيمية تعتبر من أهم التحديات التي تواجه عمل المؤسسات، فعلى سبيل المثال تعتبر مسألة إدارة وإنتاج وتسيير مخرجات العمل داخل المؤسسة الفكرية بشكل سلس ومرن وفعّال من أهم أولويات المراكز الفكرية العربية بنسبة (25%) باعتباره أهم عائق يمكن أن يخل بعمل المؤسسة الفكرية، تليها مسألة إعداد نظام داخلي وهيكل تنظيمي مُحكم للمؤسسة، بالموازاة مع إدارة ومعالجة النزاعات والخلافات داخل المؤسسات المراكز الفكرية بنسبة (19%)، في حين تأتي مسألة استدامة التمويل والتشبيك إضافة إلى التحكم الجيد في التكنولوجيا في آخر الترتيب بنسبة (13%).

الرسم البياني رقم 15: التحديات التنظيمية لمراكز الفكر والبحوث العربية[26]

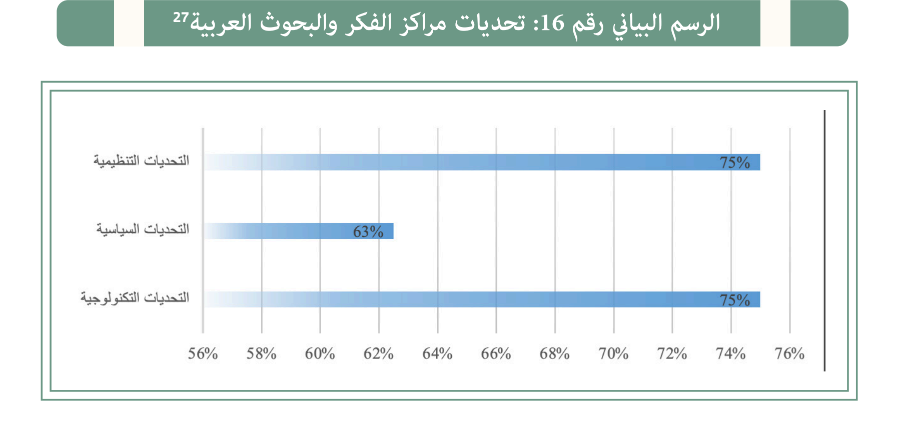


فيما يلخص الشكل أدناه أهم التحديات التي تعيق عمل المراكز الفكرية وتشكل العقبة الأولى في طريقها أين تأتي التحديات التنظيمية في المرتبة الأولى بنسبة (75%)، تليها التحديات السياسية والحرية غير الكافية لتحديد أجندة البحث بنسبة (63%)، فعلى سبيل المثال أشار المركز المصري للسياسات Egyptien Policy Center في الاستطلاع الذي أجريناه حول مسألة التحديات السياسية أنّه يعاني من التدخلات الأمنية السافرة في عمل المركز، نظراً لتوجهاته الفكرية المغايرة، ما يشكل عائقاً كبيراً أمام حرية واستقلالية عمله.

في حين تمّ تسليط الضوء على الافتقار إلى التكنولوجيا في تسيير الإدارة كعقبة مهمة من قبل أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع.

26-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

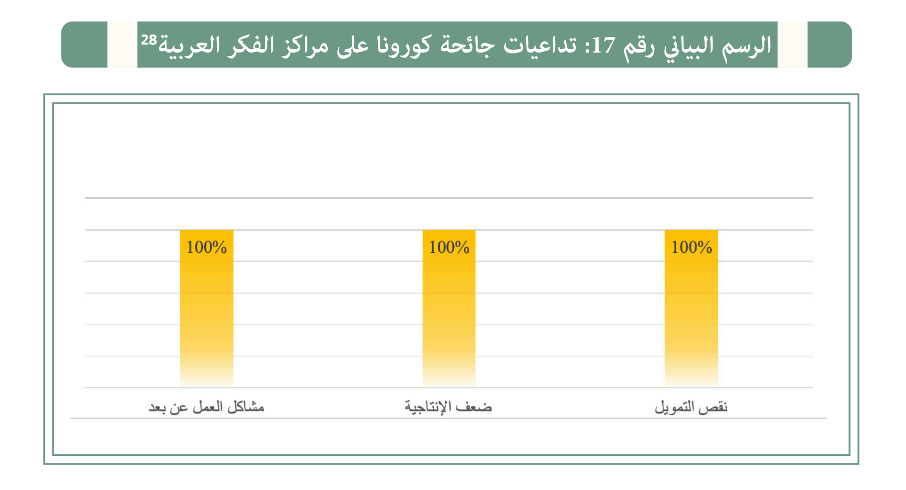
الرسم البياني رقم 16: تحديات مراكز الفكر والبحوث العربية[27]



3.تحديات جائحة كورونا بالنسبة لمراكز الفكر والبحوث العربية

توقعت (100%) من المراكز البحثية المشاركة في الاستطلاع أنّ الأزمة الصحية العالمية التي يشهدها العالم نظراً لانتشار فيروس كورونا المستجد ستؤدي إلى المزيد من الضغوطات والتحديات لمراكز الفكر خصوصا في المنطقة العربية، بحيث أجابت جل المراكز والمؤسسات ب (نعم) فيما يخص التحديات الجديدة التي يمكن أن يُشكِّلها فيروس كورونا على عمل هذه المراكز، فيما أشار البعض الآخر من المراكز لإمكانية إغلاق وتعليق نشاطاته أو تقليص حجمه بشكل كبير.

الرسم البياني رقم 17: تداعيات جائحة كورونا على مراكز الفكر العربية[28]



27-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021)
28-المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021)

من المؤكد أنّ الأزمة الحالية ستقلل من توفر التمويل العام، نتيجة لذلك، تتوقّع جُلّ المراكز الفكرية أن تؤدي الأزمة إلى إغلاق أو تقليص عدد المؤسسات الفكرية نتيجة نقص التمويل.

إضافة إلى فقدان الإنتاجية، نتيجة وجود صعوبات في تنفيذ العمل عن بعد، وإصابة العديد من الموظفين بفيروس كورونا COVID-19، فالتحديات التي ينطوي عليها العمل عن بُعد والمخاوف الصحية تؤديان في نهاية المطاف إلى فقدان الإنتاجية.

يُضاف إلى ذلك تحديات العمل عن بعد، نتيجة غلق الفضاءات العامة وفرض الحجر الصحي الكليّ أو الجزئيّ، في وقت لم يكن كل الموظفين مستعدين للعمل عن بُعد نظرًا لعدم تمكُّن الجميع من الوصول إلى الإنترنت، ما أضاف تحديات جديدة لعمل هذه المراكز، وأدّى إلى تسريع وتعقيد العديد من المشكلات المجتمعية بما في ذلك الرعاية الصحية، التعليم والعدالة الاجتماعية وما إلى ذلك.

وعليه يمكننا القول بأن التكنولوجيا ستلعب دوراً حيويًا في عمل مراكز الفكر في عالم ما بعد جائحة كورونا، فقد أوضحت الأزمة الحالية أهمية استخدام التكنولوجيا في إجراء البحوث والتأثير على صنع السياسات العامة خصوصا في أوقات الأزمات.

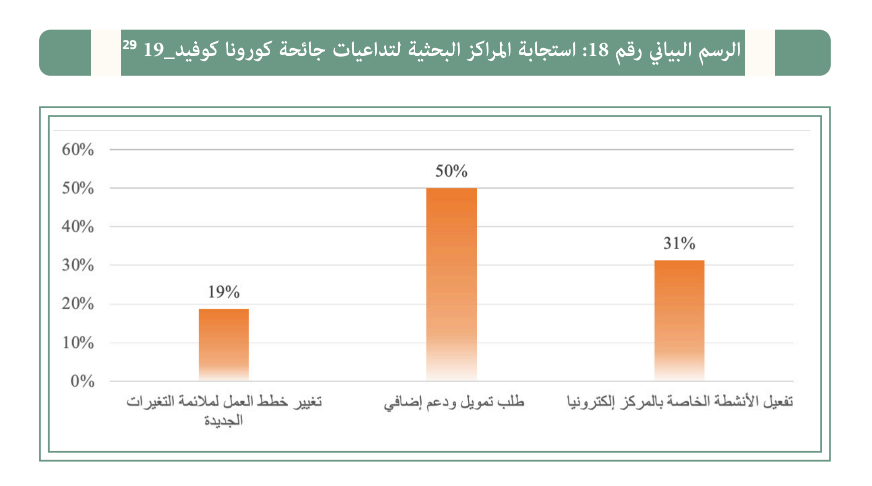
4.استجابة مؤسسات ومراكز الفكر والبحوث لهذه التحديات الجديدة

حسب المعطيات الواردة في الاستطلاع، فقد تمّت الاستجابة لتحديات جائحة كورونا من خلال تبني مجموعة من الاستراتيجيات المتباينة والتي تتراوح بين إعادة تقييم الخطط البحثية والاتصالات، إلى الاتصال بالممولين وعقد اجتماعات وجلسات عن بعد للتعامل مع الأزمة، واستئناف الأنشطة البحثية للمراكز عن بعد، نظراً لعدم القدرة على إجراء المسوحات والبحوث الميدانية على أرض الواقع، إضافة إلى نقص الدعم المالي.

وحسب الشكل أدناه، فإن (31%) من المراكز توجهت نحو تفعيل نشاطاتها عن بعد، من خلال إعداد الورشات التدريبية وعقد المؤتمرات والندوات افتراضيا عبر تقنيات التحاضر المرئي عن بعد، في حين لجأت (50%) من المراكز إلى طلب تمويل إضافي لمجابهة تداعيات الأزمة، فيما اضطرت (19%) من المراكز تغيير كافة خططها واستراتيجياتها المعلن عنها لمجابهة تداعيات الأزمة.

رغم ذلك فقد أتاحت الأزمة فرصة لأصحاب المراكز لإعادة التفكير في استراتيجياتهم والأساليب التي اتبعوها في الماضي، وتدارك الأخطاء المرتكبة سابقاً.

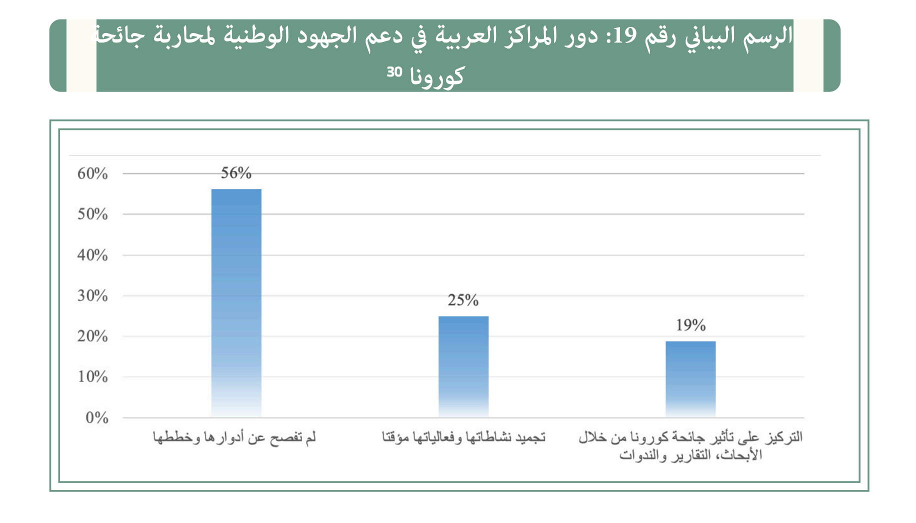
الرسم البياني رقم 18: استجابة المراكز البحثية لتداعيات جائحة كورونا كوفيد_19 [29]



5. دور المراكز والمؤسسات الفكرية العربية في دعم الجهود الوطنية لمحاربة جائحة كورونا

أشارت بعض المراكز البحثية المشاركة في الاستطلاع إلى الجهود المبذولة من طرفها للتصدي لجائحة كورونا من خلال تنظيم حوارات وندوات فكرية لزيادة الوعي، وإصدار سلسلة متنوعة من التقارير والمقالات النوعية التي تناولت الأزمة وتداعياتها من كافة جوانبها.

الرسم البياني رقم 19: دور المراكز العربية في دعم الجهود الوطنية لمحاربة جائحة كورونا [30]



29- المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).
30- المرجع: تحليل خاص بالمعهد العربي للبحوث والسياسات نواة، (2020-2021).

وتشير الأرقام المتضمنة في الاستطلاع إلى أن (19%) من المراكز قامت بالتركيز على تداعيات الجائحة في بحوثها وأنشطتها، في حين اضطرت (25%) من المراكز إلى تجميد نشاطاتها وأبحاثها نظراً للمشاكل التي واجهتها في ظل الأزمة.

أمّا النسبة المتبقية والتي تتعدى نصف المراكز فلم تُفصح بشكل واضح عن مخرجاتها في ظل الأزمة، وهذا ما يُشير إلى أنّ مساهمات المراكز الفكرية والبحثية العربية، لا سيما في أوقات الأزمات، من خلال دورها في طرح البدائل والخيارات المناسبة، للتعامل مع ظرف استثنائي عالمي، لا تزال مُحتشمة.

الخاتمة:

من خلال التقرير الذي قمنا بتطويره بناءً على تقييم شامل لقدرات واحتياجات مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية، توصّلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات تعكس الأولويات والضروريات الحالية لهذه المراكز والتي نوردها كما يلي:

الاستنتاجات:

- افتقار أغلبية المؤسسات والمراكز الفكرية في المنطقة العربية لإجراءات تعين واضحة في مجالس الإدارة أو قوانين تعيين الخبراء والباحثين المتخصصين المنتمين للمراكز.

- تلقي المنح والتمويل بالنسبة للمنظمات والمراكز غير الحكومية يعاني من ضوابط شائكة من طرف الهيئات الحكومية للموافقة على هذه المنح، ما يخلق تدخلاً غير مبرر في عمل هذه المراكز.

- أثبتت الجائحة العالمية الراهنة (كوفيد_19) تناقص التمويل العام لمراكز الفكر والبحوث العربية ما يطرح مشكل استدامة التمويل خصوصاً في ظل التنافس الكبير بين هذه المؤسسات، ما يمكن أن يؤدي إلى تقليص عدد وأدوار هذه المؤسسات الفكرية.

- سجلنا غياباً واضحاً للنهج التعاوني بين المراكز والمؤسسات الفكرية العربية، على الرغم من أهمية وجود منصات إقليمية للتعاون المشترك خصوصا في ظل الموارد البشرية والمالية المحدودة.

- الغياب الواضح لدور القطاع الخاص في إنشاء وتمويل أنشطة بحث خاصة به في إطار المراكز البحثية العربية.

- عدم مواكبة مراكز الفكر العربية للتكنولوجيا الحديثة أثّر على إنتاجيتها، وذلك راجع إلى صعوبات العمل عن بعد.

- غياب التنظيم من بين المشاكل التي تواجهها مراكز الفكر العربية، وقد طفت هذه المشكلة على السطح مجدداً مع الأزمة التي سببها فيروس كورونا، وذلك راجع للافتقار للتكنولوجيا الضرورية لمجابهة مثل هذه الأزمات الفجائية.

• أظهر الاستطلاع أن أغلب مراكز الفكر العربية شبه مستقلة فكرياً ومادياً عن الحكومة، لكنها تُعاني من التبعية للجهات الممولة وأصحاب المصلحة، ما يؤثر في نهاية المطاف على قدرتها على رسم سياسات مُستقلة كُليًّا تخدم مصالحها وأهدافها الحقيقية، وعليه يجب أن تضع مراكز الفكر سياسات وشروط واضحة بشأن قبول التمويل وكيفية استخدامه.

• تفاعل مراكز الفكر العربية مع الاستطلاع تراوح بين الجريء والمُحتشم، رغم ذلك أوضحت بعض الأجوبة قُدرة المراكز والمؤسسات الفكرية العربية على تقديم البدائل والحلول، نظرا لامتلاكها لاستراتيجيات مواجهة الأزمات، أو بالأحرى فرق بحثية تعمل في أوقات الأزمات.

• أثبت الاستطلاع أنّ مراكز الفكر العربية لم تستطع ولوج عالم الاقتصاد بسبب السياسات الاحتكارية التي تفرضها الحكومات، بحيث يرتبط هذا الأمر بمسألة أكبر تتعلق بالبعد السياسي والإيديولوجي وكذا شكل أنظمة الحكم العربية، ففي الأنظمة الاشتراكية لا يتم السماح لأي جهات أخرى بالاستثمار في هذا القطاع، فيما تخضع الدولة في أحيان أخرى إلى ضغوط جهات خارجية تفرض عليها احتكار القطاع الاقتصادي، مقابل مصالح معينة، ما يؤدي بدوره إلى فرض قيود على أي نشاطات اقتصادية تسعى لاستقطاب استثمارات أو رؤوس أموال أو كفاءات أجنبية تخدم أهدافا اقتصادية ربحية أو بحثية معينة.

• ضعف إنفاق الحكومات العربية على أنشطة البحث العلمي انعكست بشكل كبير على كم وكيف الإنتاج المعرفي.

• إن أحد أكبر التحديات التي تواجه عمل المراكز والمؤسسات البحثية المستقلة وشبه المستقلة تتعلق بعدم ثقة صانع القرار السياسي فيها، ما يفرض عليها قيوداً سياسية تؤدي إلى إضعاف دورها بشكل كبير.

• تعتبر الجائحة العالمية الراهنة من أكبر التهديدات التي واجهتها البشرية، رغم ذلك لم تتجاوز نسبة اهتمام مراكز الفكر العربية بتداعيات هذه الأزمة الصحية على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية نسبة 19 بالمائة، والأمر يتعلق بنقص توفر التمويل العام بالدرجة الأولى، ما جعل هذه المؤسسات والمراكز عاجزة عن القيام بدورها بشكل كبير في ظل هذه الأزمة، ناهيك عن التحديات التنظيمية التي ألقيت على عاتقها نتيجة ضغوط العمل عن بعد وعدم القدرة على التحكم في التكنولوجيا بشكل جيد ما جعلها لا تتجاوب مع الأزمة بشكل كبير. يضاف إلى ذلك عدم توفر بيانات متسقة وموثوقة ومصنفة حول تداعيات الجائحة على القطاع الصحي والاقتصادي، وعدم وجود استجابة سريعة ومرنة للأزمات الفجائية، وكل هذه المعيقات تتطلب تفعيل نماذج جديدة لمراكز الفكر والبحوث لتعزيز الاتصالات، التمويل والابتكار وضرورة التعاون وتبادل الخبرات لإيصال بدائل السياسات والحلول.

التوصـــيات:

- يجب على صانعي السياسات تسهيل الإجراءات الخاصة بالتأسيس القانوني لمراكز الفكر غير الحكومية، باعتبارها طرفاً مساعداً في توجيه وإعداد السياسات العامة.

- ضرورة تقنين إطار عمل للمراكز البحثية، من خلال تشريع نظام تأسيسي يوثق عمل مراكز الفكر لتجنب التأثيرات السياسية غير المحبذة.

- يجب أن يكون مجال عمل مراكز الفكر والبحوث خاليًا من التدخل السياسي في أنشطته التي قد تحدث من خلال مجموعة متنوعة من الطرق سواء الرقابة أو التضييق التعسفي.

- يمكن للجهات الرسمية السياسات النظر في السماح بإنشاء مؤسسات ومراكز ذات أهداف ثنائية ربحية وهادفة لخدمة المجتمع من أجل تعزيز إنشاء مراكز فكرية لها كلتا الوظيفتين وتسهيل نشاطاتها.

- قد تستفيد إدارة مراكز الفكر سواء المستقلة أو شبه مستقلة وحتى الحكومية من وجود لجنة (لجان) استشارية لتقديم مدخلات بشأن المستجدات الطارئة بهدف إثراء جدول أعمال البحث والمشاريع.

- يجب على مراكز الفكر العربية وضع بروتوكولات خاصة بإدارة المخاطر، ولا سيما التركيز على المخاطر الرئيسية مثل التمويل وعدم الاستقرار السياسي لضمان استدامة مركز الفكر.

- يجب على مراكز الفكر والبحوث العربية أن تتعامل مع القطاع الخاص كشريك في مشاريع البحث بدلاً من التعامل معهم كمانحين فقط.

- أصبح من الضروري اليوم اللجوء إلى فتح قنوات عديدة للتفاعل بين مختلف مراكز الفكر العربية من أجل طرح مشاكلهم ومحاولة العمل معا لوضع البدائل الضرورية لمواجهة المُعيقات الخارجية التي تُعرقل عملهم من جهة، أمّا من ناحية أُخرى ستُساهم هذه التشاركية في التعبير عن حاجاتهم لتطوير المؤسسات الفكرية.

- على مراكز البحث أن تتغلغل أكثر في الأجندات الحكومية، لأنّ من واجب الدولة الاستثمار في مجال السياسات العامة والقضايا المجتمعية الحساسة.

- من المستحسن للمؤسسات والمراكز الفكرية نشر تقرير سنوي يتضمن مواردها المالية

ونفقاتها، فضلاً عن الإنجازات الرئيسية التي حققتها من أجل بناء الثقة بينها وبين أصحاب المصلحة والمانحين.

• مواجهة مراكز الفكر العربية لصعوبات في التأقلم مع الأزمة الصحيّة العالمية يفرض عليها الانفتاح أكثر على المراكز الفكرية العالمية من أجل تبادل الخبرات والحصول على المعرفة التكنولوجية الضرورية لمواكبة مُتطلبات العصر.

• يجب على مراكز الفكر العربية إعادة النظر في مجالات اهتماماتها، خصوصا فيما يخص جانب العلوم والتكنولوجيا، ومحاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من الممولين من أجل تطوير مرافقها، وكذا من أجل نشر أبحاثها عالميا وليس محلياً فقط.

• ينبغي على مراكز الفكر والبحوث العربية أن تهتم بالجانب التكنولوجي كأولوية لتطوير البحث العملي وكذا كأداة ضرورية للتعامل مع الأزمات الفجائية، خاصة وأنّ فيروس كورونا قد فرض على العالم مواكبة عمله عن بعد.

قائمة المراجع:

باللغة الأجنبية:

• "SCIENCE AND TECHNOLOGY POLICY: PAST AND PROLOGUE, A Companion Science and Engineering Indicators, National Science Foundation, 2000.

• ENRIQUE MENDIZABAL, "Addressing think tanks' governance and management challenges to take full advantage of new funding and support opportunities", In: "THINK THANK GOVERNANCE & MANAGEMENT", ed. Erika Perez-Leon.

• Mihajlovic,Ljiljana Stošic. "CONDITIONALITY ECONOMIC POLICY AND ECONOMIC SYSTEM". Journal of Process Management – New Technologies, International. Vol. 3, No.1, 2015.

• Napoli, Philip. "Media Policy: An Overview of the Field".Bronx: y the Donald McGannon Communication Research Cente, 2007.

• Ortiz, Isabel. "SOCIAL POLICY". UNITED NATIONS, 2007.

• Raj Isar, Yudhishthir. "Cultural Policy: Towards a Global Survey". Culture Unbound. Volume 1, 2009.

• The King Abdullah Petroleum Studies and Research Center Authored by GOVERN Center, "Governance of Arab Think Tanks For Stakeholder Impact and Sustainability": Flagship Report for the T20 Analysis and Recommendations, January 2020.



مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية

-الواقع والتحديات-

محاور الدراسة:

- مـقدمـة

I- المحـور الأول: مراكـز الفكـر مـن البعـد المعـرفي إلى التأثير السـياسي.

II- المحـور الثـاني: نشـأة وتطـور مراكـز الفكـر في المنطقـة العربيـة

III- المحـور الثالـث: سـبل تفعيـل أدوار مراكـز الفكـر العربيـة

- خاتمة

د. صادق حـجـال

ملخص

تتطلب التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية اليوم، إضافة إلى طبيعة التهديدات اللا تماثلية والهجينة(*) التي تواجه المجتمعات المحلية وجود منصة تواصل وتعاون لإيجاد الحلول واقتراح سياسات بديلة من خلال ما يعرف بمراكز الفكر والبحوثThink Tanks، أين تعمل هذه المراكز في مجال السياسات عن طريق تقديم المشورة وتوصيات للحكومة وبدائل للسياسات للخروج من الأزمات العاجلة والملحة، غير أن الملاحظ أن هذه المراكز تحتاج إلى ثورة لزيادة قدراتها المؤسسية حتى تتمكن من المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار وترشيد السياسات العامة، فعمل أغلبية مراكز الفكر والبحوث العربية لا يزيد عن كونه مجرد امتداد للعمل الأكاديمي في الجامعات إن صح القول، سواء تعلق الأمر بأداء هذه المراكز أو مخرجاتها بما لا ينسجم مع احتياجات صانع القرار، وعليه يمكن القول أن هدف مراكز الفكر يتمثل في إنتاج معارف مستقلة تسد الفراغ بين العالم الأكاديمي وعالم الحكم.

سنحاول في هذه الورقة الخلفية التطرق لواقع مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية، ثم الوقوف على أهم التحديات التي تقف في طريق تفعيل أدوار هذه المراكز، ومن ثم الخروج باقتراحات تساهم في تعزيز آداء مراكز الفكر العربية في تقديم الحلول للنهوض بالمجتمعات العربية.

(*) **ظهر مفهوم التهديدات الهجينة** في بعض دراسات ونقاشات مراكز الأبحاث الأميركية في السنوات الماضية، وتعني التهديدات التي تلعب فيها الفواعل غير الدولاتية دورا كبيرا، كالجريمة المنظمة والإرهاب والأعمال التخريبية/الانقلابية السياسية والاجتماعية. وتتطور التهديدات الهجينة بالأساس في الأقاليم التي لم تعد خاضعة لسيطرة الدولة، لكن بحكم طبيعتها العابرة للدول، قد تصل هذه التهديدات لمناطق مختلفة وبعيدة، خصوصاً أن الحدود لم تعد حاجزاً يقي الدول من التهديدات.

فيما قدم كل من كورمو و ريبنيكار Cormo and Repnekar في كتابهما «الحروب غير المتوازية» مفهوما مفصلا للتهديدات التماثلية واللاتماثلية، فالتماثل من منظور استراتيجي، هو القتال بأسلحة متساوية، أما اللاتماثل، فهو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم، لرفع حجم الإضرار به[31].

31- للمزيد ارجع: عبد النور بن عنتر، «تهديدات هجينة»، مجلة العربي الجديد، ع. 33 2014، ص .16.

الكلمات المفتاحية:

مراكز الفكر، الدول العربية، البحث والتطوير، صنع القرار، السياسات الحكومية.

Abstract:

The rapid political, economic and social transformations taking place in the MENA region today require creating a platform to find solutions and propose alternative policies through think tanks or policy-institutes. These centers work in the field of policy research and provide advice and recommendations to their respective governments. However, it is noticeable that these centers need a dramatic transformation to increase their institutional capacity if they are actively participate in the decision-making process. The work of most Arab think tanks and policy-institutes is nothing more than an extension of the academic work being done in universities, whether it is related to performance or outputs, it is mostly irrelevant to the needs of policy-makers. Ultimately, the goal of think tanks is to produce independent, innovative and relevant recommendations that bridge the gap between the academic world and the public sector.

This background paper addresses the current reality of think tanks in the MENA region, discusses the primary challenges that stand in the way of their growth and improvement, and finally proposes reforms that would invigorate the participation of Arab think tanks in providing solutions for the advancement of their societies.

Key words:

Think tanks, MENA region, policy research and development, decision-making, public sector, advocacy.

مـــــقدمـــة:

تعاني مراكز البحوث والدراسات العربية من تحديات مركبة: سياسية، تنظيمية، قانونية ومالية إلى غير ذلك، فغالبا ما يتم اعتبار هذه المراكز كمؤسسات مجتمع مدني وحتى جمعيات ذات طابع خيري وإنساني ما يعيق عملها ودورها كحلقة وصل بين المجتمع والحكومة، فالهدف النهائي للمراكز البحثية هو اقتراح حلول سياسية واجتماعية، وبذلك تحقيق تأثير إيجابي من خلال رسم وترشيد السياسة العامة للدول خصوصا تلك التي تمر بتحول سياسي كما هو حال العديد من الدول العربية، وعليه ينبغي التأكيد على الدور المهم والحساس لهذه المراكز في تقديم الدعم والمشورة وترشيد السياسات العامة على المدى القريب والمتوسط على الأقل، والذي يظل محدودا جدا مقارنة مع باقي دول العالم، بحيث لا تزال مراكز الفكر في المنطقة العربية تشكل جزءًا صغيرًا من مجتمع مراكز الفكر العالمية بنسبة 6٪ إجمالي عدد مراكز الفكر العالمية، وعليه سنحاول في إطار هذه الورقة البحثية الإضاءة على واقع مراكز الفكر العربية ومن ثم الوقوف على الإشكال المتعلق بمدى فاعلية هذه المراكز وسبل تفعيل أدوارها خصوصا في ظل بروز تحديات جديدة تستدعي تكاثف الجهود بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع لمواجهة هذه التحديات.

إشـــــكالية الدراســـة:

فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجه عمل مراكز الفكر في المنطقة العربية؟ وماهي سبل تفعيل أدوار هذه المراكز للمساهمة في ترشيد السياسات العامة للدول؟

تساؤلات الدراسة:

-ما المقصود بمراكز الفكر؟ وكيف نشأت وتطورت؟

-ما هي أنواع المراكز الفكرية؟ وما دورها في ترشيد السياسات العامة للدول؟

I.مراكز الفكر من البعد المعرفي إلى التأثير السياسي:

يبدو أن السمة الأكثر اتفاقًا حول مفهوم «مراكز الفكر» هي ميوعة إيتيمولوجيا أصل الكلمة بحد ذاته[32]، فمصطلح «مركز فكر» يشير إلى مفهوم سياسي ظهر منذ نصف قرن تقريبا، يقصد به منظمة مجتمع مدني متخصصة في إنتاج ونشر المعرفة والمشورة المتعلقة بالسياسات. وقد دخل هذا المفهوم إلى المعجم السياسي مع ظهور مجالات مؤسسية متعددة تتنافس فيها المنظمات لإنتاج «أبحاث السياسات»، وقد زاد عدد المؤسسات الفكرية وتأثيرها الظاهر في جميع أنحاء العالم، مما جعلها محط أنظار الباحثين ومع ذلك، فإن الغموض المتعلق بالتعريف الصحيح لمركز الفكر وخصائص «الخبراء « المنتسبين له قد أعاق تطوير نظرية عامة لدور هذه المراكز[33].

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام النظري بظاهرة مراكز الفكر اتخذ تاريخيًا مسارين مختلفين، فقد كان الباحثون المؤسسون في هذا المجال البحثي أمثال كينت ويفر 1989 (Kent Weaver)، جيم ماكغان 2000 (Jim McGann) وجيمس سميث1991 (James Smith) مهتمين بشرح سبب ظهور مراكز الفكر ولماذا تعتبر مهمة؟ بحيث ركز هؤلاء الباحثون على التمييز بين معاهد السياسة العامة المستقلة ومراكز البحث الأكاديمي ووحدات البحث الحكومية أو مجموعات الضغط بحيث تم البحث فيما يجعل مؤسسة فكرية ناجحة ولماذا ازدهرت معاهد السياسة المستقلة لسنوات عديدة في أمريكا، ونجحت في البقاء في أوروبا، ولكن لم تستطع النجاح في اليابان. في حين اتجه المسار الثاني للبحث في البعد التنظيمي وكيفية إدارة مراكز الفكر ومن يمولها، ومن يحاول التأثير عليها لتحديد مفهومها ودورها[34].

والجدير بالذكر أن مصطلح «مركز فكر» قد نشأ في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر كتعبير عن القدرات العقلية الكبيرة التي يمكن الاستعانة بها في حل المشكلات، وبدأ التحول في المفهوم من القدرات العقلية إلى منظمة فكر وأبحاث، في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، حيث برز مركز الدراسات المتقدمة في العلوم السلوكية (CASBS) ومقره جامعة ستانفورد، كجسر لهذا التحول في المفهوم، واكتسب هذا المركز لقب مركز فكر « Think Tank» عام 1957 لتركيزه العالي على «القدرات العقلية» والكفاءة التقنية.

32 -James G. McGann, Think Tanks, Foreign Policy and the Emerging Powers (UK: Palgrave Macmillan, 2019), p.17.
33- Thomas Medvetz, Think Tanks in America, (San Diego: University of California, 2014), p.1.
34- Ivan Krastev,"Think tanks: Making and faking influence", Southeast European and Black Sea Studies, No1, vol.2, 2001, p.18.

وخلال الستينيات من القرن العشرين، اقترن المفهوم بالتخطيط العسكري لما بعد الحرب العالمية الثانية بحيث كانت مؤسسة راند RANDالنموذج الأولي لهذه المراكز. وقد أُخذ اسم RAND من عبارة «البحث والتطوير» Research and Development، بحيث تم تأسيسها كمشروع لشركة Douglas Aircraft Company في عام 1945 وانطلقت ككيان مستقل في عام 1948. وبالتالي فقد كان تأسيس راند جزءًا من جهود الحكومة الفيدرالية الأمريكية لزيادة قدراتها التقنية والحربية في سياق الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. وفي الوقت نفسه، لم يتم تصنيف المنظمات البحثية في العصر الحديث مثل معهد بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي على أنها مؤسسات بحثية حتى الستينيات من القرن العشرين، بحيث كان الباحثون والمسؤولون العموميون يشيرون إلى هذه المنظمات بأوصاف عامة مثل «معهد أبحاث»، «مركز أبحاث خاص» أو «مؤسسة أبحاث غير ربحية»[35]. وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين خصوصا مع تزايد عدد المنظمات المكرسة لبحوث السياسة العامة والتخطيط بشكل أكبر، أصبح مصطلح «مؤسسة الفكر» جزءًا من المعجم السياسي، ليصبح المصطلح أكثر شيوعا وتداولا في التسعينيات، ومع ذلك لا يوجد تعريف قانوني لمراكز الفكر.

1- مراكز الفكر والبحوث: مشكلة التعريف

إن مشكلة تعريف مراكز الفكر أدت إلى بروز مقاربتين مختلفتين، المقاربة الأولى يُعرف من خلالها العديد من الباحثين والمتخصصين مراكز الفكر من خلال اشتراط استقلالها الرسمي عن الدول والجامعات وكذلك عن مكاتب البحوث الحكومية ومعاهد السياسات الجامعية، بحيث يتميز هذا النهج بالدقة التحليلية ومع ذلك فإن له أيضًا العديد من العيوب، من بينها أن مبدأ الاستقلال يجرد المفهوم من المحتوى التاريخي من خلال إخفاء حقيقة أن المراكز الأولى التي كانت موجودة كانت في الواقع تابعة للدول والأحزاب والشركات التجارية والجامعات.

من بين عيوب هذه المقاربة أيضا أن مبدأ الاستقلال يجعل الباحث أسيرا لمهمة ورؤية المركز الفكري نفسه، أما الاتجاه الثاني فيركز على البيئة التنظيمية، لكنه يفشل أيضًا في تحديد خصوصية مراكز الفكر، إما كشكل تنظيمي أو كاستراتيجية للمشاركة السياسية.

في هذا الصدد يقترح الباحث ميدفاتس Medvetz أن الهدف المركزي لمراكز الفكر هو مزيج من المجالات والروابط الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإعلامية. ووفقًا لهذا الفهم، فإن

35-Medvetz, op-cit, p.2.

هـذا النهـج الهيـكلي للمركـز البحثـي يمنحـه درجـة كبـيرة مـن الحريـة والمرونـة [36].

فيـما يُقـدم هـاورد ويـردا Howard J. Wirda تعريفـا مبسـطا لمـــراكز الفكـر بأنهـا مؤسـســسات بحثيـة هدفهـا الأسـاسي توفـــــير البحوث والدراسـات المتعلقـة بالمـــجتمع والسياســـات العامة والـــتأثير في القضايـا السـاخنة التـي تــــهم الناس[37].

مـن الصعـب تقديـم تعريـف دقيـق وشـامل لمراكـز الفكـر، نظـرا لصعوبـة تحديـد شـكلها داخـل بيئـة (ثقافيـة وسياسـية واقتصاديـة وتاريخيـة متغـيرة) مـن جهـة، وبسـبب نقـص معايـير التأهيـل عـلى المسـتوى الأكاديمـي مـن جهـة أخـرى، فالخـبراء والباحثـين أنفسـهم غـير قادريـن عـلى الاتفـاق عـلى تعريـف شـامل لأن هنـاك اختلافـات مـن بلـد إلى آخـر. وتتنـوع مراكـز الفكـر بشـكل كبـير مـن حيـث الحجـم والمـوارد المتاحـة، وفي مجـالات أبحاثهـا وفي هيكلهـا القانـوني وفي نماذجهـا الإداريـة. وتشـير العديـد مـن الأدبيـات حـول معايـير تعريـف مراكـز الفكـر في التسـعينيات، مـن بينهـا أعـمال جيمـس ماكغـان وكـين ويفـر ودونالـد أبيلسـون، إلى معايـير تعريـف مراكـز الفكـر والتـي تشـمل مـا يـلي:[38]

• منظمـة مسـتقلة: يتـم تحديـد مسـتوى الاسـتقلال مـن خـلال قوانينهـا ومصـادر تمويلهـا (خاصـة أوعامـة / خاصـة أو مختلطـة) أو روابطهـا المبـاشرة مـع سـلطات الدولـة (السياسـيون النشـطون الذيـن يشـغلون منصبًـا في المنظمـة).

• تحقيق المصلحة العامة.

• فريق عمل دائم يركز على البحث.

• إنتاج مقترحات مبتكرة وسياسات عامة مستقبلية بهدف المشاركة في النقاش.

• منظمة غير ربحية.

• منظمـة لديهـا مـوارد الاتصـال الخاصـة بهـا التـي يمكـن الوصـول إليهـا مجانًـا (مواقـع الويـب

36-Medvetz, op-cit, p.3.

37 - خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي (بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات) ، 2013، ص.31.

38- Olivier Urrutia, "THE ROLE OF THINK TANKS IN THE DEFINITION AND APPLICATION OF DEFENCE POLICIES AND STRATEGIES", Revista Del Instituto Español de Estudios Estratégicos, Núm. 2, 2013 p.3.

والمدونات والمنشورات والمؤتمرات وما إلى ذلك) من أجل نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن من الجمهور.

وبالتالي نلاحظ أن تعريفات ومفاهيم مراكز الفكر تختلف باختلاف أدوارها وتبعيتها وآليات عملها وطرق تمويل أنشطتها، فنجد أن معظم المراكز الفكرية تعرّف نفسها في وثائق تعريف الهوية الذاتية كمنظمات غير حكومية أو منظمات غير ربحية، بالإضافة لاختلاف أسمائها ففي الولايات المتحدة، تُعرف بمراكز الفكر أو Think Tanks، فيما تُعرف في أوروبا وبريطانيا بالتحديد ب «مراكز الأبحاث والدراسات»[39].

2-مراحل تطور مراكز الفكر والبحوث:

تعتبر مراكز الفكر ظاهرة تنظيمية حديثة، تطورت عبر ثلاث موجات واسعة منذ الحرب العالمية الثانية بحيث بدأت الموجة الأولى بشكل أساسي في أوروبا وأمريكا الشمالية، أين تطورت هذه المراكز ككيانات حكومية تعمل على تلبية احتياجات النخبة من الجماهير الوطنية استجابة للمستويات المتزايدة لمحو الأمية، في حين انطلقت الموجة الثانية من عام 1945 واتسمت بتطور أكثر شمولاً لمراكز الفكر في بلدان مثل ألمانيا وبريطانيا العظمى والنمسا، وزادت الأرقام بشكل كبير مع ظهور مراكز الدراسات الاستراتيجية ومعاهد السياسة الخارجية ردًا على الأعمال العدائية للحرب الباردة. في المقابل تزايد عدد مراكز الفكر الخاصة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية مع تصاعد تدخل الحكومة في الاقتصاد والمجتمع، بحيث بدأت هذه المراكز في الظهور بأعداد صغيرة في العديد من الدول من بينها البلدان النامية، غير أنها ظلت متمركزة على الدولة نظرًا لمصادر التمويل والطابع المحلي لجمهورها.

أما الموجة الثالثة من تطور مراكز الفكر هي المرحلة التي انتشرت فيها مؤسسات الفكر بشكل واضح عبر الحدود الوطنية وفي المنتديات العالمية والإقليمية، بحيث أصبحت تستجيب لعوامل وقضايا أوسع كأزمة النفط في عام 1974، بروز القضايا البيئية بشكل متزايد، انهيار الاتحاد السوفياتي وما تلاه من عملية بناء الدولة التي أدت إلى خلق وضع سياسي جديد وديناميكيات جديدة أدت إلى ظهور مجتمعات سياسية عبر وطنية، تتألف من مسؤولين وخبراء ومصالح خاصة في عدد من الدول، وبالتالي فالتوسع في الأجندات الدولية والتحديات التي تواجه سيادة الدولة، إضافة إلى بروز مجتمعات سياسية عبر وطنية تعد من أهم الأسباب

39 - مركز الحكمة للدراسات والبحوث والاستشارات، «دور مراكز الفكر في دعم اتخاذ القرار إقليميا ودوليا... دراسة مقارنة»، ع.2، ماي 2020، ص.3-2.

التـي أدت إلى تحـول أدوار مراكـز الفكـر إلى مـا وراء البعـد القومي-الوطنـي [40].

تسـتهدف مراكـز الفكـر الهيئـات التشريعيـة والمديريـن التنفيذيـين والسياسـيين وصنـاع القـرار على المسـتويات الوطنيـة ودون الوطنيـة للحكـم، بحيـث تحـاول مراكـز الفكـر التأثـير عـلى السياسـة مـن خـلال النقـاش الفكـري والتحليـل بـدلاً مـن الضغـط المبـاشر. وبالتـالي، تسـعى هـذه المراكـز للوصـول إلى مجتمعـات السياسـة Policy Community لضـخ أفـكار جديـدة في المناقشـات السياسـية. ويُقصد بمجتمـع السياسـات جميـع الجهـات الفاعلـة أو المحتملـة التـي تشـترك في التحليـل السـياسي ال موجـه Policy Focus، والتـي تشـارك بشـكل منتظـم في تطويـر فهـم مشـترك للمشـاكل التـي تعتـبر مهمـة واسـتنباط الحلـول الممكنـة[41].

وتعتـبر مراكـز الفكـر والبحـوث جهـات سياسـية فاعلـة بالنظـر إلى العديـد مـن العوامـل نوجزهـا فيـما يـلي:

• أولاً، التزايـد الكبـير لمراكـز الفكـر، بحيـث حققـت العديـد مـن المؤسسـات البحثيـة النضـج التنظيمـي والاسـتدامة الماليـة.

• ثانيًـا، مراكـز الفكـر هـي منظـمات أُنشـئت بمهمـة واضحـة تتمثـل في مسـاعدة السياسـة الحكوميـة سـواء بشـكل مبـاشر أو غـير مبـاشر.

• ثالثًـا، في عـالم مـليء بالتحديـات المعقـدة والمترابطـة، تحـاول مراكـز الفكـر تأسـيس نفسـها كمسـتودعات لا غنـى عنهـا للخـبرات والمهـارات الفنيـة والخـبرة المهنيـة والتفكـير العقـلاني، بحيـث توفـير الحلـول للسياسـيين وموظفـي الخدمـة المدنيـة، ومحتـوى لوسـائل الإعـلام. وفي حـين أن مراكـز الفكـر توفـر وجهـة نظـر يمكـن مـن خلالهـا تقييـم الصلـة بـين السياسـة والأفـكار، فإنهـا تقـدم في نفـس الوقـت فرصـة لتقييـم قـدرات هـذه المنظـمات ومـدى فاعليتهـا[42].

وتتزايـد أهميـة هـذه المراكـز في ظـل بيئـة دوليـة تتسـم بالتعقيـد والتغـير المسـتمر والأزمـات المركبـة تبعـا لعوامـل وفـرة المعلومـات وارتبـاط بعضهـا بقضايـا ذات طبيعـة فنيـة دقيقـة، تسـتلزم وجـود رؤيـة متخصصـة تنتظـم في سـياقها تلـك المعلومـات وترسـم مسـارات التحـرك المتاحـة أمـام

40-Stone, Op-cit, p.155.

41- Diane Stone,"Think Tank Transnationalisation and Non-profit Analysis, Advice and Advocac, Global Society, Vol.14, No.2, 2000, p. 154.

42-Marcos Gonzalez Hernando, Hartwig Pautz & Diane Stone ,Think tanks in 'hard times' the Global Financial Crisis and economic advice, Policy and Society, vol.37, no.2,2018, p. 125.

صانع القرار، مع تقدير حساب التكلفة والعائد لكل منها، وتحديد أنجع الخيارات وأكثرها ملاءمة لمصالح الدولة[43].

3-عوامل تصنيف مراكز الفكر وقياس أثرها:

طور بعض الباحثين نماذج لفهم عمل مراكز الفكر وكيفية قيامها بمهامها؟ أحد أكثر هذه العوامل تأثيرًا تم اقتراحه من قبل كينت ويفرKent Weaver، وهو مصمم خصيصًا ليناسب بيئة المؤسسات الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو التمييز بين أنواع مراكز الفكر التي صنفها ويفر إلى ثلاثة أصناف: «مراكز الفكر الأكاديمية«Academic Research و»البحوث التعاقدية»Contract Research و»المناصرة»Advocacy.

فيما جادل باحثون آخرون بأن تطبيق نماذج مجموعات التفكير هذه يمكن أن يكون إشكاليًا لأن بعض المؤسسات قد تؤدي «وظائف مراكز الفكر» أحيانًا، ولكن ليس دائمًا، بعبارة أخرى يجب أن ننتقل من فهم مراكز الفكر كمنظمات ذات سمات مميزة وغير قابلة للتغيير إلى النظر إلى ما تفعله المنظمة من أجل تصنيفها على أنها «مركز فكر».

يرى بعض الباحثين بأن الحدود بين المعاهد الجامعية ومراكز الفكر والاستشارات وأشكال إنتاج المعرفة ونشرها أصبحت غير واضحة بشكل متزايد، فاعتبار مراكز الفكر كنوع تنظيمي أدى إلى ظهور أشكال هجينة تقاوم الخلط التقليدي للوظيفة مع شكل تنظيمي محدد[44].

من جهة أخرى برز عامل آخر يعقد الاتفاق على ما يشكل «مركز فكر» من خلال ما يعرف بتصنيفات «مراجعة الأقران» Peer-Review، بحيث تركز هذه التقنية على دعوة الرأي المهني من أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعة والصحفيين وصانعي السياسات والباحثين والمديرين التنفيذيين والمانحين لقياس تأثير هذه المراكز ودورها في تقديم الحلول والبدائل للمشكلات المجتمعية.

يعد عامل «الاستقلالية» أيضا أحد العوامل الأساسية في قياس دور وتأثير مراكز الفكر. فغالبًا ما تعتمد هذه المراكز في سمعتها وسلطتها على استقلاليتها المفترضة-سواء كانت قانونية أو مالية أو أكاديمية أو مزيجا من ذلك – عن الحكومات أو الأحزاب السياسية أو الشركات

43 - مركز الحكمة للدراسات والبحوث والاستشارات، مرجع سابق، ص.3.

44- Hernando, Pautz & Stone,op-cit, p.130.

أو مجموعات الضغط. بعبارة أخرى فإن المؤسسة الفكرية بدون استقلالية معرضة لخطر اعتبارها عضوا آخر في مجموعات الضغط أو «سلاحا مأجورا».

ويتعلق جزء كبير من النقاش حول مفهوم الاستقلالية بتنوع مصادر تمويل مراكز الفكر ووضعها «غير الربحي» في العديد من البلدان، بحيث يمكن للمنظمات أو الجامعات الدولية تولي وظائف شبيهة بمركز الفكر، على سبيل المثال: معهد بنك التنمية الآسيوي أو جامعة الأمم المتحدة التي تعتبر مؤسسة فكرية للأمم المتحدة.

كما يرتبط استخدام الاستقلالية كمعيار يصنع أو يفكك مركزًا فكريًا بالعلاقة المعقدة بين المعرفة والعلم من جهة، والسياسة وصنع السياسات من جهة أخرى. ففي السبعينيات من القرن العشرين، ركزت النقاشات الفكرية على النموذج «التكنوقراطي» لفهم هذه العلاقة، والتي نصت على أسبقية الخبرة على عالم السياسة ثم تعرض هذا الإطار لاحقًا للهجوم من قبل مؤيدي «نموذج القرار» Decisionist، الذين جادلوا بأن أهداف السياسة يجب أن تُترك لصانعي القرار السياسي. فيما يجادل كثيرون بأن هذا الجدل بين الأفكار والسياسة تم حله من خلال «النموذج البراغماتي»، بحيث يتميز هذا النموذج بمفهوم التبادلات الجدلية بين الخبراء وصناع القرار السياسي، بين المعرفة والسياسة مع إشراك الجمهور[45].

فيما يقدم «هاورد ويردا» مؤشرات مختلفة يمكن من خلالها قياس مدى تأثير مراكز الفكر لدى صانع القرار والسياسات العامة منها: علاقة إدارة المركز مع صانع القرار، حجم وتأثير مركز الفكر وجودة مخرجاته واتساع رقعته ونفوذه، إضافة إلى طبيعة البيئة السياسية وما يتصل بها من مستويات لهامش الحرية[46].

يتضح لنا من خلال ما سبق، أن هناك اختلافا كبيرا حول طبيعة وأدوار مراكز الفكر والبحوث بداية من مشكلة تعريف هذه المراكز وصولا لمعايير وعوامل تصنيفها، بحيث يقدم الباحثون والمتخصصون في هذا المجال العديد من المعايير لتمييز مراكز الفكر عن غيرها من المؤسسات، والتي تتراوح بين الاستقلالية المالية البعد التنظيمي للمراكز وقدرتها على التأثير في ظل بيئة سياسية مختلفة ومتباينة.

45- Hernando, Pautz & Stone,op-cit, p. 125

46 - خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص.88.

4-دور مراكز الفكر في صنع السياسات العامة:

يرى عدد من الأكاديميين أن مراكز الفكر لها تأثير ضئيل أو معدوم على السياسة العامة، ففي عام 1984 اعتبر الباحث Yehezkel Dror أن أداء المراكز الفكرية مخيب للآمال إلى حد ما من حيث قدرتها على التأثير في السياسة. فقد كان ينظر إلى السياسة من قبل البعض على أنها مجال حكر على الدول والحكومات، لكن التغييرات التي أحدثها المال أدت إلى تآكل احتكار الدولة وخلق فرصة للقوى البديلة للعب دور أكبر في تحديد السياسات وصياغتها[47].

تجدر الإشارة إلى أن اعتبار مراكز الفكر منظمات، يعني أنها تتميز عن شبكات السياسات والمجتمعات المعرفية وتحالفات المناصرة والتأييد، بحيث لا يزال موضوع تمييز هذه المراكز عن غيرها من المنظمات قابلاً للنقاش، وعليه يمكن تناول أربع أطر مفاهيمية لمراكز الفكر، تعكس دورها في خدمة السياسة بشكل عام:

- **منظور المستشار السياسي (Political Advisor Perspective)**، والذي يعتبر مراكز الفكر والبحوث وكلاء له لإمداده بالمعلومات اللازمة حتى يبقى داخل اللعبة السياسية.

- **المنظور الإداري المؤسسات (Institutional Administrative Perspective)**، من خلال تزويد المؤسسات الإدارية والجهات التنفيذية واللاعبين الإداريين داخل مؤسسات الدولة بالمعلومات والتقنيات والأفكار اللازمة من أجل الوصول الى عملية عقلانية في صناعة السياسات وتنفيذها على الوجه الأكمل.

- **وجهة النظر الأدواتية (Instrumental Perspective)**، إذ تعد هذه المراكز بمثابة ناقل أو مركبة تعمل بصورة تامة لصالح أصحاب المصالح أو الممولين.

- **منظور التشبيك (Network Perspective)**، حيث ينظر لها في هذا السياق على أنها جزء هام من سلسلة فاعلة قادرة على إنتاج المعارف والمعلومات من خلال تناغمها أو تموضعها في إطار شبكة من مؤسسات وفواعل إدارية أخرى على شاكلة مجتمعات المعارف والجامعات والتحالفات المجتمعية والرأي العام ومجموعات الضغط والمصالح والإعلام والمنظومة المجمعية على وجه العموم[48] .

47-Lars Nicander,"The Role of Think Tanks in the U.S. Security Policy Environment", International Journal of Intelligence and Counter Intelligence, vol. 28, N.3 (2015), p.480.

48 -السقيلي، مرجع سابق، ص 11.

II.نشأة وتطور مراكز الفكر في المنطقة العربية

بـدأ تطـور مراكـز الفكـر العربيـة في أواخـر السـتينيات مـن القـرن العشريـن، بحيـث ركـزت المراكـز البحثيـة الأولى بشـكل رئيـسي عـلى الـصراع العـربي الإسرائيـلي، وبـدأت مـع تأسـيس مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاسـتراتيجية في مـصر عـام 1968، ثـم فتحـت موجـة التحـرر السـياسي والاقتصـادي في المنطقـة العربيـة المجـال أمـام الأفـراد والجماعـات لخلـق أسـس جديـدة لتعزيـز الديمقراطيـة، ومحاربـة الأميـة والفقـر، وإبـراز تقـدم المجتمـع المـدني وتمكـين المـرأة، وبالتـالي الحاجـة الماسـة لقنـوات تواصـل بـين المجتمـع والدولـة.

ومـن بـين أهـم الأسـباب التـي أدت إلى بـروز مراكـز الفكـر العربيـة في سـبيل تعزيـز التحـرر السـياسي نجـد:

- الحاجـة لتوفـير المعلومـات في الوقـت المناسـب للشـعب، للمثقفـين وصانعـي السياسـات في المنطقـة العربيـة.
- ضرورة تغيـير طريقـة تصـور القـادة والمفكريـن العـرب للسياسـة وصنـع السياسـات. ففـي المـاضي، كان الخطـاب السـياسي يعتمـد في الغالـب عـلى الإيديولوجيـا والقانـون والفلسـفة. وعليـه فقـد قدمـت مراكـز الفكـر خطابًـا جديـدًا يهتـم بجمـع الحقائـق والبحـث، أكـثر مـن مجـرد المفاهيـم المجـردة.
- تعريف النخبة الفكرية بالاتجاهات والسياسات الخارجية.

يمكـن القـول إن الجيـل الأول مـن مراكـز الفكـر هـدف إلى تعزيـز الوحـدة العربيـة ومعالجـة الاهتمامـات العربيـة المشـتركة، ومـع مـرور الوقـت تطـورت مراكـز الفكـر لتعكـس التغـيرات السياسـية والاقتصاديـة والثقافيـة في جميـع أنحـاء المنطقـة، بحيـث كان تركيـز هـذه المراكـز يتمركـز حـول الـصراع العربي-الإسرائيـلي، الـصراع السـياسي والإصلاحـات الاقتصاديـة[49].

49- EZZAT IBRAHIM, "ARAB AND AMERICAN THINK TANKS: NEW POSSIBILITIES FOR COOPERATION? NEW ENGINES FOR REFORM?", THE BROOKINGS PROJECT ON U.S. POLICY TOWARDS THE ISLAMIC WORLD WORKING PAPER , 2004, p.5.

كما تلعب مراكز الأبحاث دورًا مهمًا في مجال التعاون العالمي من خلال تضييق الفجوة بين المعرفة وصنع السياسات، فمراكز الفكر تروج للقوة الناعمة الوطنية وقوة الخطاب الدولي، وهي جزء مهم من الحوكمة الوطنية.

وترجع أسباب بروز مراكز الفكر في المنطقة العربية على وجه الخصوص إلى:[50]

- تشكيل الدولة خلال فترة إنهاء الاستعمار والزيادة في الطلب على المشورة السياسية.
- الطلب على «المعرفة المتاحة» بسبب التقدم التكنولوجي والتغير الاجتماعي من أجل الاستجابة لتحديات السياسية الجديدة.
- التطورات في تقنيات الاتصال التي تسمح للأفراد بتوليد المعرفة ونشرها بسرعة.

كما نجد أن التعقيد المتزايد في طبيعة العلاقات التبادلية بين مكونات المجتمع المدني الواحد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لاسيما في علاقات أي مجتمع منها بالمجتمعات المجاورة الإقليمية والدولية يعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى نشوء وتطور مراكز الأبحاث العربية في العصر الحديث [51].

مصر: أول مركز فكر على مستوى الدول العربية

تعتبر مصر الدولة العربية الأولى التي تطورت بها ظاهرة مراكز الفكر في المنطقة العربية، بحيث تأسس مركز الأهرام كأول مركز فكر في المنطقة في القاهرة بعد هزيمة 1967. بحيث تم تصميمه لسد الفجوة المعرفية عن إسرائيل داخل مصر والمنطقة العربية، هدف المركز إلى تطوير فهم أفضل لطبيعة الصراع بين إسرائيل والعرب، ولا يزال يعتبر أكبر مؤسسة بحثية وأكثرها تأثيرًا في مصر، أين يركز في تحليلاته على السياسة العالمية والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي بشكل عام والمجتمع المصري بشكل خاص، ويعتبر المركز من قبل العديد من العلماء والباحثين العرب كنموذج رائد لمركز أبحاث مستقل[52].

50 -Shanghai, Op-cit, p.109-122.

51 - علاء التميمي، «تقرير العلمي لورشة العمل المتخصصة بشأن: مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة»، القاهرة ،2019، ص.26.

52-EZZAT, Op-cit, p.6.

وخلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، تطورت موجة ثانية لمراكز الفكر العربية، من خلال ظهور أول مركز فكري مصري مستقل تمامًا، بحيث نشأ مركز ابن خلدون عندما حصل مؤسسه سعد الدين إبراهيم على جائزة في عام 1985 من الكويت عن إنجازاته في مجال العلوم الاجتماعية لينشأ المركز باعتباره شركة غير ربحية ذات مسؤولية محدودة بموجب قانون الشركات المصري، بحيث كان المركز مملوكا للقطاع الخاص ويديره طاقم أساسي يختار مجلس الأمناء ويقترح دراساته ومشاريعه البحثية، وكان هدف المركز هو تطبيق أحدث أبحاث العلوم الاجتماعية لخدمة عمليات التنمية في مصر والعالم العربي، ويسعى المركز إلى تبني تصور شامل يتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للتنمية من أجل الحرية والعدالة، ولتحقيق هذا الهدف افتتح المركز عددًا من المكاتب التابعة له في عدة دول عربية، وفي أواخر تسعينيات القرن العشرين، أدت الأجندة الطموحة للمركز إلى صدام بين الحكومة المصرية ومركز ابن خلدون، مما أدى إلى إغلاق المركز لمدة ثلاث سنوات، ليتم إعادة افتتاحه بعد مدة.

ليتأسس أول معهد أبحاث اقتصادي موجه وغير ربحي في مصر في عام 1992 لمواجهة تحديات نظام السوق المفتوح، بحيث تم إنشاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) من منطلق الحاجة إلى تطوير دور القطاع الخاص في الحوار الوطني حول السياسات والاحتياجات العامة. نظرا لحاجة رواد الأعمال الخواص الناشئين إلى الخلفية البحثية والأكاديمية الضرورية لمتابعة العمل في مناخ جديد، وهكذا ساهم القطاع الخاص في مصر في بدء المشروع، وانضمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ، إلى جانب مانحين دوليين آخرين لتمويل المعهد الناشئ، ويعتبر المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة فكرية للمناصرة تقدم موردًا إضافيًا لبدائل السياسة[53].

وعلى المستوى العربي نجد بروز العديد من المراكز البحثية فعلى سبيل المثال يعتبر مركز دراسات الوحدة العربية واحدًا من عدة مراكز بحثية صغيرة إلى متوسطة الحجم في لبنان، ويُعد من أبرز مراكز الأبحاث وأكثرها ثباتًا في المنطقة العربية، فمنذ نشأته عام 1975 يواصل تكريس معظم جهوده البحثية للقومية العربية والوحدة العربية.

بالموازاة برز اتجاه جديد في المنطقة العربية من خلال ظهور مراكز فكر مشتركة مع شركاء غربيين، من بين هذه الأمثلة نجد معهد راند -قطر للسياسات، والذي أُنشئ في أكتوبر 2003 بعد اتفاقية بين مؤسسة راند RAND ومؤسسة قطر، كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأخرى حققت نجاحًا كبيرًا في إدراك أهمية مراكز الفكر ودورها في عالم متغير ومن أمثلة

53-EZZAT, Op-cit, pp.7-8.

ذلك نجد مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

كما انتشرت مراكز الفكر في مناطق جديدة لم تُستغل سابقًا في المنطقة العربية، على سبيل المثال، تم إطلاق أول مركز أبحاث يمني في فبراير 1999، والذي يمثل علامة فارقة في تطور المجتمع المدني في اليمن، باعتباره هيئة غير حكومية وغير ربحية تهدف إلى مساعدة الدولة في المضي نحو القرن الحادي والعشرين.

كما نجد من بين مراكز الفكر العربية في فلسطين المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (PSR) وهو مؤسسة مستقلة غير ربحية يهدف إلى تعزيز القضايا التي تهم الفلسطينيين[54].

جدول رقم 01 يوضح تعداد مراكز الفكر العربية[55]

الجزائر	9	عمان	3	فلسطين	36
البحرين	13	الأردن	28	الكويت	16
الكويت	16	اليمن	27	السعودية	10
مصر	39	ليبيا	3	سوريا	10
المغرب	15	تونس	21	الإمارات العربية المتحدة	15
قطر	15	لبنان	28	العراق	32

بالرغم من تزايد أعداد مراكز الفكر العربية، إلا أنها لا تزال محدودة مقارنة بنظيراتها في المناطق الأخرى على مستوى العالم، حيث تمتلك الدول العربية ما يقارب 580 مركزًا بحثيًا تشكل 7.49% من مجموع المراكز حول العالم[56].

54-Ibid, pp.9-10.

55- James G. McGann , Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP), University of Pennsylvania: Global Go To Think Tank Index Report Scholarly .Commons ,2020,p.44

56-مراكز الأبحاث العربية التحديات وآفاق المستقبل، مركز سمت للدراسات، قراءة خاصة 60، وحدة الدراسات الاجتماعية، 2018، ص.4.

1-أصناف مراكز الفكر والبحوث العربية:

توجد العديد من المعايير التي تصنف مراكز الفكر، بحيث نجد اتجاها يصنف مراكز الفكر وفق «اتجاه العلاقة» بين الإدارة العليا وعملية القرار أو طبيعة التبعية الإدارية، ويشمل هذا الصنف نوعان:

الصنف الأول: اتجاه العلاقة من القيادة إلى القاعدة Top-Down، وهذا النوع يتمثل بتصنيف مراكز الفكر من حيث الجهة المؤسسة، أو الجهة الممولة هي الهيئة العليا، وبالتالي تقدم المراكز خدماتها وتقاريرها للجهة العليا أو القيادة أو بطلب منها. فإن كانت هذه الجهة أو الهيئة العليا حكومية، فإن خدماتها وتقاريرها توجه للقيادة الحكومية أو بناء على تكليف منها. وإن كانت الجهة العليا، سواء المنشأة أو الممولة، هي قيادة حزبية سياسية فإن خدماتها وتقاريرها تكون لقيادة الحزب.

أما الصنف الثاني: اتجاه العلاقة من القاعدة إلى القيادة Bottom -up، وهذا النوع هو الغالب في أمريكا وأوروبا، ويعتمد على توفير الدعم من خلال مساهمات أو إسهامات Contri-butionsالآخرين، وبشكل خاص إما من المجتمع المدني التي يغلب عليها التأسيس من الأسفل إلى الأعلى، أو من الشركات الخاصة الكبرى، أو المؤسسات الخيرية في تمويل البحث والبرامج العلمية في مجالات تنموية اجتماعية، تعليمية وغيرها. من ناحية أخرى، هناك اتجاه آخر في عملية تصنيف أو تحديد أنواع مراكز الفكر، حيث يتم تصنيفها إلى أنواع وفق المعايير التالية:[57]

أولاً: معيار التمويل والارتباط والسلطة العليا للقرار Affiliation.

ثانياً: تصنيف مراكز الأبحاث وفق الاتجاه السياسي أو الإيديولوجي.

ثالثاً: تصنيف مراكز الأبحاث وفق معيار الاستقلالية.

57 -سامي الخزندار، طارق الأسعد، «دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة» ، دفاتر السياسة والقانون، ع. 6 (جانفي 2012) ، ص ص.7-6.

وعليه يمكن تصنيف مراكز الفكر والبحوث العربية الى ثلاثة أصناف رئيسية وهي كالآتي:

-**الصنف الأول:** مراكز الفكر التي تمثل امتدادا لمراكز أخرى خارج الحدود الوطنية، مثل مركز كارينغي للشرق الأوسط ببيروت، الذي هو جزء من مركز كارنيغي في الولايات المتحدة الأمريكية وهو الأكثر تأثيراً فيها.

الصنف الثاني: مراكز الفكر التي تخضع لتوجيه القادة المحليين، لخدمة أغراضهم السياسية بغض النظر عن نوعية العمل المنجز، مثل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، تحت الاشراف المباشر للشيخ محمد بن زايد آل نهيان أمير إمارة أبو ظبي.

الصنف الثالث: مراكز الفكر التي يطلق عليها المراكز المستقلة، لكن هذا الاستقلال ما زال بهامش المناورة في بيئتهم المحدودة. مثل مركز الخليج للأبحاث الذي يعتبر مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية شعارها) المعرفة للجميع (، وأولويتها هي خدمة المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد المحلي أو الدولي لكل دولة، إضافة الى التطورات في الدول المجاورة) العراق، وإيران، واليمن[58].

وفيما يلي فحص لأهم خصائص مراكز الفكر والبحوث العربية والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة مناطق متمثلة في الخليج العربية، منطقة الشام، ومنطقة شمال إفريقيا.

2-خصائص مراكز الفكر في المنطقة العربية:

أ-مراكز الفكر في دول الخليج العربي:

خلال فترة ما بعد الاستعمار، أنشأت الدول العربية قناة اتصال جديدة مع الجمهور، لاطلاعهم على الإجراءات الجديدة في المجالات السياسية والاقتصادية، فبرزت المراكز الفكرية في منطقة الخليج بسرعة وكان لها تأثير بعيد المدى في المنطقة العربية. ويمكن تصنيف مراكز الفكر في دول الخليج الثمانية إلى نوعين: النوع الأول من المراكز الذي طور قوة اقتصادية -خاصة تلك الموجودة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر -وحقق تقدمًا

58 محمود محمد السيقلي، «دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية»، موقع العلوم القانونية 2019 ، ص ص.17-16.

كبيرًا، في حين ركز النوع الآخر على الرأي العام والأوساط الأكاديمية، مثل المراكز الموجودة في العراق، والتي تركز على البحث داخل بيئة الكلية والجامعة. في حين تم إنشاء البعض الآخر من المراكز من قبل منظمات غير حكومية ، مثل تلك الموجودة في اليمن والتي تجمع بين الدراسات الاستقصائية العامة والبحوث الأساسية [59].

جدول رقم 02 يوضح أهم مراكز الفكر في دول الخليج العربي[60]

الدولة	الخصائص	مراكز الفكر الرئيسية
المملكة العربية السعودية	تمويل جيد، يركز على الدراسات الإسلامية والتنمية الإقليمية	مركز الخليج للأبحاث
الإمارات العربية المتحدة	تمويل جيد، يحظى بدعم ملكي	مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
قطر	تقدم دعم اقتصادي قوي	مركز الجزيرة للدراسات
مملكة البحرين	آلية لضمان التبادل بين العائلة المالكة والبعد الأكاديمي.	مركز البحرين للدراسات والأبحاث
الكويت	تركز على دراسة التنمية الاقتصادية الإقليمية وتاريخ وحضارة البلاد	المعهد العربي للتخطيط
سلطنة عمان	بناء مراكز الفكر في سلطنة عمان بدأ مؤخرا فقط، ولا يزال تحت التطور النسبي.	تواصل
العراق	خلفية ثقافية غنية، بدأ انشاء مراكز الفكر في العراق في وقت مبكر من خلال العديد من الكليات والجامعات.	مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية
اليمن	في الغالب تعتبر مراكز غير حكومية	مركز استطلاع الرأي اليمني

يتضح لنا من خلال ما سبق أن مراكز الفكر والبحوث في منطقة الخليج العربي تحظى بتمويل جيد ما جعلها ترقى لمراكز الفكر على المستوى الإقليمي والدولي، وبالتالي أصبحت تقدم دفعا قويا لحكوماتها ما أكسبها قوة معرفية وخبرة استشارية كبيرة.

ب-مراكز الفكر في منطقة الشام:

تتكون منطقة الشام من أربع دول يمكن تقسيمها إلى فئتين: الدول المستقرة سياسيًا والدول المضطربة تتمتع البلدان المستقرة سياسيًا مثل الأردن بخلفية ثقافية غنية وتقوم مراكز الفكر فيها بإجراء أبحاث بعيدة المدى تركز على دراسة الإيديولوجية العربية المعاصرة، التنمية الاقتصادية، الأمن القومي، من ناحية أخرى، تركز المؤسسات الفكرية في الدول المضطربة بشكل أكبر على القضايا الأمنية والسياسية، فعلى سبيل المثال تعنى مراكز الفكر في فلسطين بشكل أساسي بتسوية القضية الفلسطينية، فضلاً عن اتجاهات التنمية والسلام الإقليمي. في

59-Shanghai, op-cit, p.112.
60 -Ibid.

حين أن بعض قادة المؤسسات الفكرية السورية هم شخصيات مهمة في المعارضة ويركزون أبحاثهم على القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المحلية[61].

جدول رقم 03 يوضح أهم مراكز الفكر في منطقة الشام[62]

الدولة	خصائص مراكز الفكر	أهم المراكز الفكرية
الأردن	تركز على البحث في الفكر العربي المعاصر	منتدى الفكر العربي
لبنان	له عدة فروع عربية لمراكز فكر أمريكية تركز على دراسة المنطقة بأكملها	مركز دراسات الوحدة العربية
سوريا	تهتم بإعادة النظر في الاستراتيجيات الوطنية للسياسة والاقتصاد والثقافة وكذلك المطالب من أجل حقوق الإنسان والعدالة	مركز دراسة الاستراتيجيات والسياسات السورية
فلسطين	تهتم بدراسة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مع مهمة تعزيز السلام في الشرق الأوسط.	مركز الدراسات الفلسطينية الشؤون الدولية

تعتبر منطقة الشام تاريخيا مهد الحضارات، لما تملكه من تاريخ غني وتنوع ثقافي كبير، وعليه تعتبر مراكز الفكر في هذه المنطقة من أكثر المراكز العربية تمايزا وابتكارا رغم التمويل والدعم المالي المحدود، وكل ما تعانيه هذه المنطقة من تحديات واضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أن مراكز الفكر في منطقة الشام لا تزال تقدم أبحاثا ودراسات جادة تساهم في خدمة مجتمعات المنطقة ولو بنسب متفاوتة.

ج-مراكز الفكر العربية في منطقة شمال إفريقيا:

غالبًا ما يكون لمؤسسات الفكر في شمال إفريقيا بُعد دولي نظرًا للتاريخ الاستعماري لهذه البلدان بالإضافة إلى الموقع الجغرافي القريب من أوروبا والمتوسط. وتعتبر مراكز الفكر المصرية من أكثر المؤسسات البحثية العربية ذات الطابع الدولي، بحيث تهدف بشكل خاص إلى الحفاظ على اتصالات وثيقة مع مراكز الفكر والمؤسسات البحثية في جميع أنحاء العالم. وتسلط الضوء على التأثير السياسي الإقليمي لمصر، وتلعب دورًا رائدًا في المنطقة العربية من حيث كمية ونوعية البحوث والدراسات. في حين يتكون التحالف المغاربي من خمس دول تركز مراكزها الفكرية على المعضلات والحلول الإقليمية. وتشترك هذه الدول في تاريخ من الاستعمار الفرنسي وعليه لا تزال ملتزمة بالاستراتيجيات الوطنية والإقليمية. وعليه يتعدى اهتمامها قضايا التنمية

61-Shanghai, op-cit, p.112.
62 - Ibid.

المستدامة، الثقافة والتعليم لتهتم بدراسة التحولات الاجتماعية والتنمية السياسية والعلاقات الإقليمية[63].



جدول رقم 04 يوضح أهم مراكز الفكر في شمال إفريقيا[64]

الدولة	خصائص مراكز الفكر	أهم المراكز الفكرية
مصر	مراكز فكر ذات معايير دولية، تقوم بتقديم دعم فكري في مجال اتخاذ القرار الحكومي وفي المجال الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي والسياسي.	مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
المغرب	تركز على التنمية السياسية والاجتماعية الوطنية، وتقدم أبحاث حول العلاقات متعددة الأطراف بين دول المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط.	معهد أماديوس
تونس	مراكز معنية بالقضايا الإقليمية المغاربية والعلاقات متعددة الأطراف لدول الساحل المتوسطي.	المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية
الجزائر	تهتم بالعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين دول المغرب العربي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط في أوروبا.	معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية
ليبيا	مراكز الفكر نشأت مؤخرا، وترسخت أكثر بعد سقوط نظام معمر القذافي، بحيث تلتزم هذه المراكز بعملية الدمقرطة الاجتماعية في ليبيا.	معهد صادق
موريتانيا	عددها محدود، وتسعى لتقديم الدعم الفكري لتعزيز التحول الاجتماعي والتطور الوطني لموريتانيا.	المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية

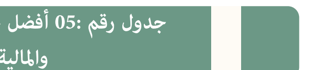
يمكن القول إنه رغم التاريخ الحديث لمراكز الفكر والبحوث في منطقة شمال إفريقيا (باستثناء مصر) وبالنظر للواقع الاستعماري الذي شهدته هذه الدول، إلا أن هذه المراكز استطاعت أن تساهم في الإضاءة على أهم القضايا المجتمعية العربية والمشاركة في الشؤون الدولية ولو بنسب محدودة ومتباينة.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن مراكز الفكر في دول مثل مصر ولبنان تعتبر من أكثر المراكز فاعلية وإنتاجا للأبحاث بالنظر للعديد من العوامل التاريخية والثقافية. في حين برزت في الآونة الأخيرة مراكز الفكر في دول الخليج والتي أصبحت تحظى بدعم مادي ثابت وتمويل عال ما سهل مهامها بشكل كبير وجعلها تبرز للواجهة بشكل ملحوظ.

63 -Shanghai, Op-cit, pp.109-122.
64 -Ibid, p.112.

3-تطبيق عوامل تصنيف مراكز الفكر والبحوث على المنطقة العربية:

أ-معيـار حجـم المـوارد البشريـة والماليـة: يختلـف حجـم هـذه المراكـز ودورهـا مـن حيـث المـوارد البشريـة والماليـة، أهمهـا مركـز البحـوث الاقتصاديـة التطبيقيـة مركـز البحـوث الاقتصاديـة التطبيقيـة مـن أجـل التنميـة (CREAD) في الجزائـر، ومنتـدى البحـوث الاقتصاديـة (ERF) في مـصر ومركـز الملـك عبـد اللـه للدراسـات والبحـوث البتروليـة (KAPSARC) في المملكـة العربيـة السـعودية، بحيـث لديهـا مـا يقـرب مـن 100 موظـف، في حـين أن معظـم المراكـز الأخـرى تعمـل مـع أقـل مـن عـشرة موظفـين[65].



جدول رقم :05 أفضل عشرة مراكز عربية (من حيث حجم الموارد البشرية والمالية) حسب تقرير بروكينجز 2019[66]

مركز الفكر	الدولة
معهد الكويت للأبحاث العلمية	الكويت
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	المغرب
مركز بحوث الاقتصاد التطبيقي للتنمية	الجزائر
مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية	المملكة العربية السعودية
المركز الدولي للزراعة الملحية	الإمارات العربية المتحدة
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية	لبنان
مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد	المغرب
المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة	لبنان
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	الكويت
منتدى البحوث الاقتصادية	مصر

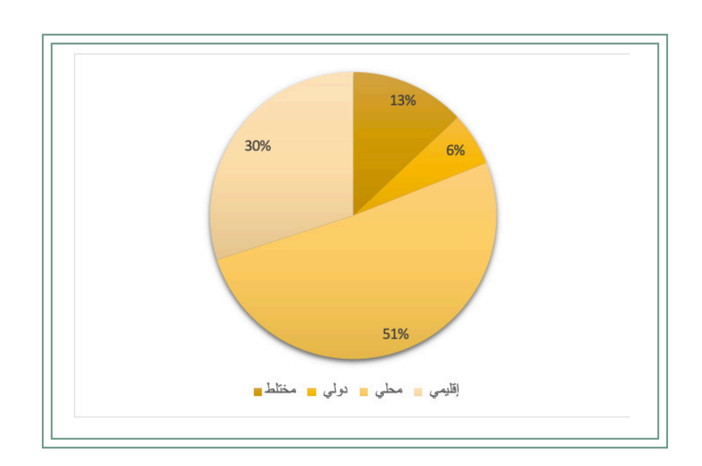
ب-معيـار توجهـات مراكـز الفكـر العربيـة: كـما هـو موضـح في الشـكل أدنـاه، فـإن معظـم المراكـز الفكريـة في المنطقـة العربيـة لهـا توجـه محـلي مـن حيـث أن عملهـا يركـز بالكامـل عـلى الأولويـات الوطنيـة، عـلى الرغـم مـن أن القليـل منهـا لديـه طموحـات إقليميـة وحتـى دوليـة. فمـن إجـمالي العينـة التـي تـم فحصهـا والتـي تضـم 140 مركـز فكـر في المنطقـة العربيـة، كان 30٪ فقـط مـن المراكـز مـن تمتلـك تركيـزًا إقليميًـا و6٪ فقـط تمتلـك تركيـزًا دوليًـا. وهـذا يعكـس طبيعـة إنشـائها إمـا ككيانـات مموّلـة مـن الحكومـة أو القطـاع الخـاص67.

65-Governance of Arab Think Tanks For Stakeholder Impact and Sustainability Flagship ,Report for the T20 Analysis and Recommendations ,Commissioned by the King Abdullah Petroleum Studies and Research Center , 2020, p.12.

66 –Ibid.

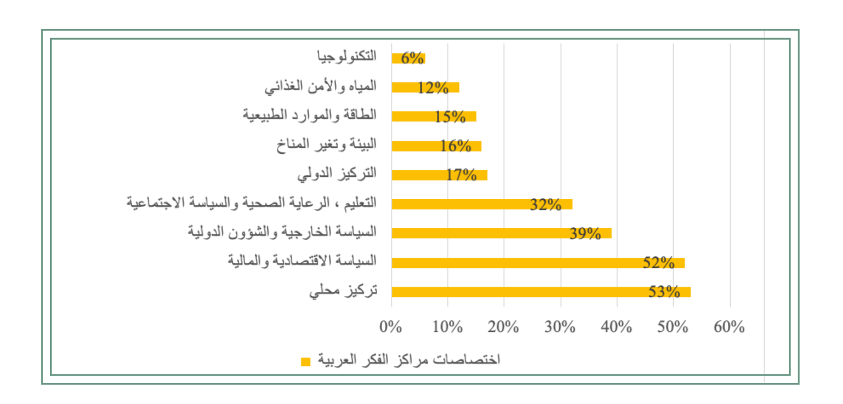
67-Governance of Arab Think Tanks, Op-cit, p.13.


شكل رقم 01 يوضح توجهات مراكز الفكر العربية (بتصرف)[68]



ج-معيار تخصص مراكز الفكر العربية: يحدد التركيز الجغرافي للمراكز الفكرية إلى حد ما توجهها الموضوعي، ففي حين أن الغالبية العظمى تعتبر مراكز متعددة التخصصات بطبيعتها، إلا أن هناك عددا كبيرا يركز على السياسة الاقتصادية والمالية، والسياسة الخارجية والشؤون الدولية، فضلاً عن القضايا المحلية. كما هو موضح في الشكل أدناه، فيما يركز عدد قليل من المراكز على المواضيع المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا والبيئة[69].


شكل رقم 02: اختصاصات مراكز الفكر العربية (بتصرف)[70]

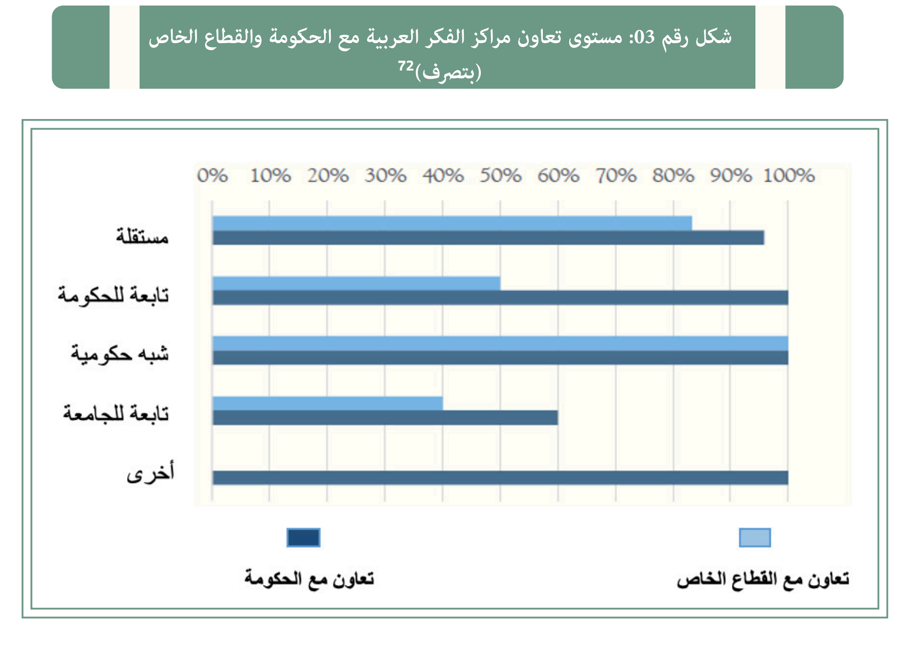


68-Ibid, p.14.
69-Ibid, pp.14-15.
70 - Governance of Arab Think Tanks, Op-cit,p.15.

في معظم الحالات، فإن قدرة المراكز الفكرية على تغطية مجالات متعددة مقيدة بمحدودية موظفيها، ونقص الخبرة (خصوصا في مجالات محددة مثل العلوم والتكنولوجيا)، إضافة إلى الاهتمام التاريخي بقضايا الأمن، السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وقضايا الموارد الطبيعية. وهذا بدوره مدفوع بالموارد المالية للمراكز الفكرية والبحثية العربية، والتي تكون في معظم الحالات أقل من نظيراتها في أوروبا وأمريكا الشمالية[71].

ح-نسب تعاون مراكز الفكر مع القطاع الخاص والحكومة: يمكن القول إنه في ضوء الموارد المحدودة المتاحة لمعظم مراكز الفكر في المنطقة العربية، يدفعها للتعاون مع النظراء والشركاء الإقليميين والدوليين، غير أنه يمكن القول بأن هذا التعاون يعتبرا معتدلا ومحدودا حسب ما هو موضح في الشكل أدناه.

شكل رقم 03: مستوى تعاون مراكز الفكر العربية مع الحكومة والقطاع الخاص (بتصرف)[72]



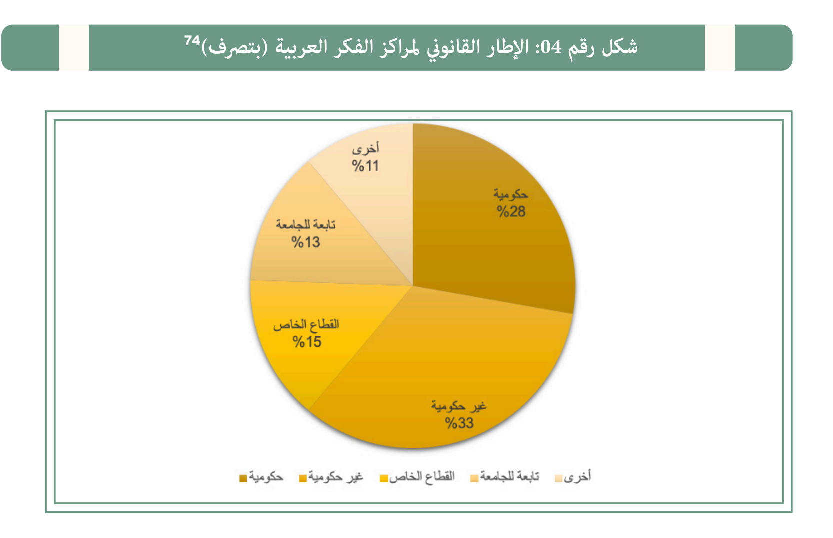
نلاحظ من خلال المعطيات أعلاه أن تعاون القطاع الخاص والحكومة مع مراكز الفكر العربية لا يزال محدوداً، وعليه ينبغي على هذه الجهات إعادة النظر في دعم مراكز الفكر التي تعمل أو تسعى للعمل في خدمة الأجندات الوطنية في العديد من المجالات وخصوصا في تخصصات مثل العلوم والتكنولوجيا التي تعتبر تخصصات مستقلة للبحث على الأقل.

71 -Ibid. p.15.
72 -GOVERN Center, review of websites, 2019.

د-معيار التمويل: تؤثر قيود الموارد المالية ليس فقط على توجه ونطاق عمل مراكز الفكر العربية ولكن أيضًا على قدرتها على المشاركة الفعالة مع جمهورها. وهو ما ينعكس بشكل ملحوظ في قدرتها على التأثير في سياسة الحكومة بشكل عام، فالمراكز الفكرية في المنطقة العربية تعتبر بأنها أقل نشاطًا في التأثير على السياسة العامة مقارنة بأقرانها الدوليين.

ه-الإطار القانوني: عادة ما يكون التمويل والهيكل القانوني للمراكز الفكرية مترابطين بشكل وثيق. ففي حين يتم تعريف مراكز الفكر دوليًا على أنها منظمات غير حكومية وغير ربحية (NGO) للحفاظ على استقلاليتها الفكرية والعملية، فإن هذا ليس هو الحال دائمًا في المنطقة العربية. في الواقع، فإن قاعدة المراكز الفكرية في المنطقة العربية متنوعة للغاية في شكلها القانوني. باعتبار أنها مسجلة في أشكال متنوعة (ملكية فردية، شركات ذات مسؤولية محدودة وما إلى ذلك)، وقد كشف استطلاع لعدد من مراكز الفكر قام به معهد الحوكمة" GOVERN Center" في 2019 أن هذه المراكز مسجلة في شكل شركات من أجل تجنب التعقيدات المرتبطة بتسجيل المنظمات غير الحكومية. وكما هو موضح في الشكل أدناه، فإن 30٪ فقط من أكبر المراكز الفكرية مسجلة كمنظمات غير حكومية و25٪ أخرى مسجلة كهيئات حكومية[73].

شكل رقم 04: الإطار القانوني لمراكز الفكر العربية (بتصرف)[74]

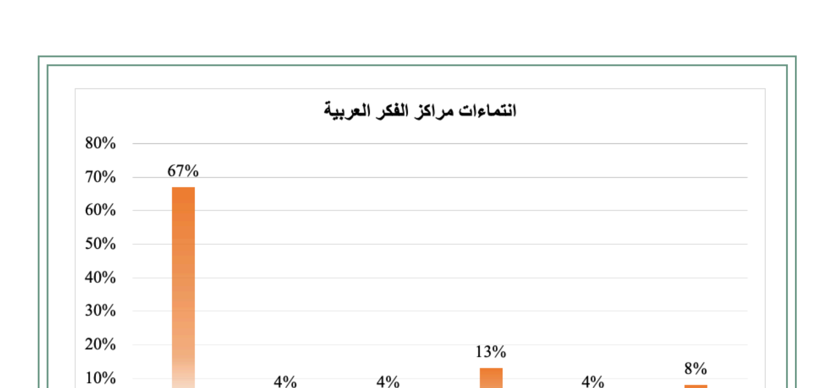


و-معيار الاستقلالية: تعرف العديد من المراكز الفكرية في المنطقة العربية نفسها على أنها مراكز مستقلة تماما، غير أن هذه الاستقلالية معرضة للخطر بحكم إمكانية اعتماد هذه المراكز على التمويل الخارجي، ما يجعل التدخل السياسي في عمليات التسيير والحوكمة ممكنة، مثل

73-Governance of Arab Think Tanks, Op-cit,p-16-17.
74 - GOVERN Center, 2019

التدخل في تعيين مجلس الإدارة وحتى التوجهات البحثية الموضوعية للمركز، ويوضح الشكل أدناه تصورا عاما لاستقلالية مراكز الفكر العربية بناء على استطلاع قام به معهد "الحوكمة Govern Center" كالتالي:

شكل رقم 05: انتماءات مراكز الفكر العربية (بتصرف)[75]



توضح النسب أعلاه أن 67٪ من المراكز الفكرية في المنطقة العربية تعرف نفسها على أنها مراكز مستقلة، في حين تشكل المراكز التابعة للجامعات في الدول العربية نسبة 13٪، غير أنه يبقى من الصعب جدا تصنيف مراكز الفكرية العربية من حيث استقلاليتها أو حتى من ناحية طريقة تعريفها قانونيا نظرا لتعقيد وتداخل عوامل تصنيف هذه المراكز أكثر ما تبدو عليه في الواقع.

4- التحديات التي تواجه مراكز الفكر في المنطقة العربية :

إنّ الدور الأساسي المنوط بمراكز الفكر يتركّز على تحليل الواقع، وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع جديد أو تطوير الواقع الحالي إلى مستوى أفضل، وفق مرجعيات أكاديمية

75 -GOVERN Center, online survey, 2019.

واستراتيجية، بعيداً عن الارتجال، أو النظرة الأحادية، وهو ما دفع بعض المفكرين والساسة إلى تسمية هذه المراكز بخزانات التفكير، لكن الوضع يبدو مختلفاً في المنطقة العربية –التي شهدت في السنوات الماضية تزايد في مراكز الفكر-حيث تُعاني معظم هذه المراكز من مشاكل كثيرة، أهمّها:

أ-مشكلة التمويل: وهي مشكلة متعددة الأبعاد، حيث يغيب التمويل المحايد، الذي يمكن أن يأتي من الدولة على شكل مخصصات للبحث العلمي، وبالتالي تقع المراكز إما فريسةً للتمويل الأجنبي بكل أشكاله، أو أنّ عليها مواجهة الإغلاق. مع التنويه إلى وجود بعض النماذج القليلة التي تمكّنت من توفير مصادر محليّة وعربية، دون الحاجة إلى التمويل الأجنبي.

ب-التوجّه الفكري: فكثيرٌ من المراكز تخلط، بقصد أو بغير قصد، ما بين دور مركز الدراسات كبؤرة للتفكير والتخطيط، وما بين دور الحزب السياسي أو المنظمات الجماهيرية[76]، وعليه نلاحظ أن ضعف مراكز الفكر في المنطقة العربية يعود إلى غياب المؤسسية وضعف التمويل المحلي وانعدام الهوية الواضحة للمراكز البحثية وتواصلها مع صناع القرار، كما أن هذه المراكز لا تقوم بأدوار تتناسب مع طبيعة عملها على أرض الواقع[77] .

ج- ضعف الإمكانيات المتاحة للبحث العلمي في الدول العربية : والتي تمثل البنية التحتية لعمل تلك المراكز، فبالرغم من أن الإحصائيات الصادرة عن تقرير اليونيسكو للعلوم 2030 تشير إلى أن اتجاهات النشر العلمي على مستوى الدول العربية خلال الفترة 2014-2008 شهد نموا في الإصدارات من قبل كتاب البلدان العربية بنسبة 109.6 % بالمائة ، وأن حصة الدول العربية من المنشورات العلمية تشير إلى تزايد مستمر [78]، إلا أن هذه النسب لا تزال غير كافية مقارنة مع ما تنتجه باقي الدول المتقدمة باعتبار أن البحث العلمي يشكل عجلة التقدم والتنمية ، ومحدودية إنفاق الدول العربية على هذا المجال الحيوي سيعيق بالتأكيد دور هذا القطاع في النهوض بالمجتمع.

76 - جواد الحمد، «برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن»، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي المعنون بدور مراكز الأبحاث العربية في الوطن العربي ، دبي: مركز أبحاث الخليج ،2005.

77 - خالد وليد محمود، مرجع سابق ، ص.88.

78- راسيا راجا وآخرون، «تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030»، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2015 ، ص.8.

جدول رقم 06: اتجاهات النشر العلمي في الدول العربية 2014-2008[79]

مجموع الإصدارات	2008	2014
الدول العربية في إفريقيا	8956	15579
الدول العربية في آسيا	5842	17461

في حين أن مساهمة الدول العربية من الانفاق العالمي على البحث والتطوير لا تزال متدنية مقارنة مع باقي الدول الأوروبية والآسيوية والأمريكيتين كما هو موضح في الجدول التالي: [80]

جدول رقم 07: مساهمة الدول العربية من الانفاق العالمي على البحث والتطوير[81]

(نسبة الأرقام في الإنفاق على البحث والتطوير بمليارات الدولارات الأمريكية في نسبة التنمية العالمية للسكان بالأسعار الثابتة)

السنوات	2007	2009	2011	2013
الدول العربية في إفريقيا	4.5	6.4	7.1	8.8
الدول العربية في آسيا	4.3	5.0	5.6	6.7
أمريكا	419.8	438.3	451.6	478.8
أوروبا	279.1	311.6	327.5	335.7

لقد استطاعت الدول الغربية خصوصا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أن تخلق وسائل وآليات تمكنها من توفير ميزانيات لازمة للإنفاق على مراكز الفكر على الرغم من سعة انتشارها وتزايد أعدادها، في حين لا تزال الدول العربية بعيدة جدا في هذا المجال.

79-المصدر: راسيا راجا وآخرون، «تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030»، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2015، ص.8.

80 - تجدر الإشارة إلى أن النسخة القادمة من تقرير اليونيسكو للعلوم والتي تحتوي كل الاحصائيات الرسمية التي تخص العلوم و البحث العلمي والتطوير العالمي سيتم اصدارها شهر أبريل 2021، بحيث تحتوي على نسب وإحصائيات سنوات 2020-2019-2018-2017-2016-2015.

81-المصدر: راسيا راجا وآخرون، مرجع سابق، ص.8.

تقدم الأرقام والإحصائيات الصادرة عن اليونيسكو وتقارير التنمية العربية الإنسانية صورة غير مبهجة عن كيفية تعاطي الدول العربية مع الأبحاث، فنسبة التمويل العربي للبحث العلمي تتراوح بين 0.1 % بالمائة إلى 0.3 % بالمائة لكل الدول العربية بحيث تدخل ضمنها النفقات الإدارية، بالمقابل تصل فرنسا والسويد إلى 3 % بالمائة من الموازنات العامة.

أما في (إسرائيل) فتصل نسبة الإنفاق على البحث العلمي 3.7 % بالمائة من الموازنة العامة للدولة وما يقارب 3 % بالمائة من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي[82]، بحيث يصف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في كتابه «الشرق الأوسط الجديد» الصادر سنة 1993، الأسس المستقبلية التي ستبني عليها (إسرائيل)، ويشير بأن تركيز القوة في العقود القادمة سيكون في الجامعات وليس في الثكنات، ما يؤكد مدى اهتمام القيادة الإسرائيلية بالبحث العلمي[83].

د-غياب مقياس أو أدوات لتقييم أداء المؤسسات البحثية العربية: يضاف إلى ذلك عدم وجود معطيات واضحة ومنشورة ومحدثة عن تلك المراكز لتقييم آدائها المهني وهذا يتطلب وجود قاعدة بيانات شاملة تضم كل مراكز الأبحاث العربية وتشرف عليها لجنة مستقلة[84].

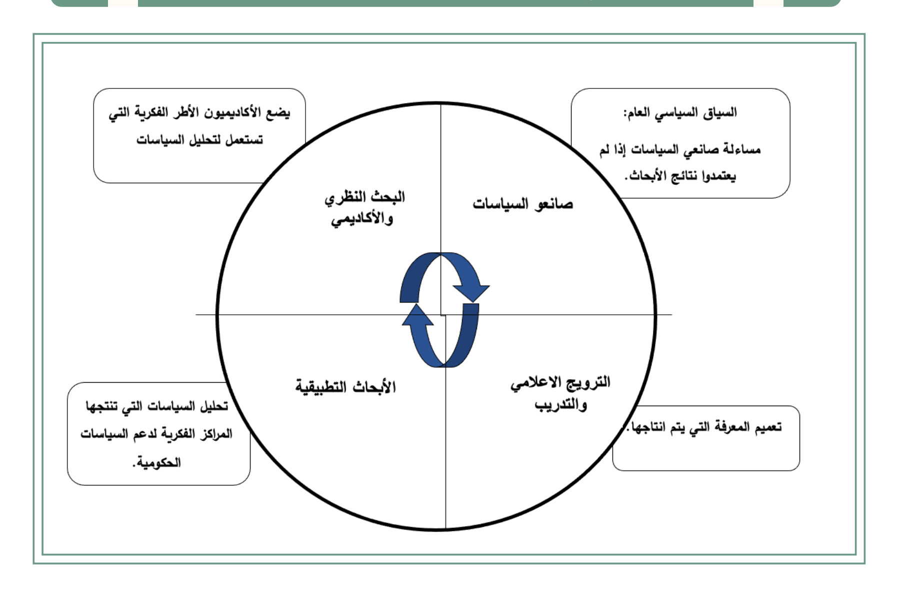
ه-عدم الربط بين الأبحاث والسياسات: بحيث نلاحظ وجود قطيعة بين العالم الأكاديمي ودوائر الحكم فكل ما يصدر من أبحاث ودراسات يبقى في منأى عن صناع القرار ولا يخرج عن دائرة مخابر الكليات والمعاهد.

82 - خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص ص.117-118.

83 -Heba Gamal El Din,"The role of think tanks in influencing policy-making in Israel", Contemporary Arab Affairs, No. 9, Vol.2, 2016, p.187.

84 - خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص.126..

شكل رقم 04: كيفية بناء العلاقة بين الأبحاث والسياسات[85]



يشير الشكل إلى كيفية بناء علاقة متصلة بين البحث والسياسات، بحيث تبدأ الدورة بإنتاج الباحثين للدراسات وتنتهي مع تقديم هذه الدراسات للسياسيين وصانعي القرار، أما المسافة الفاصلة بين هذين الحدين فهي ما يقرر مصير الأبحاث التي يتم إنتاجها وما إذا كانت ستتحول إلى سياسات[86].

85-المصدر: خالد وليد محمود، مرجع سابق، ص.88.
86 -خالد وليد محمود، مرجع سابق ، ص.88.

III.سبل تفعيل أدوار مراكز الفكر والبحوث العربية:

تعد عملية إنتاج الفكر والمشورة صناعة فكرية ثقيلة تصب في محصلة القوة الشاملة للدول، وتمثل أداة فعالة في ترشيد قرارها الاستراتيجي، وهو ما أكده مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق زبيجنيو بريجينسكي Zbigniew Brzezinski في إحدى مداخلاته، حيث قال: «إن بقاء الولايات المتحدة في صدارة النظام الدولي قد يستمر لمدة عقدين من الزمان على الرغم من تراجع دورها كقطب أوحد، وذلك بفضل قوتها الفكرية التي لا تضاهى»[87].

وبالنظر إلى التحديات التي تواجه المجتمعات العربية اليوم، فإن لمراكز الفكر دور بالغ الأهمية في تعزيز الدعم الفكري وتقديم المشورة السياسية والخروج بحلول عاجلة لأزمات معقدة وفي سبيل تفعيل أدوار مراكز الفكر العربية بعد التطرق لأهم التحديات التي تواجهها يمكن اقتراح العديد من الحلول كالتالي:

•إنشاء «وزارة للبحث العلمي» لتكون هي الجهة المسؤولة عن السعي لتوفير الدعم المعنوي والمالي لمؤسسات ومراكز البحث العلمي في القطاعين الخاص والعام، وأن تكون مدخلاً للتنسيق في مجالات الاهتمام والتخصص.

• تشكيل «جمعية أو رابطة لمراكز ومؤسسات البحوث والدراسات» على مستوى الوطن العربي لتكريس التوجه العربي الملتزم، وتوفير التمويل العربي للبحوث والدراسات.

• تحويل جزء كبير من «ميزانية الاستشارات في الدولة» والشركات الكبرى إلى المؤسسات البحثية العربية -بدل المؤسسات الأجنبية-بهدف تفعيل دورها الوطني والعربي ودعمها مالياً وعلمياً، وهو ما يمكن أن يكرسها كعقل مفكر حقيقيٍ بعيداً عن الأيادي الخارجية[88].

• كما يتيح التعاون بين الجامعات ومراكز الفكر الاستفادة من مجموعات مختلفة ومتكاملة من المهارات وكذا الموارد، ما يؤدي إلى إنتاج معرفي أكثر قوة ومشاركة سياسية أوسع لذلك، لذا ينبغي خلق الحوافز المناسبة والبيئة التمكينية لتعزيز التعاون الفردي والمؤسسي، فقد

87 - مركز الحكمة للدراسات والبحوث والاستشارات، مرجع سابق، ص.15.

88 - الحمد ، مرجع سابق.

أعاد مؤتمر ريو 20+ التأكيد على هذه الأهمية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) كمفتاح مهم من مكونات الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة[89] .

وعليه لو رجعنا لتاريخ مراكز الفكر العالمية ونشأتها لأول مرة نجد أنها كانت مراكز حكومية بحتة، لكنها قدمت دعما قويا للمجتمعات والدول على حد سواء لمواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية، كما خدمت الأجندات الوطنية للدول الأوروبية والأمريكية بشكل أصبحت فيه جزء لا يتجزأ من تركيبة النظام السياسي لتلك الدول، وعليه سواء كان مركز الفكر حكومي أو خاص أو مستقل فلا ينبغي أن يحيد عن هدفه الأساسي وهو سد الفراغ بين المجتمع والحكومة وتقديم البدائل القوية لصانعي القرار لكسب ثقته والمساهمة الجادة في ترشيد السياسات الحكومية للدول بغض النظر عن كافة التحديات التنظيمية والقانونية التي يمكن أن تواجهه من جهة، من جهة أخرى يجب على الحكومات العربية دعم مراكز الفكر ودعم الثقة في مخرجاتها وقيمة أبحاثها.

وفي الختام،

بالرغم من أن تاريخ مراكز الفكر من المنطقة العربية يعتبر حديثا، بحيث لم تعرف معظم الدول العربية مراكز الفكر والبحوث إلا بعد منتصف ستينات القرن العشرين أين نشأ أول مركز فكر عربي بمصر، إلا أننا اليوم نشهد نموا سريعا لأعداد هذه المراكز، وتنوعا في اهتماماتها وتوجهاتها وتأثيرها بحيث أصبح لبعضها تأثيرا بعيد المدى يتجاوز الحدود المحلية والإقليمية.

تعتبر مراكز الفكر مهمة جدا في منطقة عربية مضطربة وساحة نزاعات سياسية شائكة، فالمعضلة الكبرى للعديد من مراكز الفكر في المنطقة العربية هي وضعها شبه الرسمي، ما يضيق الخناق عليها ويجعلها تعمل في محيط ضيق، وعليه يمكن أن يوفر الدعم الكامل أو الجزئي للحكومة قاعدة قوية للأنشطة البحثية العلمية التي يمكن أن تساهم جديا في تقديم الحلول وبدائل السياسات، ففي نهاية المطاف مراكز الفكر والبحوث هي مؤسسات تقوم

89 --Claudious Chikozho & Davison Saruchera ,"Universities and think-tanks as partners in the African knowledge economy: Insights from South Africa", African Journal of Science, Technology, Innovation and Development, No.7, Vol.4, p.286.

بأبحاث ودراسات موجهة إلى صانعي السياسات لتقديم التوجيه والتوصيات بشأن بعض قضايا محلية ودولية، ومن المفترض أن لا يكمن المشكل في مركز فكر حكومي أو مستقل وإنما في مدى فاعلية هذا الأخير في صياغة بدائل تخدم قضايا السياسة العامة.

الملاحظ أن حجم التحديات التي تواجه مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية أحادتها عن هدفها الرئيسي وجعلت أدوارها محدودة جدا في عملية ترشيد السياسات العامة، بداية من المعيقات المتعلقة بنشأة هذه المراكز، بحيث تعاني جل مراكز الفكر من تحديات تنظيمية وقانونية تبدأ من مرحلة تأسيس هذه المراكز، وعليه من شأن تسهيل إجراءات تسجيل مراكز الفكر باعتبارها منظمات غير حكومية وغير ربحية أن يرفع العديد من الصعوبات التي تقف في طريق تفعيل أدوار هذه المراكز، كما نجد أيضا مشكلة الموارد المالية المحدودة جدا والتي تعتبر أكبر عائق يواجه مراكز الفكر العربية، فأغلبية هذه المراكز تعتمد على تمويل المانحين وخاصة المانحين الدوليين ما يؤثر في النهاية على استقلاليتها، في حين أن هناك عددا قليلا جدا من المراكز تحظى بتمويل حكومي كهبة سنوية، وعليه يجب أن تضع مراكز الفكر سياسات وشروط واضحة بشأن قبول التمويل والإبلاغ عن كيفية استخدامها، يضاف إلى ذلك التحديات المتعلقة بغياب الاهتمام الجدي للقطاع الخاص للاستثمار بمراكز الفكر وتدعيمها، كل هذه المعيقات تستدعي تظافر الجهود الجدية لترشيد أدوار هذه المراكز لكي تستطيع القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، خصوصا في بيئة محلية وإقليمية مضطربة .

وإجمالا يمكن القول إن تعزيز التعاون بين مراكز الفكر العربية يمكن أن يساهم في تقوية هذه المراكز وزيادة فاعليتها فعلى سبيل المثال يمكن إنشاء منصات إقليمية تساهم في تحسين التعاون العربي-العربي في مجالات البحث العلمي كأحد نماذج التعاون الإيجابي والذي يخدم المصلحة المشتركة ويهدف بالأساس لإيجاد حلول للمشاكل والتحديات المشتركة في المنطقة من جهة وفي المساهمة بشكل أكبر في ترشيد السياسة العامة للدولة من جهة أخرى.

د. صادق حجال

قائمة المراجع:

الكتب والأبحاث باللغة العربية:

•التميمي علاء، «تقرير العلمي لورشة العمل المتخصصة بشأن: مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة»، القاهرة ،2019.

• الحمد جواد، «برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن»، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي المعنون بدور مراكز الأبحاث العربية في الوطن العربي، دبي: مركز أبحاث الخليج ،2005.

•الخزندار سامي، الأسعد طارق، «دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة»، دفاتر السياسة والقانون، ع. 6 (يناير 2012).

• السيقلي محمود محمد، «دور مراكز الفكر والبحث في صنع القرار: واقع مراكز الفكر العربية»، موقع العلوم القانونية، 2019.

• بن عنتر عبد النور، «تهديدات هجينة»، مجلة العربي الجديد، ع. 33، 2014.

• خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات،2013).

• راجا راسيا وآخرون، «تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030»، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2015.

• مركز الحكمة للدراسات والبحوث والاستشارات، «دور مراكز الفكر في دعم اتخاذ القرار إقليميا ودوليا... دراسة مقارنة»، ع.2، ماي 2020.

الكتب والأبحاث باللغة الأجنبية:

•EZZAT IBRAHIM, “ARAB AND AMERICAN THINK TANKS: NEW POSSIBILITIES FOR COOPERATION? NEW ENGINES FOR REFORM?” THE BROOKINGS PROJECT ON U.S. POLICY TOWARDS THE ISLAMIC WORLD WORKING PAPER, 2004.

•Gonzalez Hernando Marcos, Pautz Hartwig & Stone Diane, THINK TANKS in 'hard times' the Global Financial Crisis and economic advice, Policy and Society, vol.37, no.2, 2018.

•Krastev Ivan,"Think tanks: Making and faking influence", Southeast European and Black Sea Studies, No1, vol. 2, 2001.

•Chikozho Claudious & Saruchera Davison،" Universities and think-tanks as partners in the African knowledge economy: Insights from South Africa" , African Journal of Science, Technology, Innovation and Development, No.7, Vol.4.

•Gamal El Din Heba،" The role of think tanks in influencing policy-making in Israel", Contemporary Arab Affairs, No. 9, Vol .2, 2016.

• Lars Nicander،" The Role of Think Tanks in the U.S. Security Policy Environment"، International Journal of Intelligence and CounterIntelligence,vol. 28, No.3(2015).

• McGann James، Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP) ، University of Pennsylvania: Global Go to Think Tank Index Report Scholarly. Commons, 2020.

• McGann James، Think Tanks، Foreign Policy and the Emerging Powers (UK: Palgrave Macmillan2019.

•Medvetz Thomas، Think Tanks in America، (San Diego: University of California, 2014).

•Morillas Pol,"WALKING A THIN LINE: THE ROLE OF THINK TANKS IN ARAB TRANSITIONS AND FOREIGN SUPPORT", IEMed. European Institute of the Mediterranean, BRIEF, N. 51, 2013.

• -Shanghai Yi Li،" PROFILE AND CHARACTERISTICS OF ARAB THINK TANKS" International Studies University.

• -Stone Diane،" Think Tank Transnationalisation and Non-profit Analysis، Advice and Advocac، Global Society، Vol.14, No.2, 2000.



مراكز الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية:

ضرورة حتمية لاستشراف المستقبل

د. إسماعيل الرزاوي

محاور الدراسة:

- مـقدمـة
- I-مراكـز الفكـر والبحـوث العربيـة: محدوديـة الانتشـار والتأثـير
- II-مراكـز الدراسـات الاسـتراتيجية: ضرورة ملحـة في بيئـة عربيـة معقـدة
- خاتمة واستنتاجات

ملــــخـــص:

تحـاول الورقـة بيـان دور وأهميـة مراكـز الدراسـات الاسـتراتيجية في اسـتشراف مسـتقبل المنطقـة العربيـة، خاصـة في ظـل مـا يعرفـه السـياق العـربي مـن متغـيرات متلاحقـة وأزمـات خانقـة تسـتدعي مواكبتهـا ورصـد اتجاهاتهـا واسـتيعاب تحولاتهـا وأحداثهـا المتسـارعة، لهـذا فـان الحاجـة ماسـة اليـوم لمراكـز الدراسـات الاسـتراتيجية مـن اجـل تطويـر الاسـتباق ووضـع خطـط وتصـورات مسـتقبلية تسـتجيب لهـذه التحديـات وتقـترح حلـولا وبدائـل واقعيـة مـن شـأنها مسـاعدة صانـع القـرار لاختيـار مـا هـو أنسـب.

كلمات مفتاحية:

مراكز الدراسات الاستراتيجية - الاستشراف - صنع القرار-المنطقة العربية

Abstract:

This academic paper tries to show the role and the importance of the centers of the strategy studies in looking ahead in the Arab region, in view of the continual changes and severe crisis that require the accommodation, the monitoring of their trends, as well as understanding their rapid pace of events and transitions. For this reason, there is, nowadays, an absolute necessity for the centers of the strategy studies to develop and draw the future anticipation plans and scenarios that respond to the challenges, in addition to suggesting real solutions and alternatives that might help the decision-makers to choose the most appropriate once.

Key words:

Center for Strategic Studies – Foresight – Decision Making – Arab Region

مقـــدمة:

تضطلع مراكز الفكر [90] والدراسات، بقائمة من المهام النهضوية والثقافية على رأسها دراسة المشكلات والقضايا وتقديم اقتراحات ورؤى موضوعية لعلاجها، بالإضافة إلى استباق التطورات واستشراف آفاق المستقبل من أجل المساهمة في ترشيد القرار، ونشر الوعي وتوسيع المعارف، ورسم السياسات العامة، ووضع الخطط المرحلية والمستقبلية [91]. عموما فهي مجهر لقراءة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

ونظرا للتحديات والمخاطر والتهديدات التي يشهدها العالم على المستويين الداخلي والخارجي، والتي تتسم بالتعقيد الشديد، وبالتداخل بين ما هو محلي وما هو دولي، إضافة إلى تعدد مستويات التعامل معها، وتداخلها أفقيا و رأسيا، ونتيجة لذلك، فإن معظم دول العالم باتت تعتمد على الفكر والعلم والمعرفة لطرح حلول للتحديات المختلفة التي تواجهها، للحيلولة دون تحولها إلى خطر أو تهديد، ولذا زاد الاهتمام بدور مراكز الدراسات الاستراتيجية في دعم اتخاذ القرار، وصنع الاستراتيجيات، واقتراح السياسات، والعمل على تثقيف الرأي العام [92].

ويواجه صانعو السياسة في المنطقة العربية أزمات متتالية في ظل بيئة استراتيجية أكثر خطورة وأكثر غموضا وتعقيدا وإثارة للهواجس، فمن دون التفكير السياسي والاستراتيجي، لا يمكن فهم طبيعة البيئة الاستراتيجية واستيعاب تعقيداتها والتعامل معها من خلال فهم تفصيلاتها ومنطقها.

تأسيسا على ما سبق، تحاول الورقة البحثية الإجابة على أسئلة ملحة تتمثل في: كيف تبدو أوضاع مراكز الفكر في المنطقة العربية وخاصة تلك المرتبط بالدراسات الاستراتيجية؟ ما هو موقع الدراسات المستقبلية في السياق العربي؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيل دور مراكز الدراسات الاستراتيجية خاصة زمن الأزمات. وذلك من خلال استخدام مجموعة من المناهج، كالمنهج الكمي والمنهج التحليلي، وفق خطة العمل الآتية:

90- هناك مصطلحات كثيرة مرتبطة بمفهوم الفكر، أهمها الإدراك والوعي وشدة الإحساس والخيال. وتتضمن عملية التفكير أيضا التعامل مع المعلومات. ويعتبر التفكير اعلي الوظائف الإدراكية التي يندرج تحليلها وتحليل العمليات التي تساهم فيها ضمن إطار علم النفس الإدراكي (Cognitive Psychology)، كما أن هناك ثلاثة أنواع من التفكير الشخصي: التفكير السطحي: النظر إلى الشيء والحكم عليه، التفكير العميق: النظر إلى الشيء وفهمه ثم الحكم عليه، التفكير المستنير: النظر إلى الشيء وفهمه وما يتعلق به ثم الحكم عليه. في شأن أنماط التفكير، انظر: إبراهيم الفقي، التفكير السلبي والتفكير الايجابي، سلسلة قوة التفكير، 2، الطبعة الثانية، الراية للنشر، القاهرة، 2008، ص 77 79-.

91-مراكز الأبحاث العربية. التحديات وآفاق المستقبل (2018)، مركز سمت للدراسات، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني للمركز .. https://smtcenter.net

92 تقييم مركز الدراسات والبحوث العربية والدولية (2018 – 2019)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 6. https://www.ecssr.ae

I- مراكز الفكر والبحوث العربية: محدودية الانتشار والتأثير

1. مدخل إلى مراكز الفكر والبحوث

بدأ استخدام مصطلح « خزانات الفكر»[93] بشدة أثناء الحرب العالمية الثانية، للتعبير عن الغرف الآمنة التي يتناقش فيها المخططون العسكريون ومختصون في المجال الدفاعي. وبعد هذه الفترة، أي إبان الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات، تكاثرت خزانات التفكير في الولايات المتحدة، وإن تركز جهدها في حقل الدفاع. ويرى بعضهم أنها صلة وصل بين صانع السياسة والمجتمع المدني المهتم بمعرفة ما يجري[94]، ويراها آخرون منظمة غير حكومية تسعى إلى تقديم مقترحات أو توليفات معينة في شأن مسألة اقتصادية أو قضية سياسية معينة، أو يرونها مجموعة من المفكرين تسدي النصح لصناع القرار السياسيين بغية الضغط عليهم وتوجيههم.

ويعرفها قاموس كامبردج Cambridge Dictionary (إنجليزي – إنجليزي) بأنها « جماعة خبراء يجتمعون معا، غالبا مع الحكومة لتطوير أفكار من أجل قضايا معينة ووضع حلول لها. ويرى جيمس ماكغان James Mc Gann مراكز الأبحاث على أنها « ضرورة حتمية للبلدان المتقدمة ولها تأثير مباشر في صناعة القرار في هذه المجتمعات[95]، كما أنها تشكل حلقة وصل بين الحكومات والرأي العام. كما يعتبرها غال مولك «Gael Moullec» بأنها « خزان للأفكار كالمعاهد الخاصة بدون هدف ربحي، مستقلة إداريا وجامعيا عن المصالح الاقتصادية هدفها إثراء النقاش العام، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، عن طريق القيام بتحقيقات ونشر دراسات موجهة للشعب ووسائل الإعلام ومديري الشركات، وبشكل خاص للمسؤولين السياسيين[96].

93-وتسمى كذلك بعلب أفكار «Boites à idées» نشاطها الأساسي يتمثل في التأثير على سياسات صانع القرار، انظر
Clément Sénéchal، Les Think Tanks: Pour Qui Et Comment'، Presses Universitaires de France, 2011/3 n 47-48، P133

94 -Jeremy Sammut, The Role Of Think Tanks: A Reply to the Critics, The Center For INDEPENDENT Studies, CIS Occasional Paper 145, P4-

95-Cynthia Ghorra-Gobin, « Le positionnement des think tanks dans l'espace politique américain : des lieux de recherche ou d'influence ? » Quaderni, Automne 2009, p60

96-انظر: إرواء فخري عبد اللطيف، دور مراكز الأبحاث والفكر في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة في العراق، المجلة السياسية والدولية، (تاريخ الإصدار غير منشور) ص 20 25-

وإذا كان من بين أهم وظائف مراكز التفكير تحليل الواقع، وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع جديد أو تطوير الواقع الحالي إلى مستوى أفضل، وفق مرجعيات أكاديمية واستراتيجية بعيدا عن الارتجال، أو الأحادية في التفكير وتقديم الخطط والاستراتيجيات المبنية على أسس علمية لأصحاب الشأن، من أجل اتخاذ القرارات على أسس متينة ومدروسة ومعدة سلفا، تبعا للحقائق العلمية والمعطيات الواقعية، فكيف يبدو حال مراكز الفكر العربية اليوم؟

2. واقع مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية:

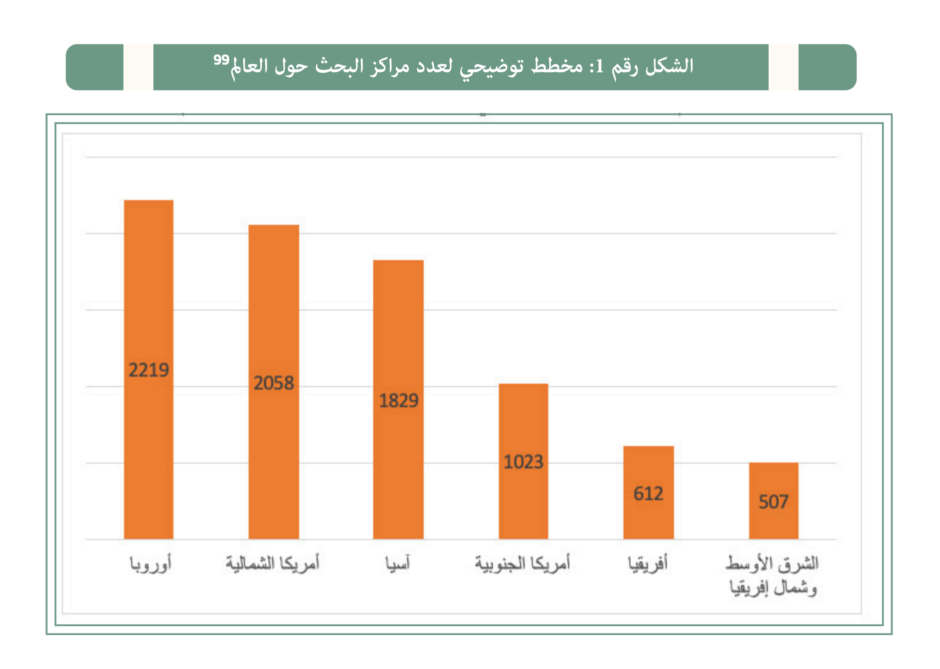
إن الدور الذي اضطلعت به مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية مختلف عما عليه الأمر في الغرب[97]، فعلى الصعيد العربي بدأت نشأة وتطور المراكز البحثية بشكل أساسي في الخمسينيات في مصر، مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1956 في القاهرة، بالإضافة إلى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الذي تأسس عام 1968، وهما يرتبطان بهيئات حكومية ، وتأسس معهد البحوث و الدراسات العربية عام 1952، الذي كان يرتبط بالجامعة العربية، والذي تحول لاحقا إلى التركيز على الأداء التدريسي والتأهيل الجامعي على حساب العمل البحثي، في حين أنه على صعيد المراكز البحثية الخاصة فكان مركز دراسات الوحدة العربية الذي تأسس في بيروت، عام 1975 كمؤسسة بحثية غير ربحية أكاديمية أو علمية المنحى ، حيث تركز نشاطها البحثي في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهم المجتمع العربي.

ومنذ عقد الثمانينات وخاصة حقبة التسعينات حتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين، عموما انتشرت ظاهرة المراكز البحثية في جميع الدول العربية، وان ارتبطت في بداياتها بالجامعات أو القطاعات الحكومية، ثم انتشرت لاحقا مراكز الفكر والبحوث الخاصة في تخصصات متعددة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وغيرها أو حتى المجالات البحثية التطبيقية الهندسية والتكنولوجية. وبشكل متأخر في المجالات الطبية[98]. لكن ماذا عن أعداد مراكز الفكر العربية وتوزيعها اليوم مقارنة بمختلف مناطق العالم؟

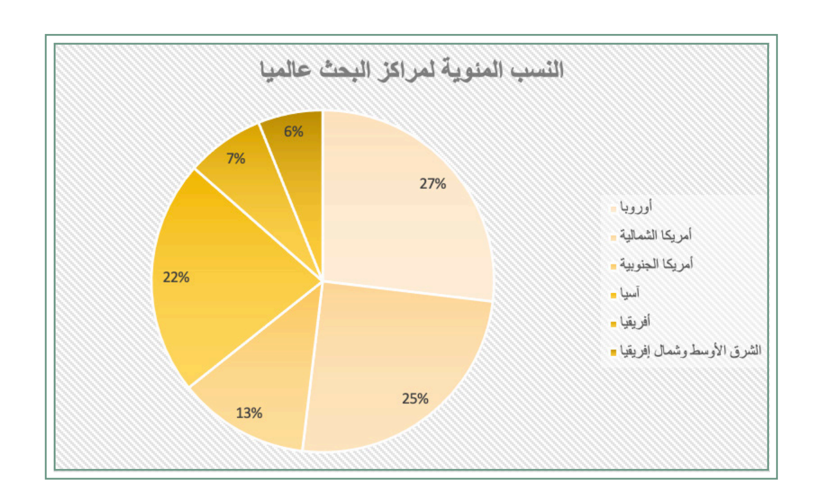
يوضح المخطط أسفله توزيع المراكز البحثية حسب الأقاليم بما فيها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي تهمنا في الدراسة.

97-خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2013، ص 2
98- سامي الخزندار، طارق الأسعد (2012)، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، ص 12

الشكل رقم 1: مخطط توضيحي لعدد مراكز البحث حول العالم[99]



تتذيل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤخرة الترتيب ب 507 مركزا من مجموع 8248 مركز بحثي حول العالم أي بنسبة ¬6,1% بالمائة، في حين تصدرت أوروبا عدد مراكز الأبحاث بمقدار 2219 مركزا أي بنسبة تصل إلى 26,9% بالمائة[100].



99-المصدر: من إعداد الباحث

100- المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات الشكل رقم 1

يبدو لأول وهلة أن الفقر البحثي في المنطقة العربية يتمثل في تواضع عدد المراكز البحثية بالمقارنة مع الدول والأقاليم الأخرى في العالم، لكنه يتمثل في جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجانب العددي، حيث تبقى رتب بعض مراكز البحث في المنطقة العربية متواضعة جدا على جميع معايير نوعية الإنجاز التي تبلغ حوالي 30 معيارا حسب مؤشر بنسلفانيا[101] لتصنيف مراكز الأبحاث.

في حين يرى البعض أنه من الظلم مقارنة مراكز الأبحاث العربية مع نظيراتها في الغرب، حيث تمتد المراكز الغربية إلى قرن وقرنين [102]من العمل البحثي المستمر وتحظى بدعم مادي سخي من مصادر تمويل مختلفة كما تعمل في ظل مناخ من الحرية يسمح لها بإنتاج دراسات وأبحاث ذات جودة وتأثير في صنع القرار.

بينما على النقيض، عرفت المنطقة العربية منذ الأربعينات من القرن الماضي بداية مرحلة الاستقلال وفي الخمسينات بدأ يتعافى قليلا، ثم دخل بعد ذلك في صراعات داخلية مستنزفة، وبالتالي فإن الواقع العربي الصعب الذي نعيشه اليوم ونظرا للمرحلة التاريخية التي اجتازها منذ الخمسينات، يمكن اعتبار أن عدد مراكز الفكر يبقى كبيرا، فمنطقة الخليج لوحدها تتوفر على 61 مركزا ودولة صغيرة الحجم مثل قطر بها 20 مركزا للدراسات[103].

101-يعتبر مؤشر جامعة بنسلفانيا الأمريكية لتصنيف وترتيب مراكز الأبحاث العالمية، أحد أهم المؤشرات العلمية وأكثرها صرامة في هذا الصدد، ويصنف تقرير جامعة بنسلفانيا مراكز الدراسات مرتبة في أهميتها استنادا إلى مجموعة من المؤشرات، أهمها: إدارة وتنظيم الموارد، والإنتاج الفكري والعلمي والتأثير في السياسات والاتجاهات والجدل الوطني حولها، ويعرضها مرتبة على مستوى العالم، وحسب الأقاليم الجغرافية، وحسب الحقول الموضوعية للعمل والإنتاج على المستوى العالمي.

102 -يتعلق الأمر بالمعهد الملكي للدراسات الدفاعية البريطانية The Royal United Services Institute الذي أسس سنة 1831، تلته جمعية فايبان (Fabian Society)، سنة 1884، التي تعنى بالدراسات الاجتماعية.... واستمر إنشاء مراكز التفكير في بداية القرن العشرين خاصة في الولايات المتحدة مع مؤسسة راسل سيج (Russell Sage Foundation)، عام 1907، ومعهد كارنيغي للسلام الدولي (Carnegie Endowment for International Peace)، عام 1910، ومؤسسة القرن (Century Foundation)، عام 1919، ومؤسسة بروكينغز (Brookings Institute)، في عام 1927.

103-يحتل مركز الجزيرة للدراسات الذي يوجد مقره في الدوحة المرتبة الأولى خليجيا والرابعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وقد جاء ترتيب المراكز البحثية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الشكل التالي:

الجدول رقم 1[104]

المراكز البحثية	الرتبة
معهد دراسات الأمن القومي (الكيان الصهيوني)	1
معهد كارنيغي للشرق الأوسط (لبنان)	2
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)	3
مركز الجزيرة للدراسات (قطر)	4
مؤسسة بروكينغز الدوحة (قطر)	5
مركز الإمارات للسياسات (الإمارات)	6
مركز السياسات من أجل الجنوب (المغرب)	7
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (السعودية)	8
المعهد الديمقراطي الإسرائيلي (الكيان الصهيوني)	9
مؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية (تركيا)	10

إن تخلف الدول العربية قد انعكس على تخلف الناحية العلمية والتي امتدت أثاره إلى محدودية وتخلف مراكز الفكر والبحوث، فضلا عن انخفاض أعدادها، فميدان عملها وتأثيرها بقي محدودا، واقتصرت دراساتها على الجوانب الوصفية والعامة غالبا، لأن إجراء بحوث عميقة تحتاج إلى قاعدة بيانات بحثية تفتقر إليها أغلب الدول العربية، فضلا عن أن نتاجات هذه المراكز قد تجد طريقها إلى رفوف المكاتب والأرشيف دون أن تتاح الفرصة الملائمة لاستثمارها، وقد جاءت هذه المراكز مكررة لما موجود في الغرب أو لما هو قائم في دول أخرى ربما تكون مجاورة، الأمر الذي جعلها أقل فاعلية وتفتقد إلى الأصالة لكونها أقل تفاعلا مع البيئة المحيطة بها واقل اهتماما بمشاكلها[105].

104- المصدر: James G. McGann, 2019 Global Go to think tanks Index report (Philadelphia، PA: Think Tanks and Civil Societies Program, 2019/ p109

105-هاشم حسن حسين الشهواني، مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي، مركز الدراسات الإقليمية، ص301

II-مراكز الدراسات الاستراتيجية: ضرورة ملحة في بيئة عربية معقدة

مع ازدياد دور مراكز الفكر والبحوث في المجالات المختلفة، كان العامل الحاسم في تطور دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية، وخلق المزيد من « الطلب الاجتماعي» على نواتجها، هو زيادة الاهتمام بمجالي الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية. وقد كان من شأن ذلك، ازدياد أهمية البحوث التطبيقية في علم السياسة والتي تسعى إلى دراسة سياسات بعينها (Policy Research) والوصول إلى نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق بشأنها، وتشابه هذه البحوث التكنولوجيا في علاقتها بالعلم في العلوم الطبيعية[106]

1. أهمية الدراسات الاستراتيجية في السياق العربي:

إن الاهتمام المتزايد بالدراسات المستقبلية [107]والاستراتيجية مثل دفعة كبرى لدور مراكز البحوث حيث تطلب إجراء هذه البحوث تعاون إعداد كبيرة من الباحثين في مجالات معرفية متنوعة والتفاعل بينهم في إطار فرق البحث. وفي التحليل السياسي، تكمن إشكالية الدراسات المستقبلية في أن علم السياسة ومفكريه، وصولا إلى صناع القرار، هم أمام تحد إعطاء تحليلاته طابعا مستقبليا لإيجاد مخرج ووضع احتمالات لما هو مقبل[108]. ومع تزايد زخم الأحداث السياسية والاقتصادية وانعكاساتها على الأمن القومي للدول العربية، تظهر أهمية مراكز الدراسات والبحوث كسلاح غير منظور بتقديمها الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية لصانع القرار بما يوجه الحل الصائب للمشكلات والقضايا المطروحة للنهوض بواقع الدولة وصون الحركة المستقبلية لها بالشكل الأمثل.

لقد بدأ الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية في سنوات السبعينات من القرن الماضي مع تزايد الإشكالات التي بات يطرحها تطور الصراع العربي – الإسرائيلي ، وقضايا المياه ، وتقلبات سوق النفط والغاز والرغبة في تحقيق التنمية، ومع ذلك تشير الكثير من الدراسات والمعطيات الإحصائية المتعلقة بواقع البحث العلمي في المنطقة، إلى قلة الدراسات والأبحاث المستقبلية المنجزة في مختلف الحقول المعرفية، رغم الأهمية التي تحظى بها في عالم اليوم،

106-حنان يوسف، مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة – الآليات المفهوم الأهداف، التقرير العلمي لورشة العمل المتخصصة بشأن: مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة، الأمانة العامة لجامعة دول العربية –القاهرة، في 2019/08/29-28، ص 60

107-وكان للايطالي فيليبو مارتيني في عام 1909، الفضل في بلورة نواة علم المستقبل وبالتحديد في مقالته المشهورة «حركة المستقبل». أما أول من توصل إلى مصطلح دراسة المستقبل فهو المؤرخ الالماني اوسيب فلنختاهيم. انظر وليد عبد الحي، (2002)، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، سلسلة الكتاب العربي الجامعي التدريسي في العلوم السياسية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية)، ص 21-20

108-سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي « الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، نوفمبر 2016، ص 341

بالنظر لقدرتها على التوقع وتجاوز المقاربات الوصفية ورصد اتجاهات الأحداث واستشراف المستقبل وتطور الظواهر والقضايا والأزمات والمخاطر الإقليمية والدولية في أبعادها الاجتماعية والاستراتيجية والعسكرية[109].

إن من إسهامات مراكز الدراسات الاستراتيجية خاصة الغربية منها، إنجاز دراسات استشرافية تخص المنطقة العربية لعشر سنوات قادمة وأكثر، حيث تعتبر هذه المراكز من أهم أدوات التخطيط الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، فالمراكز الأمريكية على سبيل المثال يتم تبني دراساتها وتقاريرها بشكل أساسي لإرشاد أعضاء الكونغرس في رسم السياسات التشريعية وللإدارة الأمريكية في رسم تطلعاتها المستقبلية فيما يخص السياسة الخارجية. ومن الشواهد التي يمكن أن نلتمس من خلالها إثر مراكز البحث الأمريكية في التخطيط الاستراتيجي المستهدف للمنطقة العربية وهو سعي مراكز الفكر إلى محاولة إقناع الرئيس بيل كلينتون باستبدال سياسة الاحتواء المتبعة مع الحكومة العراقية حينها، إلى سياسة تغيير النظام بالكامل، إذ قدم مجموعة من خبراء مركز بحوث القرن الأمريكي الجديد (PNAC) رسالة إلى الرئيس بيل كلينتون بهذا الشأن. وقد تحولت الرسالة إلى مشروع عمل للمنظومة السياسية الأمريكية حيث صدر عن الكونغرس الأمريكي حينها ما سمي ب « قانون تحرير العراق »، كما يمكن أن نستشهد كذلك بفترة حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش حيث تم تقديم « تقرير هيئة الرئاسة» ويضم نخبة من ألمع الباحثين في مراكز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية حيث تضمن هذا خططا وتكتيكات جديدة للتعامل مع قضايا القرن الحادي والعشرين كالإرهاب وإعادة هندسة الشرق الأوسط الكبير وفقا للرؤية الأمريكية وجعل العراق آلية من آليات الانطلاق تجاه باقي المناطق وفقا لخطط منظمة ومدروسة، ومن بين الأفكار التي تم توظيفها والتخطيط لها في الولاية الثانية للرئيس الأمريكي لجورج بوش ومن خلال مراكز الفكر الأمريكية هو تكتيك الفوضى الخلاقة حيث يعد مركز (أميركان انتربرايزر) من أهم المراكز البحثية التي شاركت في بلورة وإعطاء الزخم الكبير لهذا المصطلح[110].

لقد دفع الحراك العربي (2011)، المفوضية العليا للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي إلى تتبع ودراسة المناطق الحيوية التي تندرج المنطقة العربية فيها، حيث تم تشكيل عام 2014 فريق الاستشراف العربي[111]، وهو مكون من خبراء أوروبيين وعرب، يتصدون لمهمة تقديم دراسة عن مستقبل المنطقة العربية لا تترك مجالا مرة أخرى لعنصر المفاجأة الذي

109-إدريس لكريني، الدراسات المستقبلية في السياق العربي، مجلة الخليج، العدد 15083، بتاريخ: 04/09/2020، ص 13

110-علي بشار بكر أغوان، أثر الصوامع الفكرية والدراسات الاستراتيجية الأمريكية في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، على الموقع التالي https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?t=2&aid=388234، تاريخ الاطلاع 02/11/2020

111-يتبع هذا الفريق للمعهد الأوروبي للدراسات الأمنية

أربك الساسة الأوروبيين في عام 2011[112]. ولهذا فمن الأجدى أن يكون للعرب مراكزهم البحثية التي تهتم بمصيرهم وترسم خريطة مستقبلهم خاصة في ظل الأزمات المتلاحقة التي تعصف بمنطقتنا العربية.

عربيا، لا يخلو الأمر من بعض مراكز الأبحاث المؤثرة والتي لا تزال صامدة وتقدم دراسات مهمة جدا وتؤثر تأثيرا مباشرا في صناعة القرار وتخدمه، بل وأحيانا تلبي بعض الدراسات الخاصة به. ويستدل مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بعمان الدكتور جواد الحمد بأن المركز قد قام بالعشرات من الدراسات المهمة والتي أسهمت بشكل مباشر في بعض القرارات العربية التي أسعفت المنطقة من الدخول في حروب في بعض اللحظات التاريخية خلال العقد الماضي[113].

إن الوضع القائم يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي: هل باتت لمراكز الدراسات الاستراتيجية أهمية في زمن الأزمات المتتالية؟

في هذا الصدد يرى الأستاذ محمد الشرقاوي أن مراكز الأبحاث في زمن الأزمات المتتالية ذات أهمية وضرورة استراتيجية وذلك أننا على خلاف النصف الثاني من القرن العشرين كنا نعيش على إيقاع هزات متفرقة ومتباعدة شيئا ما، (1948 – 1952 – 1967 – -1973-1990وهكذا دواليك ...) أما الآن فإننا نعيش في مرحلة كثافة في عمق وتشابك الأزمات وأيضا قصر الفارق الزمني حيث في العشرية الأخيرة ما بين 2011 و 2020، عشنا على وقع هزات تاريخية لم نكن نعتبر أنها يمكن أن تجتمع في تسع سنوات ، إذن هو عصر الكثافة في الأزمات والتحديات، خاصة وأننا في منطقة استراتيجية ذات موارد من منظور العواصم العالمية، من موسكو إلى واشنطن ومن برلين إلى بايجين وبالتالي الكل ينظر إليها بحسابات وبقياسات معينة[114]. ويترتب عن ذلك أن المنطقة الخليجية والعربية بشكل عام باتت تشكل بؤر صراع مفتوحة، وهي أيضا مغناطيس استراتيجي لهذه العواصم المؤثرة في القرار السياسي الدولي.

إن أهمية مراكز الأبحاث الاستراتيجية هي بفضل ما تقدمه من دراسات ومن رؤية متفحصة ومتعمقة، وفي تشابك العوامل الظاهرة والخفية تشكل هذه المراكز البوصلة الاستراتيجية لصنع القرار على المستوى الدولي، ونحن اليوم بحاجة إلى باحثين متخصصين في التنقيب وفي البحث عن تلك التقاطعات والتداخلات بين ما هو محلي وما هو إقليمي وما هو دولي.

112-الحواس تقية (2017)، أي مستقبلات للعرب؟، مجلة استشراف للدراسات المستقبلية، الكتاب الثاني، ص 282

113-جواد الحمد، أهمية مراكز الأبحاث والدراسات وتأثيراتها - برنامج سيناريوهات على موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 04/11/2020

114-محمد الشرقاوي، أهمية مراكز الأبحاث ودورها في أوقات الأزمات، ندوة من تنظيم مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، يناير 2020

2. الحاجة إلى تطوير مراكز الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية

تظل المنطقة العربية اليوم أحوج من غيرها لمراكز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، هناك نقص في المراكز البحثية المتخصصة في الأبحاث الاستراتيجية والسياسية وهذا أيضا يعكس نقصا في الجامعات والكليات التي تدرس العلوم السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة العربية بشكل عام، فإذا كانت البنية التحتية الجامعية يعتريها نقص في هذا المجال فلا بد أن ينعكس ذلك سلبا على المراكز البحثية.

إن من شأن مراكز الفكر المتخصصة في الدراسات الاستراتيجية تقديم خدمة مهمة لصانعي السياسات في البلاد التي تحتضنها حيث تقوم بإجراء الدراسات والبحوث والتقارير وتنظيم المؤتمرات وإصدار الدوريات العلمية المتخصصة في الشؤون السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية ولهذا فإنه وإن كانت معظم تلك المراكز والمعاهد مستقلة عن الحكومات لما تقدمه من تحليل عميق للقضايا السياسية الدولية وبما تقدمه من تقارير ومعلومات غنية قد تكون بعيدة عن متناول السياسيين والقادة العسكريين. كما أنها تتيح مجالا واسعا للسياسيين المتقاعدين في مواصلة دورهم وخدمة بلدهم من خلال المشاركة في نشاطات تلك المراكز سواء بالبحث أو المشاركة في الندوات والمؤتمرات لتقديم ورصد وتحليل للظواهر الطارئة وتقديم رؤية استراتيجية تخدم متخذ القرار في تلك الدول [115]، ولذلك فهي تحتاج إلى أن تستفيد من قوانين الوصول إلى المعلومة ولا تعاني الحظر ولا القيود تحت أي سبب من الأسباب. كما تعتمد في إطار دراساتها المستقبلية على وفرة المعلومات وسعة صدر صاحب القرار وعلى تقنيات تمكن من توسيع مساحة المشاركة في البحث[116].

تضم المنطقة العربية بعض مراكز الدراسات الاستراتيجية الرائدة ومنها والتي يمكن أن تحذوا مراكز الدراسات الأخرى حذوها ومنها:

- **مركز الجزيرة للدراسات**

صنف مركز الجزيرة للدراسات (قطر) على مدار السنوات الأربع في المرتبة الأولى خليجيا والثالثة على مستوى المنطقة العربية وهو مركز مستقل غير مرتبط بجهة حكومية ، يقدم

115-نوف عبد العزيز الغامدي، مراكز الدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل (2018)، على الرابط الالكتروني: https://www.maaal.com/archives/20180710/109682، تاريخ الاطلاع: 01/09/2020

116-عبد الحق عزوزي، مراكز الأبحاث والتأثير على المجتمع (2018)، على الرابط التالي لموقع جريدة الجزيرة السعودية. http://www.al-jazirah.com/2015/20150418/ar6.htm ،تاريخ الاطلاع : 01/09/2020

سيناريوهات محتملة لمختلف القضايا السياسية والاستراتيجية العربية والدولية ويروج منتجاته البحثية على منصات الجزيرة من بينها شبكة قنوات الجزيرة والمنصات الالكترونية والرقمية وهذا ليس متاحا لكل المراكز ، فحسب استراتيجية مركز الجزيرة فإنه ليس من الضرورة التأثير بشكل مباشر في صانع القرار، بل يمكن تحقيق ذلك بشكل غير مباشر عبر التأثير في صانع القرار عن طريق التأثير في الرأي العام باستخدام المنصات السالفة الذكر. وتحقق قناة الجزيرة الإخبارية نسب مشاهدات مهمة كما يحظى حسابها عبر وسائط التواصل الاجتماعي بمتابعة الملايين.

•مركز دراسات الشرق الأوسط

من بين الأبحاث التي أصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن) « العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية « الأزمة الليبية إلى أين؟ « الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية « ويحرص المركز على تمكين الجهات المعنية من هذه الدراسات، كما قام المركز بتقديم استشارات لعدد من الدول العربية تم أخذها بعين الاعتبار. ومن بين الخطوات المهمة التي قام بها المركز إنشاؤه لفريق أزمات عربي، وهو فريق عربي يعمل بشكل مهني ويحاكي مجموعة الأزمات الدولية التي تضع سيناريوهات للدول العربية ويحاول تطبيق معاييرها ، حيث يعكف عدد من الخبراء المتمرسين يصل عددهم إلى عشر خبراء أحيانا على إنجاز تقرير واحد في مدة قد تصل إلى شهرين من العمل المتواصل، مما يعكس المجهود الكبير المبذول في هذا الصدد وقد قدم هذا الفريق مجموعة من التقارير، أبرزها تقرير مفصل عن الأزمة الليبية يغلب فيها المقاربة السياسية عن المقاربة العسكرية للخروج من الأزمة[117].

لقد جاء تأسيس معظم مراكز الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية بعد اندلاع ما سمي بثورات الربيع العربي. ولكي يتسنى لهذه المراكز التصدي للقضايا الملحة بشكل ناجع ينبغي لها أن تراعي بعض الخصائص ومنها:

- **التخصص والدقة:** إن مسألة التخصص تظل جوهرية لمراكز الأبحاث، حيث لا تجد مراكز أبحاث متخصصة في كل شيء ويقدم التوصيات لصانع القرار في كل شيء مهما بلغت قوته وقدرته.

117-جواد الحمد، أهمية مراكز الأبحاث والدراسات وتأثيراتها - "برنامج سيناريوهات" على موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 04/11/2020

ويقول الدكتور عز الدين عبد المولى مدير الأبحاث في مركز الجزيرة للدراسات في هذا الصدد « إن إحدى مشكلات مراكزنا البحثية في المنطقة العربية هي تقديم التوصيات في كل المجالات، أحيانا تجد باحثا في مركز بحثي يقدم توصية في السياسة والاقتصاد والاجتماع وفي مواضيع كثيرة، فلا يمكن لأي باحث أو مركز بحثي أيا كان حجمه وتمويله وانتشاره أن يقدم توصيات لصانع القرار في كل الشؤون وبالتالي تظهر أهمية التخصص حتى يكون السيناريو المرسوم قائما على معلومة دقيقة وعلى قراءة صحيحة للواقع وعلى استشراف يمكن الاستفادة منه لرسم سياسة راشدة ...»[118]

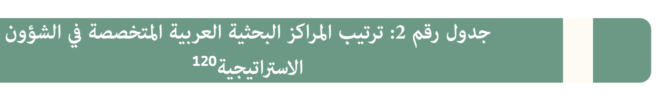
- **إشكالية التمويل والاستقلالية:** يعتبر التمويل مسألة مركزية وحيوية [119]لاسيما وأن أغلب مراكز الأبحاث مؤسسات غير ربحية، فهي تعمل من أجل إنتاج التحليلات والقراءات السياسية والاستراتيجية، إلا أن هناك وجها آخر للتمويل، حيث إنه عادة من يقدم التمويل هو من يملي الأجندة البحثية وهو من يرسم الخطوط العامة للبحث مما يضع مراكز الأبحاث تحت رحمة ممول معين سواء أكان حكومة أو شركة أو متبرعا بتوجيهاته وضغوطاته. مما يحتم على هذه المراكز أن تجد الصيغة المناسبة التي تتيح لها الحصول على تمويلات كافية لمشاريعها البحثية وفي نفس الوقت الاستقلالية في أجندتها البحثية

- **العلاقة الوثيقة بصانع القرار:** إن من أهم سمات مراكز الدراسات الناجحة هو ارتباطها بصانع القرار، ولعل مثال مراكز الأبحاث الأمريكية الذي أبرزناه حول تأثيرها في صياغة مخرجات إدارتي « بيل كلينتون و جورج بوش « فيما يرتبط بسياستهما الخارجية إزاء بعض القضايا العربية لخير دليل على ذلك فمراكز الدراسات الاستراتيجية حسب الدكتور جواد الحمد والتي يمضي على تأسيسها أكثر من عشرين سنة ولا تزال أبحاثها ودراساتها مهملة ولا تحظى بالاهتمام المطلوب من صانع القرار يتعين عليها أن تعيد النظر في منهجها البحثي من خلال إصدار دراسات ترصد حركة الظاهرة وديناميات التغيير فيها، وبالتالي تنوير صانع القرار بما يجري حقيقة والتنبؤ بما سيجري مستقبلا وأن تحاول أن تنسج علاقة وثيقة مع صانع القرار.

ويبين الجدول أسفله ترتيب المراكز البحثية العربية المتخصصة في الشؤون الاستراتيجية حيث يظهر ترتيبها المتفاوت والمتباعد على المستوى العالمي حسب مؤشر بنسلفانيا 2019 حيث يتصدر الترتيب المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (31) ويتذيل الترتيب المعهد العربي للدراسات الأمنية (107).

118-عز الدين عبد المولى، أهمية مراكز الأبحاث والدراسات وتأثيراتها - "برنامج سيناريوهات" على موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 04/11/2020

119-هناك بعض المراكز البحثية تخصص جزءا مهما من ميزانيتها لعقد ندوات ومؤتمرات لكن تبقى لا تقدم الاضافة المرجوة


جدول رقم 2: ترتيب المراكز البحثية العربية المتخصصة في الشؤون الاستراتيجية[120]

المراكز البحثية العربية المتخصصة في الشؤون الاستراتيجية	البلد	الرتبة (عربيا)	الرتبة (عالميا)
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية	السعودية	1	31
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	مصر	2	33
مركز الدراسات الاستراتيجية	الأردن	3	37
مركز الخليج للدراسات	السعودية	4	77
المعهد العربي للدراسات الامنية	الأردن	5	107

إن المطلوب اليوم هو إنشاء مراكز دراسات استراتيجية من شأنها أن تمنح تحليلا شاملا لصانع القرار لا أن تكون مروجة للسياسات أو أن تكون دعائية، حيث نجد العديد من مراكز التسويق للسياسات الحكومية مقابل غياب مراكز تستشرف مستقبل المنطقة. ينبغي كذلك بناء وإنتاج المعرفة بدلا من شرائها من الخارج وذلك عبر دعم الباحث المحلي الذي يمتلك العديد من الخبرات والمعارف المرتبطة بطبيعة محيطه وبيئته.

ثم تظهر الحاجة لتأسيس قيادات بحثية لها الريادة كونها قد تبصر معلومات وحقائق تخدم الدولة والمنطقة العربية وتتماشى مع الثوابت الوطنية والقيم العربية[121]. وحتى تكون مراكز الأبحاث استباقية، من المهم أن تشكل فرق عمل داخلية تفاعلية مع باقي الجهات على مدار الساعة وأن يكون البحث خليطا بين عقل الإنسان والآلة والبرمجة والتطبيقات الذكية[122].

خاتمة واستنتاجات:

ما المتعين لتفعيل دور مراكز الدراسات الاستراتيجية لكيلا تبقى سلاحا معطلا؟

إن دور المراكز البحثية يتجاوز تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها، والقيام بدراسات فضفاضة غير تطبيقية لا تمس أهم الأحداث على مدار الساعة. ولا تتنبأ بها، بل يتعين إيلاء مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية والتي تعنى بتحليل الشؤون الدولية أهمية خاصة،

120-المصدر: إعداد الباحث.

121-منى علي المطوع، المراكز البحثية الاستراتيجية بوصلة الدولة والصندوق الأسود الخطير، صحيفة الوطن على الموقع الامتحان https://alwatannews.net/، ماي 2019 - تاريخ الاطلاع 03/11/2020

122 - سالم سالمين النعيمي، دور المراكز البحثية في ادارة الأزمات، صحيفة الاتحاد الإماراتية على الموقع الالكتروني، https://www.alittihad.ae/ بتاريخ 23 يونيو 2020، تم الاطلاع بتاريخ 01/11/2020.

فمراكز الدراسات المتخصصة في مجال العلاقات الدولية تكون عونا للمجهودات الرسمية في حل المشكلات الدولية، لما لها من دور أساسي وريادي في توفير المعلومات والدراسات والمخططات الأولية والبحوث العلمية لفهم التحولات والمتغيرات التي تعيشها المنطقة العربية.

التغلب على مشكلة التمويل:

ينبغي تنويع مصادر التمويل لكيلا تبقى عشرات المراكز مجرد هياكل إدارية على خلاف مراكز البحوث والدراسات الغربية الثرية، كما من شأن التمويل تحفيز الباحثين على إنجاز بحوث أصيلة ورصينة.

تأسيس اتحاد مراكز الدراسات والبحوث العربية يعنى بالقضايا الاستراتيجية:

وذلك خدمة لقضايا السلام والتنمية، وتعزيز التعاون البحثي، من خلال إقامة الفعاليات المشتركة، والتبادل المعرفي، وبناء القدرات، وصولا إلى شراكة وثيقة وعميقة، لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة العربية، وتسليط الضوء على دور مراكز الفكر والبحوث، في دعم صناعة القرار، وتنوير وتوعية الرأي العام.

فيما يخص مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في زمن الأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية يمكن إيجاز الأدوار المركزية لمراكز الدراسات الاستراتيجية في أربع نقط أساسية:

- ينبغي إنجاز دراسات واقعية وقابلة للتطبيق (هناك دراسات مفيدة ولكن لا يستطيع صانع القرار الاستفادة منها، فالعلم مهم لكن الأهم، هو العلم الذي يستفاد منه)؛

- في أوقات الأزمات ليس هناك وقت، ينبغي أن تكون المعلومات متسارعة ومفيدة ودقيقة وقابلة للتطبيق؛

- على مراكز الفكر والبحوث أن تتعود على تغيير أولوياتها بشكل سريع ومرن والتعاطي مع المواضيع الملحة ومواكبة الأحداث المتسارعة (مشكلة

هـذه المراكـز أنهـا تضـع برامـج سـنوية واضحـة يتعـين الالتـزام بهـا (؛

• عـلى مراكـز الفكـر والبحـوث أن تنسـج علاقـات وطيـدة مـع صانعـي القـرار قبـل الأزمـة لأنـه خـلال الأزمـة ليـس لصانـع القـرار الوقـت الـكافي لتبنـي هـذه العلاقـة.

نهايـة، إن تفعيـل الفكـر والرصـد العلمـي والاسـتشراف، والعمـل عـلى إعـادة ترتيـب الأولويـات والحاجيـات والنظـر نحـو المسـتقبل بعقلانيـة، والاسـتثمار في المعرفـة هـو السـبيل لإنتـاج القـوة الفعليـة الأكـثر قـدرة عـلى التأثـير مهـما كانـت العوائـق والتحديـات الخارجيـة.

الملاحق:

جدول لخريطة توزيع بعض أهم مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية

أهم مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية	البلد	نبذة مختصرة
مركز السياسات من اجل الجنوب الجديد (OCP Center for The New South)	المغرب	مستقل، غير حكومي، تأسس في 2014
مركز أماديوس Amadeus		مستقل غير حكومي، تأسس في 2008
المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (IRES)		مرتبط بالديوان الملكي، تأسس في نونبر 2007
مركز الدراسات المغاربية	الجزائر	مركز بحثي تابع للمعهد الأمريكي للدراسات المغاربية، تأسس في 2004
معهد الدراسات الاستراتيجية الشاملة		مركز بحثي حكومي حديث العهد (2020)
المركز التونسي للدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية	تونس	مستقل، مركز تفكير غير حكومي
مركز الدراسات المتوسطية والدولية		مستقل، مركز تفكير غير حكومي
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	مصر	مستقل، يتبع مؤسسة الأهرام، تأسس في 1968
المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية		مستقل، مؤسسة غير حكومية، تأسس في 2014
المركز المصري للشؤون الخارجية		مستقل، مؤسسة غير حكومية، تأسس في 2001
مركز الدراسات المستقبلية		معلومات غير متوفرة حول المركز
مركز الدراسات الاستراتيجية	الأردن	حكومي، يتبع للجامعة الأردنية، تأسس في 1984
مركز القدس للسياسات		مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية، تأسس في 1999
مركز الرأي للدراسات		مؤسسة حكومية، تتبع صحيفة الرأي الرسمية
1- المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات	فلسطين	مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية، تأسس في 2010
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية		مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية، تأسس في 2000
المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات		مستقل، مؤسسة غير حكومية، تأسس في 2011
مركز كارنجي للشرق الأوسط	لبنان	مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية
مركز دراسات الوحدة العربية		مستقل، مركز بحثي تأسس في 1975

المركز اللبناني للدراسات السياسية		مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية، تأسس في 1989
معهد دراسات الشرق الأوسط	العراق	مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية، تأسس في 2006
مركز حمورابي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية		مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية تأسس في 2006
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية	السعودية	مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية
مركز الخليج للأبحاث		مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية تأسس في 2000
مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام		مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية، تأسس في 1994
مركز بروكينجز الدوحة	قطر	مستقل، مؤسسة بحثية غير حزبية، تأسس في 2008
مركز الجزيرة للدراسات		مركز أبحاث يتبع لشبكة الجزيرة، تأسس في 2006
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات		مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية، تأسس في 2011
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية	الإمارات	حكومي، تأسس في 1994
مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة		مستقل، مؤسسة بحثية غير حزبية، تأسس في 2013
مركز الإمارات للسياسات		مستقل، مركز تفكير اسس في 2013
المعهد العربي للتخطيط	الكويت	مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية، تأسس في 1980
مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية		مستقل، مؤسسة غير حكومية
مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية	اليمن	مستقل، مؤسسة بحثية غير حكومية، تأسس في عام 2014

قائـــمة المـــراجـــع:

مراجع باللغة العربية

• إبراهيـم الفقـي، التفكـير السـلبي والتفكـير الايجـابي، سلسـلة قـوة التفكـير، الرايـة للنـشر، الطبعـة الثانيـة، القاهـرة، 2008.

• سـيف الهرمـزي، مقتربـات القـوة الذكيـة الأمريكيـة كآليـة مـن آليـات التغيـير الـدولي « الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أنموذجـا »، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، الطبعـة الأولى ،2016.

• وليـد عبـد الحـي، مدخـل إلى الدراسـات المسـتقبلية في العلـوم السياسـية، سلسـلة الكتـاب العـربي الجامعـي التدريـسي في العلـوم السياسـية (عـمان: المركـز العلمـي للدراسـات السياسـية، 2002).

المجلات العلمية:

•إدريـس لكرينـي، الدراسـات المسـتقبلية في السـياق العـربي، مجلـة الخليـج، العـدد 15083، بتاريـخ: 04/09/2020

• الحـواس تقيـة، أي مسـتقبلات للعـرب؟، مجلـة اسـتشراف للدراسـات المسـتقبلية، الكتـاب الثـاني، قطـر، 2017

• إرواء فخـري عبـد اللطيـف، دور مراكـز الأبحـاث والفكـر في صنـع القرار السـياسي ورسـم السياسـات العامـة في العـراق، المجلـة السياسـية والدولية.

• سـامي الخزنـدار، طـارق الأسـعد، دور مراكـز الفكـر والدراسـات في البحـث العلمـي وصنـع السياسـات العامـة، مجلـة دفاتـر السياسـة والقانـون، العـدد 6، 2012.

• هاشـم حسـن حسـين الشـهواني، مراكـز الأبحـاث العربيـة وسـبل تطويرهـا باتجـاه الإسـهام في صناعـة القـرار السـياسي، مركـز الدراسـات الإقليميـة.

• خالـد وليـد محمـود، دور مراكـز الأبحـاث في الوطـن العـربي: الواقـع الراهـن وشروط الانتقـال إلى فاعليـة أكـبر، المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، ينايـر 2013.

المؤتمرات والملتقيات العلمية:

• حنان يوسف، مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة – الآليات المفهوم الأهداف، التقرير العلمي لورشة العمل المتخصصة بشأن: مراكز الفكر العربية والتنمية المستدامة، الأمانة العامة لجامعة دول العربية –القاهرة، بتاريخ 28-29/08/2019.

• محمد الشرقاوي، أهمية مراكز الأبحاث ودورها في أوقات الأزمات، ندوة من تنظيم مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر يناير 2020.

المصادر الالكترونية:

• أهمية مراكز الأبحاث والدراسات وتأثيراتها – برنامج سيناريوهات. على موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/، تاريخ الاطلاع 04/11/2020

• تقييم مركز الدراسات والبحوث العربية والدولية (2018 – 2019)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في الموقع: https://www.ecssr.ae

• عبد الحق عزوزي، مراكز الأبحاث والتأثير على المجتمع (2018)، على الرابط التالي لموقع جريدة الجزيرة السعودية. http://www.al-jazirah.com/2015/20150418/ar6.htm

• مراكز الأبحاث العربية. التحديات وآفاق المستقبل (2018)، مركز سمت للدراسات، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني للمركز. https://smtcenter.net

• منى علي المطوع، المراكز البحثية الاستراتيجية بوصلة الدولة والصندوق الأسود الخطير، صحيفة الوطن على الموقع الامتحان https://alwatannews.net/، ماي 2019.

• نوف عبد العزيز الغامدي، مراكز الدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل (2018)، على الرابط الالكتروني: https://www.maaal.com/archives/20180710/109682

• سالم سالمين النعيمي ، دور المراكز البحثية في ادارة الأزمات ، صحيفة الاتحاد الإماراتية على الموقع الالكتروني، https://www.alittihad.ae/

• علي بشار بكر أغوان، أثر الصوامع الفكرية والدراسات الاستراتيجية الأمريكية في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، على الموقع التالي https://www.ssrcaw.org/ar/show.art.as-p?t=2&aid=388234

الكتب والأبحاث باللغة الأجنبية:

Périodiques :

- Clément Sénéchal, Les Think Tanks : Pour Qui Et Comment ? , Presses Universitaires de France, 2011/3 n 47-48.

- Cynthia Ghorra-Gobin, « Le positionnement des think tanks dans l'espace politique américain : des lieux de recherche ou d'influence ? » Quaderni, Automne 2009.

Journals :

- Jeremy Sammut, the Role of Think Tanks: A Reply to the Critics, the Center for INDEPENDENT Studies, CIS Occasional Paper 145.

Reports :

- James G. McGann, 2019 Global Go to think tanks Index report (Philadelphia, PA: Think Tanks and Civil Societies Program, 2019).



مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية بين الواقع وحتمية الترشيد

د. عبد الحق دحمان

محاور الدراسة:

- مقدمة

I- المحور الأول: السياق العام للمقاربة.

II- المحور الثاني: نظرة نقدية لواقع المراكز الفكرية العربية

III- المحور الثالث: نحو تفعيل المراكز البحثية في المنطقة العربية.

- الخاتمة

ملـــخـــص:

نـال موضـوع المراكـز البحثيـة والفكريـة وخاصـة مسـألة ترشـيدها مكانـة هامـة ضمـن أدبيـات العلـوم السياسـة والعلـوم الاقتصاديـة حتـى السياسـات الاجتماعيـة منهـا، عـلى أسـاس أن دور هـذه المراكـز الفكريـة في وقتنـا الراهـن أصبـح يشـكل ركيـزة أساسـية في عمليـة صنـع سياسـات عامـة قـادرة عـلى إحـداث عمليـة تنميـة في مختلـف الأصعـدة خصوصـا في دول الـشرق الأوسـط. مـن هـذا المنطلـق تحـاول الدراسـة التعمـق والبحـث في دراسـة واقـع المراكـز البحثيـة في العـالم العـربي وأهـم التحديـات التـي تقـف دون مشـاركة هـذه المراكـز في عمليـة صنـع السياسـيات العامـة وكـذا البحـث عـن الطـرق الكفيلـة بتفعيـل دور وأداءهـا، وهـذا عـبر طـرح تصـور قائـم عـلى توظيـف مقاربـة الحوكمـة في عمليـة تقويـم أداء المراكـز البحثيـة كرؤيـة تشـاركية تمكنهـا مـن الاندمـاج الفعـلي في عمليـة صنـع القـرار.

كلمات مفتاحية:

المراكز الفكرية، التشاركية، الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

Abstract:

The question of think tanks, especially the idea of linking them to global requirements of governance, takes an important position in political sciences as well as economic sciences and even the social policies of a country. This topic has been studied theoretically and empirically due to its importance to the development of societies and its members. Accordingly, this topic deals with think tanks in the Arab world between reality and governance requirements.

From this point of view, the study tries to examine deeply and discuss the reality of think tanks in the Arab world, and the most important challenges that prevent these centers from participating in the process of making public policies, as well as the search for ways to activate their role and performance.

Key words:

Think tank, participatory approach, state, private sector, civil society.

مــقــدمـــة:

تندرج المراكز الفكرية والبحثية ضمن مجموع الفواعل المدنية في عمليات صنع السياسات العامة، إلا أنه في ظل التغير المستمر في مقتضيات السياسات الدولية والوطنية والتحول الحاصل في بنية المجتمعات وتعدد حاجياتها، خلق لهذه المراكز الفكرية والبحثية مجال وظيفي حيوي يحاكي دور ووظيفة الفواعل الرسمية المنوط لها عملية صنع ورسم السياسات العامة ، بناء على هذا التصور شكل موضوع المراكز الفكرية والبحثية مجالا بحثيا حضي باهتمام متزايد من قبل المجتمع البحثي والمعرفي على أساس أن أهمية الاتجاه الوظيفي للمراكز البحثية له سياقات فكرية وإجرائية تصب مباشرة في عملية ترشيد وتقويم أداء صانع القرار، خصوصا وإنها تقدم تشخيصا فعليا ومفصلا حول مجموع الأزمات والقضايا عبر مساهمتها في بلورة وتحديد الإطار العام الخاص بالمشكلة ، جمع المعلومات، تقديم البدائل الكفيلة بمعالجة القضايا التي تعترض متخذ وصانع القرار. وعلى هذا الأساس حاول العديد من الباحثين إما إبراز دورها والبحث عن مجموع الأطر التي تحكمها أو تحديد مكانتها وفاعليتها في عملية رسم السياسات العامة والبحث عن الطرق والتقنيات الكفيلة لزيادة مستوى الكفاءة والفعالية المتعلقة بأدائها، في خضم هذا الطرح أشار الباحث أدولف Rudolf Traub-Merz في مقاله المعنون ب : (هل نحن بحاجة إلى المزيد من المراكز الفكرية والبحثية) إلى أن المراكز الفكرية والبحثية هي ضرورة فرضها الواقع المتسم بالتعقيد والتطور المستمر الذي يشهده العالم والحاجة الماسة للحكومات لتوفر سياقات معرفية ومعلوماتية تمكنها من مجابهة مجموع القضايا والإشكالات التي تعترض مسار عملية التنمية، ولنفس السبب ترى الأمم المتحدة أن المراكز الفكرية والبحثية تشكل حلقة الوصل بين المعرفة والقوة. في السياق نفسه يناقش الباحث جيمس James Mcgann أهمية هذه المراكز في عملية صنع القرار حيث يحاجج بأن من بين أهم التحديات التي تقوض صانع القرار هو عدم توفر الحجم الكافي من المعلومات حول جميع القضايا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية لذلك فإن تنوع المراكز البحثية وحجم المعلومات التي توفرها يمنح صانعي السياسية العامة مرونة أكثر في تحديد البدائل وترشيد القرارات المتخذة. يعزز فكرة هذا الطرح ما ذهب إليه الباحث أ.دونالد. Donald E. Abelson في كتابه هل المراكز الفكرية مهمة؟ (Do Think Tanks Matter ?)، حيث ينظر إلى المراكز البحثية والفكرية على أنها عنصر أساسي مكون لمنظمات المجتمع المدني وبالتالي فإن المراكز البحثية لها القدرة في استخدام مجموعة واسعة من الموارد للتأثير على محتوى ونتائج السياسة العامة.

في خضم هذا التجاذب المعرفي تتأتى إشكالية دراستنا والمتعلقة بمكانة ودور المراكز البحثية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، خصوصا في الوقت الذي تشير فيه معظم الأبحاث والتقارير الدولية والمتعلقة بدراسة هذا الموضوع أن المراكز الفكرية والأبحاث في المنطقة العربية

إذا ما قورنت بنظريتها في الدول الغربية تُعد ضعيفة الأداء والتأثير في محيط هرم السلطة وعمليات صنع السياسة العامة، وعليه فإن مسألة تفعيل دور المراكز الفكرية في الوطن العربي بات يشكل حتمية وضرورة تقتضيها طبيعة التغيرات السياسية والاقتصادية الحاصلة في المنطقة، ومن هذا المنطلق فإشكالية الدراسة تتمحور في التساؤلين التالين:

إلى أي مدى يمكن حوكمة المراكز الفكرية في العالم العربي في ظل الواقع الراهن؟ وكيف يمكن بناء علاقة تشاركية بين المراكز البحثية العربية وفواعل الحكم الراشد في إطار يضمن تحقيق استقلاليتها وزيادة فاعليتها؟

بناء على ما تقدم تحاول الدراسة التعمق والبحث في دراسة واقع المراكز البحثية في العالم العربي وأهم التحديات التي تقف دون مشاركة هذه المراكز في عملية صنع السياسيات العامة وكذا البحث عن الطرق الكفيلة بتفعيل دور وأداء هذه الأخيرة وهذا عبر طرح تصور قائم على توظيف مقاربة الحوكمة في عملية تقويم أداء المراكز البحثية كرؤية تشاركية تمكنها من الاندماج الفعلي في عملية صنع القرار. على أساس هذا الطرح وقصد معالجة إشكالية الدراسة قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية حيث حاولنا في المحور الأول عرض السياق العام للمقاربة التحليلية المعتمدة لفهم الإطار العام المتعلق بالإشكالية حيز الدراسة خصوصا فيما يتعلق بالفواعل الثلاث للحكم الراشد (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) ، أما بخصوص المحور الثاني فقد تناولنا من خلاله واقع المراكز الفكرية و البحثية في الوطن العربي قصد إبراز جملة التحديات والرهانات التي تقف دون مشاركة هذه المراكز في عملية صنع السياسات العامة، وفي المحور الأخير حاولت الدراسة تقديم سياق عام يمكن من خلاله تفعيل أداء ودور المراكز البحثية في الوطن العربي .

I:السياق العام للمقاربة:

1-الدولة:

يرتبط ضعف أداء وفعالية مراكز الفكر والبحوث في بعض من دول العالم والوطن العربي بالأخص بالنمط والسياق العام الذي يجعل من الدولة هي الفاعل الوحيد المكون والمنظم لفكرة وعمل مراكز الفكر والبحوث، نتاج هذا المساق انجر عنه صعوبةٌ في تشكل ونشوء مراكز فكرية وبحثية لها ارتباط قوي بعملية صنع القرار خصوصا فيما يتعلق بمسألة جمع المعلومات وتقديم البدائل الكفيلة بمعالجة مجمل القضايا السياسية، الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة وحتى الثقافية منها التي تعترض صانع القرار، أضف إلى ذلك أن الدولة كفاعل وحيد متحكم في مسار العملية السياسية يجعل من هذه الأخيرة عملية غير مكتملة ولها قصور واضح في مجابهة مختلف المشاكل والأزمات التي تعترض صانع القرار، لأن تشكل الفعل السياسي بهذه الطريقة والكيفية يعني فقدان نمط التسيير التشاركي القائم على إدماج و استشارة جميع الفواعل الحقيقية ذات العلاقة بالمعضلة والمشكلة المراد معالجتها، ونتيجة لذلك فمن الواضح أن ينعكس ذلك بنحو سلبي على أداء المراكز الفكرية ودورها في عملية صنع القرار، لأنها لا تمتلك الاستقلالية الكافية سواء الإدارية أو المالية ، وبالتالي عدم إمكانية خلق فضاء وآليات كفيلة قادرة على خلق مجال للتأثير على مستوى هرم السلطة ، هذا التصور الإقصائي لمجموع الفواعل الأساسية في عملية صنع السياسات العامة أثر على البنية الوظيفية للمراكز الفكرية و البحثية وهذا عبر تحولها من سياق وظيفي استشاري- تقويمي إلى سياق ونمط آخر يرتكز على أداء وظيفة التبرير و التأييد لمخرجات وقرارات صانع القرار(نظرة الدولة الفردية)، و كل هذا ترتَّب عنه عجزٌ جزئي أو كلي في تسيير بعض القطاعات الحسَّاسة في الدَّولة التي تحتاج فعليا إلى إشراك المراكز البحثية التي تمتلك المعلومة والخبرة الكافية لمعالجة مجمل المشاكل والأزمات. خصوصا وأن عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي المستمرة التي رافقت تطور بنية الدولة ووظائفها أظهرت دائما مستوى عجز مؤسسات الدولة في التكيف مع جميع القضايا والأزمات المستجدة والراهنة، لذلك فإن المقاربة التشاركية من هذا المنظور تركز على إلزامية توسيع مجال صناعة القرار الذي تحتكره الدولة ليشمل جميع الفواعل التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقضايا المطروحة على مستوى صناعة القرار بغية تحقيق استجابة فعلية لجميع التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية. من جانب آخر تتأتى فكرة العلاقة التشاركية بين الدولة ومراكز الفكر والبحوث في سياق التجارب الدولية التي تهدف إلى تعزيز مكانة ودور مراكز الفكر والبحوث في عملية صنع القرار، خصوصا وأن هذه

المراكز أصبحت تشكل مرتكزا ودعامة لصانع القرار في معظم الدول الغربية نتيجة امتلاكها للمعلومات والخبرات اللازمة للتعامل مع المستجدات والقضايا المستعصية، كما أنها تقدم الخبرة والبدائل لصانع القرار مستندة في ذلك على مواردها البشرية المكونة والمؤطرة خصيصا للتعامل مع مجموع البيانات والمعلومات المتعلقة بمجمل القضايا والمسائل بشكل يومي[123].

في إطار أكثر تفصيلا، وقصد فهم الدور المنوط لمراكز الفكر والبحوث في إطار تفاعلها مع الدولة، يرى أتباع المقاربة التعددية أن المراكز الفكرية والبحثية هي: « مجموعة متنوعة من المنظمات التي تروج لمصالح العديد من المجموعات المتنافسة على وضع أجندات السياسة ضمن الأطر العامة لمخرجات السياسة العامة»[124] . وبالتالي فإن مساهمة المراكز الفكرية والبحثية في عملية رسم السياسية العامة وفق هذا الاقتراب تكون بمثابة الحيز الضامن لعمليتي المساومة والتفاوض التي تتم على المستوى البيني للدولة وهذه المراكز خصوصا ما يتعلق بعملية صياغة أجندات السياسة العامة، وعلى هذا الأساس يحاجج أنصار التيار التعددي بأن تفاعل وارتباط مراكز الفكر والبحوث بمحور العلاقة الذي تتفاعل في خضمه جميع الفواعل عامة والمراكز الفكرية والبحثية خاصة من شأنه أن يزيد من مستوى استقلاليتها وتأثيرها على صانع القرار، خصوصا وأن هناك تماثل وظيفي بين مراكز الفكر والبحوث ووظيفة الأحزاب السياسية والنقابات فيما يتعلق بعملية تفكيك الهيمنة الإيديولوجية والثقافية التي تسعى الدولة إلى فرضها، وبالتالي فإن مستوى التفاعل بين الفواعل المدنية (مراكز الفكر والبحوث) والسياسية (الأحزاب السياسية) من شأنه أن يحدد المنظور الثقافي والإيديولوجي المتحكم في توجهات المجال العام بالشكل الذي يؤثر في قرارات السلطة السياسية وكذا يعطيها مكانة قوية داخل المجتمع خصوصا في مجال تجميع المشاكل المجتمعية وبلورتها في شكل مطالب سياسية . إضافة إلى هذا تعمل مراكز الفكر والبحوث باعتبارها جزء مكون لمنظمات المجتمع المدني كمساحات اجتماعية يقوم فيها أعضاء مراكز الفكر والبحوث بتعزيز شبكاتهم الاجتماعية والتعبير عن قيمهم الأخلاقية من خلال الندوات والمؤتمرات والأبحاث التي يشارك فيها عدد كبير من الجمعيات الثقافية والشخصيات السياسية الفاعلة، والتي بدورها يمكن أن تخلق قيم ثقافية وسياسية مشتركة موازية أو متحكمة في المجال العام الذي تحتكره الدولة.

2-القطاع الخاص:

في خضم هذا الطرح تعدُّ المقاربة القائمة على فكرة ربط القطاع الخاص بالمراكز الفكرية والبحثية أحد أهمِّ الآليَّات الكفيلة بتشجيع وتفعيل دور المراكز الفكرية والبحثية في عملية

123 - Colin S. Gray، «Think Tanks' and Public Policy»، International Journal، Vol. 33, No. 1, Opinion and Policy (Winter, 1977/1978), p.181.

124- John. Mclevey, "Think tanks, funding, and the politics of policy knowledge in Canada", Canadian Review of Sociology/Revue canadienne de sociologie, vol. 51, no 1, 2014, p. 57.

صنع القرار، وعلى هذا الأساس فإن محور العلاقة البينية لهاذين الفاعلين ليس وليد اللحظة بل هو نتاج لصيرورة تاريخية سايرت مجمل التحولات الاقتصادية العالمية، ففي أوائل القرن العشرين تبلورت فكرة إنشاء مراكز الفكر والبحوث كآلية تمكن كبار رجال الأعمال والنخب المكونة من الاقتصاديين البارزين والإحصائيين وعلماء السياسة وغيرهم من خلق مجال وساطة بينهم وبين الحكومة يتم من خلاله الاستفادة من مجموع الخبرات العلمية والعملية القادرة على التأثير في قضايا السياسة العامة وكذا مناقشة الأفكار وتبادل الخبرات مع صانع القرار[125].

في مساق هذا الطرح وعلى اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل نموذجا رائدا وحاضنة كبرى للمراكز الفكرية والبحثية في العالم، بات من الضروري فهم أهم السياقات والتحولات التي انبثقت منها فكرة المراكز البحثية في هذا البلد قصد فهم العلاقة بين القطاع الخاص وهذه المراكز، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن فكرة إنشاء المراكز الفكرية كانت وليدة رجال الأعمال، ففي سنة 1916 قام «روبرت بروكينغز» في الولايات الأمريكية المتحدة (واحدًا من مجموعة من رجال الأعمال الأثرياء) بتأسيس معهد الأبحاث الحكومية (the Institute for Government Research)، والذي أصبح يُعرف فيما بعد باسم معهد بروكينغز "Brookings" نتيجة اعتقاده بأن مراكز الفكر والبحوث يمكن أن تساهم في وضع سياسات حكومية من شأنها أن توقف الصراع المتصاعد بين الطبقات والأحزاب وأيضًا تحقيق فكرة السلام العالمي. وعلى نفس النهج والمنوال قام رجل الأعمال «أندرو كارنيجي» بتأسيس مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (the Carnegie Endowment for International Peace) قصد خلق بيئة تمكن صانع القرار من الاستفادة من جملة الأفكار والبدائل التي يطرحها ويقدمها الباحثين والأساتذة الجامعين وأصحاب الخبرات في مجالات يمكن أن تقدم إضافة في خدمة الصالح العام[126] على مستوى آخر وقصد تنويع مصادر تمويل المراكز البحثية في ظل انعدام وشح مصادر التمويل الحكومي في العديد من الدول تلجأ العديد من مراكز الفكر إلى خلق بدائل للتمويل قائمة على فكرة تكوين علاقات مع كبار رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص قصد زيادة وتحسين أدائها وفعاليتها، لكن على الرغم من أن علاقة القطاع الخاص بالمراكز البحثية من حيث الشكل تبدو فكرة نموذجية قادرة على بعث وتنمية العديد من المراكز الفكرية خصوصا في دول تعاني من شح التمويل، إلا أن الاعتماد على القطاع الخاص كمصدر وحيد للتمويل يمكن أن يضرب مصداقية التقارير والأبحاث الصادرة عن هذه المراكز، لذلك نجد أن معظم مراكز الأبحاث الرائدة التي تُنسب لها صفة المصداقية تتعامل مع القطاع الخاص كفاعل مشارك من ضمن الفواعل الثلاث المنضوية تحت فكرة المقاربة التشاركية (الدولة- القطاع الخاص- المجتمع المدني).

125-Donald E .Abelson, "Do think tanks matter? Assessing the impact of public policy institutes", McGill-Queen's Press-MQUP, 2018. P.03.
126-John B. Judis, "The credible think tank is dead", New Republic, vol. 5, 2017, https://newrepublic.com/article/144818/credible-think-tank-dead

في السياق نفسه، تقدم التجربة الألمانية نموذجا آخر عن فكرة الدعم المختلط الذي يجمع ما بين الدولة والقطاع الخاص في عملية دعم المراكز البحثية في ألمانيا، حيث توجد حوالي 23% من المراكز البحثية مدعومة من طرف الدولة - القطاع الخاص، و25 % تتلقى دعمها من القطاع الخاص فقط فعلى سبيل المثال يعد معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية في مؤسسة (HansBöckler) من بين أهم المراكز البحثية المؤثرة في عملية صنع السياسات العامة وخاصة ذات العلاقة بالمجال الاقتصادي لأنه مركز أبحاث تابع لاتحاد النقابات العمالية و أداة تدريب مهمة للأكاديميين والناشطين السياسيين في المستقبل.

في إطار موحد، قام اتحاد الصناعة الألمانية بتوسيع وحدة البحث الخاصة من خلال إنشاء مركز أبحاث (Institute of German Industry-Cologne) [127]، كأكبر معهد أبحاث اقتصادي ممول من القطاع الخاص في ألمانيا هدفه تنمية فكرة المشاريع الاقتصادية وربط المجال البحثي بالقطاع الاقتصادي. من خلال ما تم طرحه، يمكن القول إن ربط المراكز الفكرية بمؤسسات القطاع الخاص يمكن أن يحقق توازنا وظيفيا في معالجة مختلف معالجة القضايا التي من شأنها أن تحقق النمو والتنمية في أي بلد.

3-المجتمع المدني:

يعبر المجتمع المدني عموما عن المؤسسات والمنظمات التي تشكل المجال العام الواقع بين الدولة والمجتمع وعلى هذا الأساس فهو يشكل حلقة وصل يمكن من خلالها تجسيد وطرح جميع الرؤى التوافقية التي من شأنها تحقيق اندماج اجتماعي يوفق بين سياسات الدولة ومجموع التصورات المجتمعية، في صوب هذا الطرح يرى المفكر أ- غرامشي (-Grams ci) أن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة تشابكية ومتشعبة، وأن الدولة باعتبارها مؤسسة بيروقراطية، سياسية وقانونية استطاعت أن تحافظ على هيمنتها عبر توظيفها للإكراه المادي المشروع، لكن هذا التصور التقليدي القائم على فردانية الدولة في تشكيل الفعل السياسي لا يتماشى مع طبيعة وظائف الدولة المعاصرة، لأن هذا النمط بدأ بالتغير مع زيادة أثر التحديث الحاصل على مستوى البنية الاجتماعية والتغير الحاصل على مستوى النسق السياسي والاقتصادي للبيئة الداخلية والخارجية خصوصا في أوائل القرن العشرين، لذلك أدرك «غرامشي» أن الدولة في سياقها الراهن والمعاصر بحاجة إلى تحقيق الهيمنة السياسية من خلال وسائل أخرى بديلة عن فكرة استخدام العنف والإكراه المادي، وحسب منظوره أنه يمكن تحقيق ذلك عبر بناء توافق في الآراء يتم من خلال دمج مختلف المؤسسات الخاصة، مثل الأحزاب السياسية والنوادي والنقابات والشركات في عملية صنع القرار[128].

127 - Martin .Thunert, "Think tanks in Germany: Their resources, strategies and potential",Zeitschrift für Politikberatung, vol. 1, no 1, 2008, p.p ,38.41.

128 - Amon. Barros & Scott. Taylor, "Think tanks, business and civil society: The ethics of promoting pro-corporate ideologies", Journal of business ethics, vol. 162, no 3, 2020, p.507.

استنادا إلى هذا الطرح، أبرَزَ العديد من خبراء الأعمال والحكومات والمنظَّمات الدَّولية أهميَّة الدور والوظيفة التي تلعبها مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني كفاعل رئيسي في عملية تفعيل السِّياسات العامَّة، على أساس أن مؤسَّسات المجتمع المدني خصوصاً في الدُّول الغربية، ساهمت في تحقيق معدَّلاتٍ عاليةٍ من التَّنمية على اعتبار أنها حلقة الوصل بين القاعدة والهرم[129]. في السياق نفسه، يُضفي القطاع الثَّالث قيمةً كبيرةً للسِّياسات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، سواء كشريكٍ رسمي أو من خلال التَّعاون في شكلٍ غير رسمي، والتي من خلالها استطاع المجتمع المدني أن يوفِّر بيئةً خصبة للأعمال التِّجارية والتَّنموية المساعدة في نشر الحلول المكمِّلة لمصالح القطاع الخاص أو التي تتماشى معها عبر استغلال مجاله الوظيفي في عملية إيجاد حلول مبتَكرة قادرة على تقويض جملة التحديَّات المجتمعيَّة والاقتصاديَّة، وبناء على هذا التصور يقوم صانع القرار في العديد من الدُّول بإدراج المجتمع المدني في عمليَّة صنع السِّياسة العامَّة بغية تخطيط وبناء سياساتٍ تتماشى والمصالح العامَّة[130]، لأن المجتمع المدني يعبر سلوكيا وتنظيميا من خلال مؤسساته وتنظيماته عن مجموع النقاشات والأفكار التي تتم في حيز الفضاء العام وكذا طموحات وآراء مختلف المجموعات الاجتماعية المكونة لهذا الفضاء العام .

من هذا المنظور، نرى أن مجموع التمخضات الناتجة عن السياقات الفكرية والتاريخية ساهمت في إعادة إنتاج فكرة الدولة بمفهومها الحديث، كما خلقت لفكرة المجتمع المدني مجالا عاما يستطيع من خلاله أن يبني علاقة توافقية أو ضدية تحدد من خلالها وظائف الدولة الحديثة خصوصا فيما يتعلق بوظيفة المراكز البحثية باعتبارها حيزا معرفيا يعكس العديد من التوجهات الفكرية التي ينضوي تحتها عمل العديد من مؤسسات المجتمع المدني. بناء عليه، يرى العديد من علماء السياسة أن المراكز الفكرية والبحثية هي المفتاح الفعلي لفهم العلاقة الحاصلة بين فواعل صنع السياسة، ليس هذا فحسب بل تساهم أيضا في تحليل التفاعل المعقد للسياسة والاقتصاد والأيديولوجيا والأخلاق وهو ما يؤهلها للتدخل في عملية مناقشة وتحليل السياسات العامة، وكذا طرح البدائل الممكنة لمعالجة الأزمات والقضايا المستعصية[131].

129 - حمزة عبد القادر، سياسة التشغيل في الجزائر بين التطبيقات العالمية والمتطلبات العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3، يناير 2020، ص.269.
130 - World Economic Forum, The future role of civil society, world scenario series, January 2013, p.11.
131 - Amon Barros & Scott Taylor, Op.cit, p.507.

II- نظرة نقدية لواقع المراكز الفكرية العربية

تعد فكرة المراكز الفكرية والبحثية حديثة النشأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالدول الغربية عامة والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، إذ أن نشأتها جاءت كنتاج ومحصلة للعديد من العوامل ولعل أبرزها هو عملية التحديث التي تبنتها العديد من الدول العربية بعد استقلالها، وكذلك رغبة صانع القرار ولو شكليا محاكاة البيئة الغربية التي تشجع فكرة البحث العلمي والتسويق لمجتمع معرفي قائم على عالم الأفكار، كل هذا تولد عنه زيادةً في حجم الإنتاج المعرفي وبروز طبقة ونخبة مثقفة جديدة تهتم بمناقشة القضايا والمشاكل الاجتماعية والسياسية التي تواجه البيئة الداخلية والخارجية لمجتمعات الشرق الأوسط ، خصوصا في المجالات الأكاديمية والبحوث الجامعية ومختلف الندوات الفكرية محاولة بذلك نقل مستويات النقاش والبحث من جانبه العلمي والبحثي إلى مستويات سلوكية مؤثرة في دائرة صنع القرار، فعلي سبيل المثال نجد أن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية استطاع إلى حد ما أن يقدم الدعم لصانع القرار في الإمارات العربية المتحدة من خلال توفيره للدعم الاستشاري والمعلوماتي، وكذا تسخير أبحاث المركز لمعالجة العديد من القضايا المتعلقة بالسياسة العامة ، في حين نجد أن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في جمهورية مصر العربية باعتباره أقدم المراكز الفكرية في المنطقة العربية أن يحتل المرتبة 59 عالميا (من غير مراكز الفكر الأمريكية) والمرتبة 32 في قائمة أحسن المراكز العالمية في مجال الدفاع والأمن القومي، والمرتبة 35 كأهم مركز في مجال السياسة الخارجية والقضايا الدولية [132]. كل هذا يعبر على أن المركز له علاقة وطيدة لعملية صنع واتخاذ القرار في مصر خصوصا في المسائل المتعلقة بالأمن والسياسة الخارجية. وعلى نحو مماثل، استطاعت العديد من المراكز الفكرية على شاكلة (مركز الخليج للأبحاث، المعهد العربي للتخطيط، ومركز الجزيرة للدراسات وغيرها) خصوصا في منطقة الخليج أن ترفع مخرجات ندواتها وأفكارها البحثية وتوصياتها المتعلقة بالمسائل الشائكة وقضايا الأمن والطاقة إلى مستوى هرم السلطة وصانع القرار في بلدانهم [133].

في خضم هذا الطرح حاول الباحث «هند عقيل الميزر» في مقاله المسمى «مراكز البحوث الاجتماعية العربية: الإسهامات والتحديات « أن يشرح بعضا من الدور والأثر المتعلق بالمراكز الفكرية التي تحتضنها منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا من خلال تصنيفها وإبراز أهميتها ووظيفتها في المنطقة العربية.

---

132 - James G. McGann, 2019 Global Go to Think Tank Index Report, University of Pennsylvania, 2020, p.p.70-135.

133 - سلمان شيخ، مراكز الفكر منفعة عامة للمجتمع، الدوحة: مركز بروكنجز، إبريل 2014، على الموقع:
https://www.brookings.edu/ar/opinions

استنادا إلى هذا المعطى البحثي حاولنا حصر مجموعة معينة من هذه المراكز مع ذكر توزيعها الجغرافي على ربوع المنطقة العربية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 1: بعض أهم المراكز البحثية في الوطن العربي.[134]

اسم المركز	البلد	فكرة عن المركز
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	مصر	هو مركز فكري مستقل يركز على القضايا السياسية والاستراتيجية ومسائل الأمن والدفاع يعمل في إطار مؤسسة الأهرام.
مركز دراسات الوحدة العربية	لبنان	ينصب اهتمام هذا المركز على جملة القضايا ذات الشأن العربي خصوصا فيما يتعلق بالدراسات السياسية والاقتصادية والتنموية والتعليمية والفكرية والفلسفية.
المعهد العربي للتخطيط	الكويت	يحاول هذا المركز دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية من خلال رفع تقديم خدمات استشارية وتقديم بحوث استشرافي كفيلة بتحسين الأداء الوظيفي لصانع القرار.
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية	السعودية	هدف المركز هو دعم البحوث والدراسات الإسلامية والثقافية والاجتماعية الرامية إلى توسيع أفق المعرفة خصوصا في منطقة الخليج.
مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية	المغرب	هو مؤسسة بحثية ومركز أكاديمي مستقل يضم العديد من الباحثين والخبراء في شتى مجالات المعرفة.
مركز ابن خلدون للدراسات والأبحاث	الأردن	مؤسسة بحثية مستقلة ترتكز أبحاثها على جميع المجالات الإنسانية والاجتماعية.
المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات	قطر	هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة تعالج جميع القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى النفسية والفكرية منها خاصة في جوانبها التطبيقية والعملية.

من خلال الجدول السابق الذكر يلاحظ أن معظم المراكز الفكر المتواجدة في المنطقة العربية تتشابه من حيث أدائها الوظيفي وإطارها البحثي، حيث أن فكرة تقسيم العمل والتخصص الوظيفي في دراسة ظاهرة واحدة يكاد يكون منعدما في أجندة هذه المراكز، بحيث أن أبحاثها ودراساتها تركز على جميع الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى، دون التخصص والتعمق في دراسة مجال واحد أو مجالين متقاربين، وهذا ما أفقد بعض المراكز الفكرية في الوطن العربي الدقة والتعمق في معالجة القضايا البحثية وخاصة الحساسة منها ، والتي يسعى دائما صانع القرار فيها إلى معرفة حيثياتها وحدود تأثيرها بمزيد من التفصيل والتعمق.

عموما، تواجه المراكز الفكرية في المنطقة العربية العديد من التحديات التي تحول بينها وبين تجسيد أدائها الوظيفي وتطورها المؤسساتي، ولعل أبرز هذه **التحديات هي بيئة وطبيعة بعض الأنظمة السياسية في المنطقة العربية وأثرها على تطور المجال البحثي والفكري، حيث أن العديد من الحكومات العربية مازالت إلى حد الساعة تعالج القضايا المجتمعية والسياسية وحتى الإقليمية بنظرة ومنطلقات أمنية بحته أو ما يعرف بمصطلح «الدولة البوليسية»، وهو ما نتج عنه تقويض صريح لوظيفة العديد من المراكز الفكرية،**

134-المصدر: هند عقيل الميزر، مراكز البحوث الاجتماعية العربية» الإسهامات والتحديات»: دراسة استطلاعية، جامعة السلطان قابوس، ص61.

لأن صانع القرار السياسي في هذه الأنظمة بدل أن يعتمد على مراكز الفكر والبحث لمعالجة بعض القضايا السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية، فهو يعتمد أساسا على أجهزته الأمنية والاستخباراتية في جلب المعلومة وتحليلها، بل أكثر من ذلك، فقد تحول الجهاز الاستخباراتي إلى أحد الفواعل الرئيسية في عملية صنع القرار وتوجيه سياسات الدولة الداخلية والخارجية .

إن عملية فرض إجراءات بيروقراطية معقدة فيما يخص الحصول على معلومات تمكن المراكز البحثية من أداء وظيفتها البحثية، يشكل أحد أهم العقبات التي تقف دون تطور الأداء الوظيفي لمختلف المراكز الفكرية في الوطن العربي، لأن مناخ البحث العلمي عموما يحتاج إلى مجال عام يشجع الحرية الأكاديمية ويتقبل أطروحات جميع التيارات الفكرية، وكذا توفير حرية الوصول إلى المعلومة وتداولها بالشكل الذي يعزز مناقشة البدائل والسياسات المطروحة على مستوى صنع القرار السياسي، وليس قمع الأفكار وتجريم تداول المعلومة بحجة المساس بأمن والوحدة الوطنية للدول [135].

في طرح آخر، شكلت مسألة التمويل أحد أهم التحديات التي واجهت المراكز الفكرية في الوطن العربي، حيث تعتبر الدولة ولحد الساعة هي الفاعل الأساسي في عملية تمويل العديد من المراكز الفكرية في المنطقة العربية، فعلى الرغم من إيجابيات هذا التمويل خصوصا في دعم عملية استمرار نشاط هذه المراكز، إلا أنه يكتنف في طياته العديد من السلبيات لأن مجرد انتقاد الطرف الممول (الدولة) يعني بالضرورة نهاية وظيفة هذه المراكز، وبالتالي فمصداقية التقارير الصادرة عن هذه المراكز أصبحت على المحك وفاقدة لمشروعيتها، كما أن فكرة تمويل الدولة دون مشاركة واضحة للقطاع الخاص حول وظيفة العديد من المراكز الفكرية إلى أداة ووسيلة تبريرية في يد صانع القرار في هذه الأنظمة، وفي السياق نفسه، فعلى الرغم من وجود قطاع خاص ضخم ناشط على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا دول الخليج، إلا أن نسبة مساهمة هذا الأخير في عملية تمويل المراكز الفكرية تكاد تكون محصورة في عدد معين من المراكز الفكرية الناشطة على الساحة السياسية، الاقتصادية أو الفكرية، ربما يعود السبب في ذلك إلى عدم وجود آليات تنسيقية تضمن فكرة التفاعل بين القطاع الخاص وهذه المراكز، أو إلى تخوف وتحفظ صانع القرار من تأثير هذا التمويل على أمن واستقرار الأنظمة السياسية في هذه المنطقة.

في سياق آخر وحسب توصيف العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بدراسة دور المراكز الفكرية في عملية صنع القرار في المنطقة العربية، تبين أن أداء هذه المراكز ضعيف مقارنة

135 - يوسف عنتار، «حاجة المغرب إلى مراكز الدراسات الاستراتيجية لتطوير أدائه في السياسة الخارجية: قراءة في الدواعي والعوائق»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد21 ، شتاء2009، ص.138.

بالمراكز البحثية الغربية، بسبب أن معظم المراكز الفكرية في منطقتنا العربية تفتقد إلى فكرة المأسسة وقدرة التكيف الوظيفي والذي من دونهما لا يمكن لهذه المراكز أن تحقق الاستقلالية وأن تخلق وظائف جديدة تحسن من مستوى آدائها وتكسبها تأييد الفواعل الأخرى بالشكل الذي يمكنها فعليا من المشاركة بصورة فعلية وحقيقية في عمليات صنع السياسة العامة وترشيد القرار، أضف إلى ذلك، أن بيئة البحث العلمي تفتقد إلى مجموع الإمكانات المادية والبشرية المتاحة للبحث العلمي والتي تعتبر ركيزة أساسية لعمل هذه المراكز وهذا ما نتج عنه انعدام علاقة واضحة المعالم بين صانع القرار وكيفية مشاركة هذه المراكز في ترشيد وصنع السياسات [136].

ومن جانب كمي يشير التقرير الأخير الصادر عن جامعة بانسلفانيا لسنة 2019 المتعلق بالمراكز الفكرية في العالم، أن المراكز الفكرية في منطقة الشرق الأوسط احتلت المرتبة الدنيا من حيث العدد فحسب التقرير المشار إليه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها إيران وتركيا والكيان الإسرائيلي، تحتضن هذه المنطقة 507 مركز فكري من مجموع 8248 مركز فكري موجود في العالم موزعة على الشكل التالي[137]:

الجدول 2: توزيع المراكز الفكرية في الوطن العربي حسب الدولة[138].

الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز
الجزائر	09	السعودية	10	المغرب	15	الأردن	28	اليمن	27
البحرين	13	سوريا	10	عمان	03	الكويت	16	/	/
مصر	39	تونس	21	فلسطين	36	لبنان	28	/	/
العراق	32	الإمارات	15	قطر	15	ليبيا	03	/	/

في السياق نفسه، وضع نفس التقرير ترتيبا إقليميا (Ranking) لأهم مراكز الفكر والبحوث الناشطة في منطقة الشرق الأوسط، وعلى أساس أن موضوعنا متعلق بالمنطقة العربية سنحاول من خلال الجدول المبين أدناه عرض لأهم مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية حسب ما جاء في تقرير سنة 2019.

136 - خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الإطار المفاهيمي-الأدوار-التحديات-المستقبل، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات،2013، ص.115.
137 - James G. McGann, Op.cit, p.41.
138- Source: University of Pennsylvania ,2019 Global Go To Think Tank Index Report, p.45.

الجدول 3: لأهم مراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية[139]

الدولة	اسم مركز الفكر والبحوث	الترتيب الإقليمي
مصر	مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	03
قطر	مركز الجزيرة للدراسات	04
الإمارات العربية	مركز الإمارات للسياسات	06
المغرب	مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد	07
السعودية	المعهد الدولي للدراسات الإيرانية	08
مصر	المركز المصري للدراسات الاقتصادية	11
المغرب	مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية.	12
الإمارات العربية	مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية	14
السعودية	مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث والبترولية	15
مصر	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	19
الإمارات العربية	مركز دبي لأبحاث السياسات العامة	20
المغرب	المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية	21
ليبيا	المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات	24
مصر	منتدى البحوث الاقتصادية	25
مصر	المجلس المصري للشؤون الخارجية	27
مصر	مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	28
تونس	المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية	29
الإمارات العربية	أكاديمية الإمارات الدبلوماسية	30
البحرين	مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة	31
الجزائر	المؤسسة الفكرية حول الشركات والسياسات الاقتصادية	32
المغرب	المعهد المغربي للعلاقات الدولية	33
العراق	معهد دراسات الشرق الأوسط	34
لبنان	مركز دراسات الوحدة العربية	35
السعودية	مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية	36
الاردن	مركز القدس للدراسات السياسية	38
ليبيا	معهد صادق	39
الاردن	منتدى الفكر العربي	40
قطر	المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات	41
فلسطين	المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات	43
المغرب	معهد أماديوس	44

139-Source: University of Pennsylvania ,2019 Global Go To Think Tank Index Report, p.p.109.112.

الكويت	المعهد العربي للتخطيط	48
السعودية	مركز الخليج للأبحاث	49
البحرين	مركز البحرين لحقوق الإنسان	51
مصر	مركز ابن خلدون لدراسات التنمية	53
الكويت	مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية	55
لبنان	المركز اللبناني للدراسات السياسية	56
الجزائر	مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية	59
الكويت	معهد الكويت للأبحاث العلمية	60
مصر	المركز المصري لدراسات السياسة العامة	62
لبنان	مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات	63
الإمارات العربية	مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسات	64
تونس	المنتدى الاقتصادي المغاربي	66
تونس	المرصد التونسي للانتقال الديمقراطي	67
لبنان	معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية	68
سلطنة عمان	تواصل	69
مصر	منتدى البدائل العربي للدراسات	71
الأردن	مركز الرأي للدراسات	72
الأردن	المعهد العربي للدراسات الأمنية	73
فلسطين	المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية	74
تونس	مركز الدراسات المتوسطية والدولية	77
الإمارات العربية	مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة	79
اليمن	مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية	82
العراق	مركز حمورابي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية	83
لبنان	المعهد اللبناني لدراسات السوق	84
الأردن	المعهد الملكي للدراسات الدينية	85
تونس	معهد خير الدين	92
فلسطين	المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية	93
فلسطين	بال-ثينك للدراسات الاستراتيجية	94
اليمن	منظمة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية	95
فلسطين	شبكة السياسيات الفلسطينية	97
المغرب	مركز الدراسات والأبحاث عزيز بلال	98
المغرب	المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية	100
مصر	معهد التخطيط القومي	101
المغرب	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	102

من خلال الإحصائيات والأرقام المقدمة، يلاحظ ضعف عملية خلق مراكز الفكر والبحوث وانتشارها في المنطقة العربية، حيث أن أكثر دولة حاضنة لمراكز الفكر والبحوث في هذه المنطقة كانت الجمهورية المصرية بعدد لا يتجاوز 39 مركز فكري، حازت 10 مراكز فكرية منها على ترتيب مهم في المنطقة العربية، لهذا، من الواضح أن ينعكس هذا النقص المسجل في المنطقة العربية على أداء ووظيفة هذه المراكز، بحيث أنها لا تستطيع البحث أو التخصص في جميع القضايا الراهنة التي تمس واقع شعوب المنطقة، خصوصا وأن بيئة الشرق الأوسط في

وقتنا الراهن تعيش أزمات على جميع الأصعدة والتي تحتاج فعليا إلى زيادة في حجم المراكز الفكرية لعرض اقتراحات وتوصيات وبدائل تمكن صانع القرار من حل هذه الأزمات.

III- نحو تفعيل المراكز البحثية في المنطقة العربية.

قصد تفعيل دور المراكز الفكرية العربية، يركز العديد من الفاعلين والباحثين على مسألة تحسين وتغيير بيئة النظام السياسي العربي لأن البيئة الاستبدادية لا تدعم فكرة قيام مراكز بحثية مستقلة، بل تنتج لنا مراكز مُسيسة تخدم إيديولوجيات هذه الأنظمة، فعلى الرغم من أحقية هذا الطرح في جانبه الفكري والإجرائي، إلا أن المقاربة التي تركز عليها هذه الدراسة تبحث في كيفية التكيف مع مستوى الممارسة الديمقراطية الموجود في هذه الأنظمة وكذا التعامل والتعايش مع الوضع القائم بالشكل الذي يحسن أداء وفعالية هذه المراكز ويخلق مستوى ونطاق أوسع للعمل الديمقراطي يُمكن من إحداث تغيير سلس في طبيعة الأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بناء على هذا التصور فإن تفعيل المراكز البحثية في المنطقة العربية في اعتقادنا يقتضي محددين رئيسيين:

1-محدد العلاقة التشاركية في التمويل:

غالبا ما تمتلك مراكز الفكر والبحث التي لها أهداف تتعلق بتقويم وترشيد السياسات العامة، مجتمعا معرفيا مستهدفا يخضع لأفكارها ورسائلها، وعلى هذا الأساس توظف مراكز الفكر أبحاثها ودراساتها وكذا تقديم الاستشارات أو إقناع المسؤولين على المستوى الحكومي أو المشرعين على مستوى البرلمان، وكذا عامة الناس (عبر الاستعانة بقادة الرأي في المجتمع) كوسيلة لتوسيع مجال نشاطها وزيادة مستويات تأثيرها على الجهات الرسمية وغير الرسمية. انطلاقا من هذا التصور، تعد عملية التنسيق والتفاعل مع جميع الأطراف، سواء مع الحكومة أو مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال وكذا مجموع المنظمات المدنية التي تتقاسم معها نفس التوجه والأفكار أحد أهم الوسائل التي يمكن أن تستغلها المراكز الفكرية والبحثية في الوطن العربي في عملية تنويع مصادر تمويلها، وهذا قصد زيادة حجم استقلالية ومصداقية التحليلات والأبحاث التي تصدر عنها، لأنه لا يمكن لأي مؤسسة فكرية لديها علاقة مع ممول وفاعل واحد أن تنتج تحليلًا موضوعيًا بسبب تعرضها إلى ضغوطات وأجندة هذا الممول الفردي

والوحيد ، لهذا السبب يمكن القول أن المقاربة التشاركية التي تجمع كل من الدولة والقطاع الخاص والمراكز الفكري في إطار حاضنة واحدة هدفها خلق مجال وبيئة تنموية في المنطقة العربية، أصبحت اليوم تشكل أحد أهم الآليات التي يمكن من خلالها كسر هيمنة السلطة على المراكز الفكرية في الوطن العربي.

2-محدد التفاعل البيني والوظيفي:

إن المنظور المؤسسي والوظيفي المحدد لعمل ووظيفة أي مؤسسة على مستوى بيئتها الداخلية أو الخارجية يولي أهمية كبرى للإطار المؤسسي والحيز الوظيفي الذي تشغله أي مؤسسة، لذلك فإن تجسيد الشراكة و التفاعل بين المراكز الفكرية العربية من جهة، والقطاع الخاص والدولة من جهة أخرى، سيعطي دفعا قويا لتحسين الأداء الوظيفي لهذه المراكز، على اعتبار أن الدولة في الأنظمة السياسية العربية هي الفاعل الأساسي في محور هذه العلاقة، خصوصا وأنها هي المسؤولة المحددة والموجهة للسياسات التعليمية والتكوينية التي لها دخل مباشر في تكوين العنصر البشري الذي ترتكز عليه معظم المراكز الفكرية الناشطة في المنطقة العربية، لذلك فإن محور دعم المراكز العربية يمكن أن يتشكل في نمطين أساسين : أولهما هي علاقة المراكز الفكرية بمؤسسات التعليم العالي، حيث توفر هذه الأخيرة الموارد البشرية اللازمة لعمل المراكز الفكرية والبحثية ، وثانيهما هو العلاقة التفاعلية التي تجمع وظيفة المراكز الفكرية مع مؤسسات القطاع الخاص والدولة في عملية تحديد الاحتياجات المجتمعية وترجمة نواتجها إلى سياسات عامة مفيدة .

من هذا المنظور، يمكن ترشيد الأداء الوظيفي للمراكز البحثية في المنطقة العربية، بحيث تصبح هذه المراكز بمثابة الوسيط بين الدولة والقطاع الخاص خصوصا في مجال إعداد التقارير والدراسات وإقامة الحوارات التي تنصب على تحليل الواقع وتقدم الرؤى المستقبلية والخطط الاستشرافية وفق معطيات تتوافق ومخرجات مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية والأطروحات الواقعية التي يتبنها المجال الوظيفي للقطاع الخاص .

أما على مستوى منظمات المجتمع المدني وقصد زيادة فاعلية الأداء الوظيفي للمراكز الفكرية في الوطن العربي، ينبغي نقل مستوى التفاعل المحلي إلى إطار خارجي عبر تشبيك العلاقات مع مجموع الفواعل و المنظمات الدولية غير الربحية المانحة في إطار لا يمس بالثوابت والوحدة الوطنية، لأن فكرة التشبيك الدولي تعتبر اليوم أحد أهم الآليات المستخدمة في عملية تفعيل المراكز الفكرية والبحثية على أساس أن التعامل مع هذه المنظمات الدولية غير الربحية ينجم

عنه تخصص وظيفي وبحثي أكثر في معالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، العدالة، الشغل والبطالة الخ...، وكذا التعرف ونقل التجارب الدولية في إطار مقارن شبيه بالبيئة السياسية والاجتماعية المراد دراستها، إضافة إلى هذا، فإن عملية التشبيك الدولي بين مراكز الفكر والبحوث العربية ومختلف المنظمات الدولية سيتيح لها فعالية وتخصص أكبر يمكنها من عملية تحقيق الأهداف المرجوة وهذا من خلال احتكاكها ونقلها لمجموع الأساليب والأدوات التي تعتمد عليها معظم المنظمات الدولية ومراكز الفكر العالمية مثل (محاكاة عمليات صنع القرار، استشارة الخبراء، القيام بدورات التدريب التفاعلية مع المسؤولين المنتخبين المحليين، وموظفي الخدمة المدنية، وأعضاء المنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها)، كما أن فكرة التشبيك ستعزز الوظيفة التواصلية عبر زيادة ظهورها الإعلامي من خلال نقل رسائل مراكز الفكر والبحوث العربية من مستوى الاتصال الأكاديمي الذي يتم على مستويات محدودة وقطرية إلى مستويات أكثر تأثيرا تزاوج ما بين الاتصال الأكاديمي والاتصال الإعلامي الذي يمس مختلف شرائح المجتمع ، لهذا نستنتج أن كل هذه الأطر قادرة على خلق أداء وظيفي متميز لمراكز الفكر والبحوث في المنطقة العربية .

وختاما،

نستشف مما تقدم، أنه من حيث الممارسة والتنظير يمكن أن تخلق المقاربة التشاركية في سياق فواعل الحكم الراشد إطارا يكفل المزاوجة بين عمليتي الإنتاج الفكري والبحثي الخاصة بالمراكز الفكرية ومجال الممارسة الفعلية المنبثقة عن تصورات الدولة وطموحات القطاع الخاص بالشكل الذي يقلص حجم الهوة بين مجال الاستشراف ومسارات تحقيق التنمية المتخذة في الدول العربية.

كما أن إدراج المراكز الفكرية كفاعل أساسي في عملية صنع السياسة العامة وفق مقاربة تشاركية يمنح صانع السياسة العامة بدائل أكثر في معالجة الأزمات التي تعترض صانع القرار، كما أن هذا التفاعل البيني للمراكز الفكرية ولفواعل الحوكمة يزيد من مستوى الخبرات الواقعية لمراكز الفكر العربية، وكذا تعاملها مع جملة المشاكل المجتمعية مما يضفي تخصصا أكثر في أدائها الوظيفي.

إن المقاربة التشاركية قادرة على تفعيل دور المراكز الفكرية العربية في ظل التحديات التي تعوق مسار تطورها وتجديدها، فعلى مستوى الهرمي للسلطة يحقق التفاعل بين القطاع الخاص والمراكز الفكرية إطارا ضاغطا ومؤثرا على صانع القرار بالشكل الذي يحول البيئة الاستبدادية التي لا تمنح استقلالية أكثر لعمل المراكز الفكرية إلى بيئة أكثر مرونة تتقبل فكرة العمل التشاركي الذي ينصب في خدمة المجتمع.

قائمة المراجع:

الكتب والأبحاث باللغة العربية:

• وليد محمود خالد، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الإطار المفاهيمي-الأدوار-التحديات-المستقبل، ط1، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات،2013.

• الخزندار سامي وأسعد طارق، «دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسة العامة»، دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، يناير 2012.

• عنتار يوسف، «حاجة المغرب إلى مراكز الدراسات الاستراتيجية لتطوير أدائه في السياسة الخارجية: قراءة في الدواعي والعوائق»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، شتاء2009.

• عبد القادر حمزة، سياسة التشغيل في الجزائر بين التطبيقات العالمية والمتطلبات العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، يناير 2020.

• شيخ سلمان، مراكز الفكر منفعة عامة للمجتمع، الدوحة: مركز بروكنجز، إبريل 2014، على الموقع: https://www.brookings.edu/ar/opinions

الكتب والأبحاث باللغة الأجنبية:

• Abelson Donald E, “Do think tanks matter? Assessing the impact of public policy institutes”, McGill-Queen’s Press-MQUP, 2018.

• Barros Amon & Taylor Scott, “Think tanks, business and civil society: The ethics of promoting pro-corporate ideologies”, Journal of business ethics, vol. 162, no 3, 2020.

• Gray Colin S , «Think Tanks’ and Public Policy» , International Journal, Vol. 33, No. 1, Opinion and Policy (Winter, 1977/1978).

• McGann James G, 2019 Global Go To Think Tank Index Report, University of Pennsylvania, 2020.

• Mclevey John, "Think tanks, funding, and the politics of policy knowledge in Canada", Canadian Review of Sociology/Revue canadienne de sociologie, vol. 51, no 1. 2014.

• POP Iuliana, "Developing suitable methods in think tank and NGO training", Procedia-Social and Behavioral Sciences, vol. 46, 2012.

• Thunert Martin, "Think tanks in Germany: Their resources, strategies and potential",Zeitschrift für Politikberatung, vol. 1, no 1, 2008.

• World Economic Forum, The future role of civil society, world scenario series, January 2013.

• Judis John B , "The credible think tank is dead", New Republic, vol. 5, 2017, https://newrepublic.com/article/144818/credible-think-tank-dead

ساهم في تأليف هذه الدراسة

• **د. لينـدة طـرودي**، كاتبـة جزائريـة، حاصلـة عـلى شـهادة الدكتـوراه في العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة/ تخصـص دراسـات أمنيـة دوليـة مـن جامعـة الجزائـر03. أسـتاذة محـاضرة بمنصـة الـشرق أكاديميـا بإسـطنبول لمقـرر بعنـوان: مدخـل لتفسـير التحـول الديمقراطـي. فائـزة بجائـزة الدكتـور مهاتـير محمـد_ الجائـزة التشـجيعية للباحثات_(الـدورة الثالثـة) لأحسـن بحـث علمـي (بماليزيـا) ببحـث تحـت عنـوان: تأثـير الوبـاء العالمـي COVID-19 عـلى هيـاكل السـلطة القائمـة في النظـام الـدولي، بالإضافـة إلى تأليـف 11 كتابـاً (طبعـات ورقيـة) بـين الأدب والسياسـة، كان آخرهـا كتـاب نـشر سـنة 2021 بعنـوان: التاريـخ الإمبريـالي الصهيـوني: دراسـة في الانتهـاكات الصهيونيـة للمسـجد الأقـصى المبـارك (تواريـخ لـن تُجهضهـا الذاكرة).وآخـر مقـال نـشر سـنة 2021 بمجلـة المسـتقبل العـربي، تحـت عنـوان: (دسـتور "إسرائيـل" اللامكتـوب: دراسـة في الأبعـاد الدينيـة السياسـية).

• **د. سـمر سـحقي**، حاصلـة عـلى شـهادة الدكتـوراه في العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة، تخصـص دراسـات أمنيـة دوليـة مـن جامعـة الجزائـر 3 وأسـتاذة متعاقـدة بكليـة العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة. مؤلفـة كتابـين حـول: المصلحـة الوطنيـة في السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه إسرائيـل إدارة دونالـد ترامـب نموذجـا الصـادر عـن المكتـب العـربي للمعـارف القاهـرة 2020. وكتـاب مدخـل للدراسـات الاسـتراتيجية في العلاقـات الدوليـة الصـادر عـن دار ألفـا دوك للنـشر الجزائـر 2021. حاصلـة عـلى الجائـزة الأولى عـن مركـز بيـت المقـدس للدراسـات التوثيقيـة لأفضـل بحـث سـياسي 2019. مؤلفـة للعديـد مـن المقـالات الأكاديميـة المنشـورة في مجـلات دوليـة، ومشـاركة في العديـد مـن الملتقيـات الدوليـة والوطنيـة. مترجمـة للعديـد مـن الدراسـات الدوليـة الصـادرة عـن المراكـز الأمريكيـة.

•**عبد الحق دحمان** ، يشغل منصب مسؤول الوحدة السياسية في مركز المجدد للبحوث والدراسات، وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر ٠٣، ويعد دكتوراه اخرى فالاقتصاد السياسي للشرق الأوسط بجامعة مرمرة-تركيا، يتركز مجال بحثه على مواضيع الحوكمة والاقتصاد السياسي، وكذا الديناميات السياسية والأمنية في دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا.

•**اسماعيل الرزاوي**، باحث بقسم الدكتوراه، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس الرباط، مدني، عضو بمركز مدى للدراسات والأبحاث الإنسانية: الدار البيضاء، المغرب، عضو بمركز الشباب العربي، الإمارات العربية المتحدة، له عدة مساهمات علمية: «إشكالية الاندماج المغاربي والتوجه المغربي نحو تنويع الشراكات»، «العلاقات العربية الصينية على ضوء وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية «، «الاستثمار الصيني بالمغرب»، «النظام الدولي ما بعد كورونا: أية سيناريوهات؟؟؟ «، «التمكين السياسي للمرأة بالمغرب ‹ الواقع والآفاق»، «المسألة الحقوقية في النموذج التنموي الجديد»، «محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة المغاربية» وأبحاث أخرى...

•**دكتور صادق حجال** ، متحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات من جامعة الجزائر، لديه العديد من المنشورات المتعلقة بالمنطقة العربية والدولة الليبية، أهمها كتاب حول إشكالية بناء الدولة الليبية منذ عام 1951، كما شارك في العديد من الملتقيات الوطنية والدولية.


نواة
المعهد العربي
للبحوث والسياسات